معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٢٠)

بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى
"من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"

مارس ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٢٠)

بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى
" من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"

مارس ٢٠١٠

بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري

"من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

مستخلص

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث فيما يلي:

أولا: الإطار العام للاختلال الهيكلي، و الاختلالات الأساسية على مستوى الاقتصاد القومي:

يتضح من هذا القسم أن الصناعة التحويلية لا يتجاوز نصيبها النسبي من الناتج المحلي الإجمالي ١٧,٢% في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (مقابل ١٢,٧% عام ٨٢/١٩٨١)، وهو نصيب يقصر عن إمكانية تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد، وفق خبرات الدول الرائدة في معراج التنمية، أما القطاع الزراعي فلم تتجاوز مساهمته في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ١٣,٣% (نزولا عن ١٨,٨% عام ٨٢/١٩٨١). ويتتبع البحث أوجه الاختلال الهيكلي الأخرى من حيث المساهمة القطاعية في التشغيل، والاستثمار، والقيمة المضافة، وتركيب الصادرات والواردات.

ثانيا: الاختلال الهيكلي العام داخل قطاع الصناعة التحويلية:

تناول هذا القسم التحليل الهيكلي العام للقطاعات الفرعية المختلفة من الصناعة التحويلية خلال الفترة ٢٠٠-٢٠٠٧، من الجوانب المختلفة، وأولها الناتج الكلي. وقد لوحظ أن مجموعة (الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية) تحتل موقع الصدارة بنصيب يبلغ ٢٧% من الناتج، عام ٢٠٠٧، تليها مجموعة (المواد الغذائية والمشروبات والتبغ) :٢٢،٨%، ثم الكيماويات ومنتجاتها الأساسية:١٨%، فمجموعة (الغزل والنسيج والملابس والجلود):١١%. ولما كان من الملاحظ أن (الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية) باتت تفتقد للعمق الصناعي والتكنولوجي الذاتي والمحلي، وتحولت إلى "صناعة تجميع" إلى حد كبير، من مكونات وأجزاء مستوردة، فإن غلبة صناعات التجميع تمثل نوعا من الخلل الهيكلي الأساسي في القطاع الصناعي.

ثالثا: أدوار الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع العام

من خلال دراسة موسعة نسبيا لهذه النقطة، يخلص البحث إلى :

١-هيمنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الناحية العددية للمنشآت على قطاع الصناعة التحويلية المصرية ككل (باستبعاد المنشآت الصغرى والحرفية المشغّلة لأقل من عشرة عمال). ٢-تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاع الفرعي للصناعات الاستهلاكية بنحو ٥٦،٥% من القيمة المضافة الكلية التي ولدتها الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ٢٠٠٢إلى ٢٠٠٦، مقابل ٢٧،٤ % للصناعات الوسيطة، ونحو

١٦% لصناعات السلع الرأسمالية. ويدلنا ذلك على خلل هيكلي آخر، يتعلق بغلبة الصـــناعات الاستهلاكية بالذات.

٣-رغم اتساع نطاق الخصخصة لشركات القطاع العام الصناعي فما زال هذا القطاع يقدم نحو ٤١،٥% من القيمة المضافة الصناعية المصرية في ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ولكن دون توفر العمق الصناعي اللازم، بدليل أن صناعات السلع الرأسمالية-من الآلات والمعدات الإنتاجية- لا يزيد نصيبها في القيمة المضافة الصناعية للقطاع العام عن ٣،٦٩% في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

رابعا : الاختلال النوعي في صناعتيْ الأسمنت والحديد

اهتم البحث هنا بدراسة الميول الاحتكارية في سوق السلعتين الإستراتيجيتين لقطاع التشييد والبناء، الأسمنت والحديد. ومن واقع البيانات المتاحة عن صناعة الأسمنت، خلال الفترة من ٢٠٠٢إلى ٢٠٠٦ يتضح أن متوسط الزيادة في السعر لم يتناسب مع متوسط الزيادة في التكلفة (باستثناء عام ٢٠٠٣)، وهو مانتج عن اتفاق احتكاري معين بين المنتجين.

خامسا : الاختلال في قدرات "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي" R&D على المستوى الدولي؛ مع نظرة مقارنة إلى الحالة المصرية

تناول البحث- عبر الفصلين السادس والسابع- مؤشرات الاختلال الدولي في قدرات البحث والتطوير، ومن بينها: القوة البشرية العلمية والتقنية، والإنفاق على أنشطة البحث والتطوير. و قد توصل البحث إلى أن مجموعة الدول الصناعية الغنية تستأثر بالشطر الأعظم من مكونات المؤشرات المعنية، كما و كيفا، تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، وإن أخذت تزاحمها بشدة مجموعة من البلدان الآسيوية الناهضة في شرق آسيا خلال ربع القرن الأخير، بالإضافة إلى دول "الأسواق الناشئة" مثل تركيا، وبعض الدول العربية. هذا بينما تتأخر في مضمار السباق العالمي مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء. وتقف مجموعة من الدول النامية في المنتصف، ومن هذه المجموعة: جمهورية مصر العربية. وينتهي البحث من هذه النقطة إلى ضرورة إدخال تغير جذري على طريقة التعامل مع القدرات البحثية والتكنولوجية، والمنظومة التعليمية في مصر.

Abstract

The main results of this study research could be summarized as follows:

1- Minor Share of manufacturing industry and agriculture in the Egyptian GNP, and in other macro-economic parameters, in Comparison with the Service Sector, Especially the traditional services.

2- The imbalance of intra-branch composition of manufacturing industry, in favor of the assembly industries.

3- As for the relative role of small-scale and medium industries, it has been noticed that the consumer industries introduce the major share of the output of these industries as a whole.

4- the monopolistic Tendency in the Egyptian Economy presented in the Construction activities, especially Cement Commodity.

5- Disequilibrium of R&D and Educational Capacities distribution, on the world scale. Egypt takes its position within the medium-level group of developing countries, with principal deficiencies, necessitating substantial changes in the different dimensions of the Educational System and R&D capacity-building policy.

فريق العمل البحثي :

أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى — الباحث الرئيسى

أعضاء الفريق

أ.د. ممدوح فهمى الشرقاوى

أ.د. لطف الله امام صالح

د. عبد السلام محمد عوض

د. مها محمد الشال

أ. كريمة محمد الصغير

أ. احمد رشاد الشربينى

أ. أمانى محمد عبد الوهاب

أ. ولاء حسن عبد الله

أ. نورا الرفاعى

من خارج المعهد :

د. ايهاب الدسوقى

أ. صلاح العمروسى

المحتويات

مقدمة ..... أ-هـ

الفصل الأول ١-١٠

الإطار العام للاختلال الهيكلي

الفصل الثاني ١١-٢٧

الاختلالات الأساسية على مستوى الاقتصاد القومي

الفصل الثالث ٢٨-٦٦

الاختلال الهيكلي العام في القطاع الصناعي المصري

الفصل الرابع ٦٧-١١٢

الاختلال الهيكلي في القطاع الصناعي

من زاوية حجم المنشأة، ونمط الملكية:

أدوار الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاعين العام والخاص

الفصل الخامس ١١٣-١٦٢

الاختلال النوعي لقطاعيْ الأسمنت والحديد :

دراسة تحليلية، من زاوية الميول الاحتكارية

الفصل السادس ١٦٣-١٨٢

الاختلال في قدرات البحث والتطوير على المستوى الدولي

الفصل السابع ١٨٣-٢٠٠

دراسة دولية مقارنة

لمدخلات ومخرجات منظومة البحث والتطوير وموقع مصر منها

- **الملاحـــق .....** ٢٠١-٢٢٦

- **ملخص البحث ....** ٢٢٧-٢٣٤

مقدمة

تعاني الدول النامية، وبينها مصر، من مشكلات اقتصادية جوهرية تعترض طريقها إلى رفع مستوى المعيشة لغالبية السكان، والارتقاء بشروط حياتهم الاجتماعية ماديا وروحيا، والنهوض بمستواهم العلمي والمعرفي جذريا، بما يمكن المجتمع من السيطرة على الطبيعة، وتحسين ظروف العيش البيئي، واضطراد التطور الارتقائي في المستقبل.

وأهم هذه المشكلات، تخلف البنيان الاقتصادي عن مجاراة التطور العلمي والتكنولوجي، وعجزه عن توفير المقومات الضرورية لإشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وفق المعايير العالمية والعصرية، خاصة مع ارتفاع معدلات النمو الديموجرافي، وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية والمحيط البيئي.

هذا التخلف النسبي للبنيان الاقتصادي، هو ما يدعوه الاقتصاديون بالاختلال الهيكلي للاقتصادات النامية. ويقاس التخلف النسبي بما يكون عليه الحال في الدول التي سبقت في مضمار التقدم الاقتصادي، في سياق تاريخي معين، و من بين مكوناته: الاستعمار الأوربي لإفريقيا وآسيا في قرون خلت. ولذلك، كان الاختلال الهيكلي للاقتصادات النامية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تتم مقاربته من خلال "الازدواجية الهيكلية" بين قطاع متطور نسبيا، هو الجانب الموجه للتصدير من "القطاع الأولي (الزراعة والغابات والمعادن) إلى الدول الاستعمارية السابقة، مقابل استيراد السلع المصنّعة بكافة أنواعها، أيا كان معيار التصنيف.

ولكن مع انطلاق التجارب التنموية في (العالم الثالث) وتركيزها بصفة أساسية على إنشاء وتطوير فرع أو آخر من الصناعات التحويلية- تحت لواء "التصنيع"- لم يعد الاختلال الهيكلي من النوع "البسيط" الذي يقاس بغياب قطاع اقتصادي كامل، هو الصناعة التحويلية، و إنما أصبح من النوع "المعقد" والذي يقاس بغياب نسبي لعملية "التحول الهيكلي" الحقيقي، على طريق التنمية الشاملة، اقتصاديا واجتماعيا، وتحسين القدرات البشرية، بالمعرفة والصحة الجسدية والنفسية، وإشباع الحاجات.

لقد نشأت، في سياق عملية التنمية باختلاف تجاربها خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية،، قطاعات صناعية تحويلية جديدة في عموم الدول النامية، فلم تعد الصناعة غائبة، كما كان عليه الحال في عصر "الاختلال الهيكلي القديم". وإنما أصبحت هناك اختلالات جديدة، في داخل الصناعة نفسها، وفي العلاقة بين الصناعة وذلك الوافد الجديد من القطاع الفرعي "للخدمات المتطورة علميا وتكنولوجيا"، من ناحية أولى، و اختلالات في العلاقة بين الصناعة والخدمات كليهما و بين حاجات المجتمع والاقتصاد الكلي، من ناحية ثانية.

وقد حدث أن اتسعت الشُقّة بين الدول النامية والدول المتقدمة، باسم الفجوة التكنولوجية ثم "الفجوة الرقمية"، والفجوة المعلوماتية والاتصالية ، والفجوة المعرفية، و الفجوة في "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي". وسعت مجموعة من الدول النامية في شرق آسيا وشطر من أمريكا اللاتينية، لتضييق الفجوات، ونجحت في ذلك إلى حد كبير، وكونت ما صار يسمى بالدول الصناعية الجديدة. ولكن عموم البلاد النامية بقيت على تخلف نسبي متجدد، في ظل مفهوم "الفجوة".

في ظل ذلك كله، لم تعد التنمية مرادفا لمجرد الزيادة العامة في الدخل القومي، و المتوسط الحسابي لنصيب الفرد الواحد من هذا الدخل، وهو ما يُدعى بالنمو، ولكن التنمية أصبحت مقترنة بالتحول الهيكلي الحقيقي- أو تصحيح الاختلالات الهيكلية "الجديدة والمتجددة" ، ثم : ربط تنمية القطاعات -بصورة متكاملة- مع حاجات الاقتصاد الكلي والمجتمع بأسره، و كذا : تضييق الفجوة الكائنة مع الدول الصناعية الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية (في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية وشمال شرق آسيا أي اليابان) و معها : الدول الصناعية الجديدة لاسيما في شرق آسيا.

ضمن هذا الإطار، يجئ اختيار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، كما جاءت دراستها في هذا البحث. فقد وقع الاختيار على ثلاثة اختلالات أساسية:

١- الاختلال الهيكلي الأول، هو الاختلال داخل القطاع الصناعي نفسه، أي ما يسمى بالاختلال بين الفروع، وداخل الفروع Inter-branch& Intra-branch وتم التحليل هنا على مستويين؛ الأول، هو المستوى العام للمتغيرات الإقتصادية الإجمالية بين القطاعات الصناعية الفرعية المختلفة، من حيث: الناتج والقيمة المضافة والاستثمار والعمالة والأجور والصادرات والواردات. وهذا هو موضوع الفصل الثالث من البحث. و المستوى الثاني، هو المستوى التفصيلي حسب معياريْ: حجم المنشأة ونمط الملكية. وهذا هو موضوع الفصل الرابع. فمن حيث الحجم، تُصنف المنشآت إلى صغرى وصغيرة ومتوسطة وكبيرة. وقد استبعدنا المنشآت الصغرى (المنشآت الحِرفية وغيرها مما يشغل أقل من ١٠ عمال) وذلك لأسباب عملية تتعلق بعدم توفر قاعدة بيانات متكاملة وموثوقة إلى حد كبير. وأبقينا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمحور للدراسة الهيكلية. ثم ادخرنا المنشآت الكبيرة ليجري تضمينها في الدراسة التفصيلية للقطاع الصناعي من حيث نمط الملكية، إلى قطاع عام وخاص، بصفة أساسية. وتمثلت "البؤرة

التحليلية" في دراسة مساهمة المنشآت في حركة المتغيرات الإجمالية موزعة على ثلاثة قطاعات صناعية عريضة: قطاع السلع الاستهلاكية، والوسيطة، والرأسمالية.

ذلك أن لب الإضافة الفكرية التي يطمح إليها هذا البحث كله، هو توجيه الانتباه إلى أهمية بناء قطاع صناعي فرعي للآلات والمعدات الإنتاجية، أو السلع الرأسمالية. بافتراض أن البناء الحقيقي لهذا القطاع- على أساس متين من القدرات العلمية والمعرفية المتطورة ومن منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي- إن ذلك هو أساس التحول الهيكلي التنموي المرغوب. وإن غياب هذا القطاع الفرعي بالذات، هو العلامة الرئيسية على **(الاختلال الهيكلي) المزمن للقطاع الصناعي المصري**. وقد حاولنا البرهنة على صحة هذه الفرضية، على امتداد جميع الفصول والأجزاء المختلفة للبحث.

٢- **أما الاختلال الهيكلي الثاني**، فهو اختلال من نوع خاص، منشؤه عدم الاتساق مع احتياجات الاقتصاد والمجتمع. ولهذا اعتُبِر من قبيل الاختلال "النوعي". **إنه الاختلال المتمثل في هياكل التسعير الاحتكاري المفترض في سلعتيْ الأسمنت والحديد**، خلال الفترة الأخيرة بالذات.

وصحيح أن ما أُطلِق عليه مسمى "الطفرة العقارية" خلال السنوات الأخيرة، لا يعبر عن تطور تنموي حقيقي، بالمعنى الاقتصادي الكلي وبالمدلول الاجتماعي. ولكن قطاع التشييد والبناء، والعقار والسكن، أصبح مدار اهتمام المجتمع ككل بصورة أو أخرى، باعتباره من بين أهم القطاعات الاقتصادية "النشيطة" خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠٤-٢٠٠٧).

وقد تسبب ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت في حدوث اختناقات اقتصادية بهذا القطاع، باتت تهدد-من بين عوامل أخرى- استمرارية دفعة النمو الهشة المحققة خلال السنوات الأخيرة المذكورة، لاسيما في غمار الأزمة الاقتصادية العالمية، بمختلف أوجُهِها وتجلياتها، والتي أخذت تضرب الاقتصاد العالمي – في المركز والتخوم- منذ أوائل ٢٠٠٨.

ولذلك كله، ركز البحث على تناول موضوع الميول الاحتكارية في قطاعيْ الحديد والأسمنت، وكان ذلك هو مدار الدراسة في الفصل الخامس.

٣- أما الاختلال الهيكلي الثالث، في هذا البحث الجماعي، فهو الاختلال ذو الطبيعة الدولية المقارنة وقد تركزت الدراسة فيه على موضوع "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي"، أو "البحث والتطوير" وكفى R&D وكان هذا هو مدار التحليل في الفصلين السادس والسابع. وقد تناول الفصل السادس اختلال القدرات في المجال المعني، على المستوى الدولي بصورة عامة، مع الإشارة إلى مصر. أما الفصل السابع فقد أضاف إلى ما سبقه أمرين: أولا، التركيز الخاص على مصر (وليس مجرد الإشارة) في سياق المقارنة الدولية. ثانيا، النظر إلى "البحث والتطوير" على المستوى الدولي المقارن، كمنظومة لها مدخلات ومخرجات. وأهم المدخلات، بل أهم عناصر المنظومة جميعا، هي الكفاءات البشرية الرفيعة المتكونة داخل النظام التربوي والتعليمي والمعرفي، والتي يفضل الباحث تسميتها برؤوس الأموال الذهنية. وبذلك يتكامل الفصلان المعنيان من حيث مستوى العمق، ودرجة الإيضاح.

... وتبقى ملاحظتان :

- الملاحظة الأولى معالجة الاختلالات الهيكلية الأساسية الثلاثة في الاقتصاد المصري- المختارة للدراسة وفق ماسبق- تتم في إطارين: نظري وعملي. فأما الإطار النظري، فهو مدار البحث في الفصل الأول، والذي اجتهد في تقديم إطار عام لبحث الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري، في السياق التاريخي.

وأما الإطار العملي، فهو مدار البحث في الفصل الثاني، والذي عُني بالاختلالات على المستوى العام للاقتصاد المصري، من حيث العلاقات النسبية بين مختلف القطاعات المكونة للبنيان الاقتصادي الكلي (الزراعة، الصناعة..إلخ) على صعيد المتغيرات الاقتصادية الإجمالية (الناتج، القيمة المضافة..إلخ).

- الملاحظة الثانية أن طبيعة الموضوع حكمت اختيار البيانات، من حيث نوعيتها ومصادرها وطريقة التعامل معها. وفي حالة التكامل بين الموضوعات والفصول، فإنها

غالبا ما تعتمد على مصادر واحدة، إلا إذا كانت هناك حاجة لمصادر أخرى فيتم اللجوء إليها، أو يتم استكمال جوانب معينة من الدراسة اعتمادا على هذه المصادر. وهذا هو الحال في الفصلين الثالث والرابع، حيث اعتمدا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بصفة أساسية (وخاصة الفصل الرابع)، واستكمل الفصل الثالث حاجته من البيانات من قواعد الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ومصادر أخرى من المؤلفات ذات الصلة ومطبوعات بعض المنظمات الدولية.

وفي الفصل الخامس، تمت محاولة تلمس البيانات من مصادر رسمية أساسا(وهو الحال في الجزء ين الأول والثاني من الفصل) بينما تمت مقارنة معطيات المصادر الرسمية مع المصادر المستقلة وغير الرسمية، دون حرج علمي، في الجزء الثالث من نفس الفصل.

وبالمثل، فقد تعامل الفصلان السادس والسابع مع قاعدة متماثلة للبيانات، إلى حد ما، ولكن طريقة استخدام البيانات وتوظيفها لأغراض البحث، اختلفت بين الفصلين، وفقا للمستهدف من الدراسة في كليهما.

الفصل الأول
الإطار العام للاختلال الهيكلي في الاقتصاد والصناعة المصرية
نظرة تاريخية مقارنة*

* قام بإعداد هذا الفصل الأستاذ صلاح العمروسي.

الإطار العام للاختلال الهيكلي في الاقتصاد والصناعة المصرية
نظرة تاريخية مقارنة

يمكن القول أن الاختلالات الهيكلية هي اختلالات أطول أمدا وأصعب حلا بالقياس للاختلالات الظرفية أوالطارئة ، فهي وثيقة الصلة بالهياكل الاقتصادية والعلاقات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة ، ولهذا يتطلب علاجها إجراء تغييرات شاملة في السياسة الاقتصادية بل وفي التوجهات العامة الحاكمة لها أيضا . وتستند دراسة الاختلالات المذكورة، علي التحليل "الهيكلي" للتغيرات التي تجري في سياق عمليات التطور الاقتصادي الكلي.

ولكن ينبغي الإشارة هنا إلي تعدد مستويات التحليل " الهيكلي"، وهي مستويات متمايزة لكنها غير منفصلة عن بعضها البعض:

- الأبنية الاقتصادية الاجتماعية في مستواها العميق، و يرتبط التحليل الهيكلي هنا بالتحول من أسلوب إنتاجي إلي آخر وما يصاحبه من تغيرات.

- وهناك مستوي أقل تجريدا (يمكن القول أنه مستوي متوسط من العمق) ويعني بتحليل التغيرات التي تلحق بالبنية الداخلية لنظام اقتصادي أو إنتاجي بعينه، مثل الرأسمالية التي تحولت من المرحلة التنافسية، إلي المرحلة الاحتكارية، ثم إلي الشركات عابرة القومية، والتحول من شكل محدد للعولمة إلي شكل آخر، وكذلك التحولات التي تنشأ عن الثورات التكنولوجية ...الخ.

- ثم هناك أيضا المستوي الاقتصادي القطاعي، وهو المستوي الأكثر مباشرة، ويتعلق بتحليل التوازنات بين قطاعات الإنتاج المختلفة: القطاع الأولي (الزراعة والصناعات الاستخراجية)، والقطاع الصناعي (الصناعة التحويلية)، ثم القطاع الثالث (لخدمات).

- ولا يقتصر التحليل الهيكلي علي تحليل العلاقة بين القطاعات الاقتصادية، وإنما يتسع لتحليل العلاقات الهيكلية في مختلف المجالات الاقتصادية، مثل هيكل التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والميزانية العامة..الخ.

وقد يكون هناك تصور أن الاختلالات الهيكلية مقصورة علي الدول النامية وحدها، وفي الحقيقة أن بعض الدول المتقدمة تعاني من اختلالات هيكلية شديدة الوطأة، والمثال الصارخ علي ذلك

هي الولايات المتحدة[1]. ولكن البلدان النامية لها تاريخ طويل من الاختلالات الهيكلية، تعود إلي بداية الاستعمار في القرن التاسع عشر وما قبله، وارتباطها بالسوق العالمي. وسوف نستعرض هنا تحليلا موجزا للحالة المصرية، باعتبارها أحد النماذج الخاصة للبلدان النامية.

---

[1]) تعاني الولايات المتحدة من اختلالات متعددة نجم عنها عجز مزمن في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات حولها إلي أكبر مدين في العالم، ولكنه دين "ممتاز" بالنسبة للمدين وليس للدائن، بالنظر إلي أن وضعها المهيمن علي الاقتصاد العالمي، ووضعها الإمبراطوري عسكريا وسياسيا يتيح لها أن تستهلك بأكثر مما تنتج، وأن تستورد بأكثر مما تصدر، وأن تطبع الدولارات لتبادلها مقابل السلع والخدمات، لتعود تلك الدولارات فتضخ مرة أخري في الاقتصاد الأمريكي. وفي هذا السياق شهدت تحولات نوعية في هيكل هذا الاقتصاد، جرت فيها عملية شاملة وواسعة لإضفاء الطابع المالي علي الاقتصاد financialization ، بالترابط مع تحول الدولار والخزانة الأمريكية إلي مخزن عالمي للقيمة (مدخرات بلدان شرق آسيا التصديرية وعلي رأسها الصين، والفوائض البترولية لدول الخليج العربي) وشهد القطاع المالي نفسه تحولات بنيوية في علاقته برأس المال الصناعي، كما حدث تحول بنيوي في الصناعة نفسها في سياق ما يسمي بالتقسيم الدولي الجديد للعمل. وعلي سبيل المثال في ١٩٥٠، حينما كانت الولايات المتحدة مصنع العالم، بلغ نصيب الصناعة التحويلية في قوة العمل ٢٦,٥%، ثم انخفض انخفاضا تدريجيا في العقود اللاحقة، ليصل إلي حوالي ٢١% في ١٩٨٠، أي أن الهبوط في العقود الثلاثة (الخمسينيات والستينيات والسبعينيات) لم يتجاوز ٥,٥%، لكن الهبوط في نصيب الصناعة التحويلية تسارع في عصر صعود ما يسمى بالليبرالية الجديدة وما يسمي العولمة وما صحبها من نمو للتقسيم الدولي الجديد للعمل، ليصل إلي ١٦,٦% في ١٩٩٠، ثم ١٣,٨% في ٢٠٠٠، وتواصل الانخفاض الحاد ليصل في ٢٠٠٠ إلي ١٠% فقط، وهكذا بلغ الانخفاض في العقود الثلاثة اللاحقة (الثمانينيات، والتسعينيات والعقد الأول من القرن العشرين) أكثر من ١١%. ويلاحظ أن الانخفاض النسبي في العقود الثلاثة الأولي صحبه نمو مطلق في العمالة الصناعية (من حوالي ١٥,٥ مليون في ١٩٥٠ إلي ٢٠,٢ مليون في ١٩٨٠، ولكن في العقود الثلاث التالية (في ظل الليبرالية الجديدة) انخفضت العمالة الصناعية بشكل مطلق وليس نسبيا فقط (حيث بلغت ١٨ مليون في سنة ٢٠٠٠، ثم ١٤ مليون فقط في ٢٠٠٧). ولو نظرنا إلي تطور نصيب العاملين في قطاعات الإنتاج السلعي ككل (الزراعة والصناعات الاستخراجية والتحويلية والتشييد)، سنكتفي بالإشارة إلي أنه ١٩٥٠ قد بلغ حوالي ٤٥% (أي أقل قليلا من النصف)، سنجده يهبط في ٢٠٠٧ إلي حوالي ١٩%، أي أن العاملين في الإنتاج السلعي أصبحوا أقلية، وأصبح العاملون في القطاعات الخدمية يشكلون الأغلبية الساحقة، وإذا كان هذا يعكس تقدما هائلا في خدمات الصحة والتعليم (تعاظم وزنيهما النسبي في العمالة من حوالي ٥,٥% في ١٩٥٠ إلي ١٦,٥% في ٢٠٠٧)، وكذلك الخدمات المرتبطة بالأنشطة الأدبية والفنية، الاستجمام والراحة، فضلا عن المواصلات والاتصالات والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات الخ، إلا أنها عكست نموا هائلا للعاملين في قطاع المؤسسات المالية (التمويل والتأمين والسمسرة والملكية العقارية (أساسا الرهونات العقارية) الخ) التي تحولت أكثر فأكثر إلي المضاربة في الأسواق المالية، أكثر منها وسيطا بين المدخرين والمشروعات الاقتصادية، لاسيما مشروعات الإنتاج السلعي (زاد نصيبها في العمالة من ٣,٣% في ١٩٥٠ إلي ٦,٣% في ٢٠٠٧، ومن حيث الأعداد المطلقة زادت من ١,٩ إلي ٨,٨ مليون أي تضاعفت حوالي ٤ مرات ونصف). ولكن مقارنة وزن المؤسسات المالية بعدد العاملين فيها يعطي انطباعا مضللا في الحقيقة، فالدخول في هذا القطاع تستمد أساسا من التحويلات من القطاعات الأخرى من خلال التداول المالي والمضاربة. ويعني هذا أن نصيب هذا القطاع في الدخل يتجاوز بكثير نصيبه في العمالة، وعلي ذلك زاد نصيبه في الدخل من ١٠,٤% في ١٩٥٠ إلي ١٧,٧% في ٢٠٠٧. وبالمقارنة مع الصناعة التحويلية، نجد أن هذه الأخيرة كان نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٥٠ يفوق بشكل هائل نصيب القطاع المالي، حيث بلغ حوالي ٣١% (مقابل ١٠,٤% للقطاع المالي)، لكن عندما نصل إلي ٢٠٠٧ نجد الأمر قد انقلب تماما، حيث لم يتجاوز نصيب الصناعة التحويلية ١٢% (مقابل ١٧,٧% للقطاع المالي). ولكن الأمر يصبح أشد تعبيرا وبشكل صارخ عن هيمنة الاقتصاد المالي، حينما ننظر إلي تطور نصيب كلا القطاعين في أرباح الشركات، ففي ١٩٥٠ بلغ نصيب شركات الصناعة التحويلية ٥٧% من إجمالي الأرباح، علي حين لم يتجاوز نصيب القطاع المالي ٩%، ولكن الحال ينقلب تماما في ٢٠٠٧، حيث هبط نصيب شركات الصناعة التحويلية إلي ٢١% علي حين قفز نصيب القطاع المالي إلي ٣٠% ، بل لقد وصل نصيب ذلك القطاع في ٢٠٠٢ إلي ٤٥% علي حين لم يتجاوز نصيب شركات الصناعة التحويلية ٨% فقط . (أخذت البيانات السابقة من **US Department of Commerce. Bureau of Economic Analysis, GDP and National Income and Product Account (NIPA) Historical Tables, tables No.**٦,١, ٦,٨, ٦,١٦). ومن ناحية أخري جرت تحولات هيكلية كبري داخل الصناعة التحويلية نفسها، فقد تراجع نصيب الصناعات التقليدية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية لصالح الصناعات الالكترونية، في العشرةأعوام (من ١٩٩٥- ٢٠٠٦) ومنها الصناعات الغذائية والمشروبات التي تراجع نصيبها من ٨,٩% إلي ٤,٦%، والمنسوجات والملابس الجاهزة من ٤,١% إلي ١,١%، والصناعات الكيماوية من ١١,٨% إلي ٦,٦ %، والمعادن الأساسية والمشغولات المعدنية من ١٠,٩ إلي ٥,٣%، وحتى الآلات والتجهيزات لم تفلت من الهبوط من ٨,١% إلي ٤%، وكذلك الآلات والأجهزة الكهربائية من ٤,٣% إلي ١,٩% الخ وفي المقابل نمت صناعة الأجهزة الإلكترونية (الراديو، والتليفزيونات وأجهزة الاتصالات والفيديو، والريسيفرات الخ) نموا هائلا، حتى زاد نصيبها في القيمة المضافة من ٧,٣% إلي ٤٨,٢% (أي نصف الصناعة التحويلية بأسرها)، وكذلك زاد نصيب الحواسب والآلات الحاسبة (الكومبيوتر) من ٢,٣% إلي ٦,١% (البيانات مأخوذة من اليونيدو UNIDO علي الرابط http://www.unido.org/index.php?id=o٣٤٧٤) . وهذه التحولات يراها البعض تقدما نحو الاقتصاد ما بعد الصناعي، أو مجتمع الخدمات، علي حين يراها البعض الآخر إضعافا للقاعدة الصناعية للاقتصاد أو نزعا للتصنيع de-industrialisation، وتحولا نحو اقتصاد الكازينو (كازينو كبير باتساع الاقتصاد بأسره) القائم علي المضاربة والرهونات.

الاختلالات الهيكلية في مسار التطور الاقتصادي في مصر:

وهي تعود في جذورها إلي البدايات الأولى للتاريخ الاقتصادي المصري المعاصر، وفرض حرية التجارة من أجل فتح السوق المصرية (مثلها مثل بقية أسواق بلدان العالم غير المتقدم والتي أصبحت فيما بعد تصنف ضمن مفهوم البلدان النامية) للسلع الصناعية، التي كان يتصدرها النسيج في ذلك الوقت. وكانت النتيجة هي تحطيم القسم الأعظم من الصناعة المحلية (سواء الصناعة الكبيرة التي قام محمد علي ببنائها، أو الصناعة الحرفية التقليدية)، ومن ثم دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي ، حيث أصبحت مصر تزود السوق العالمي بالقطن الخام، وتستورد مقابله السلع الصناعية وعلي رأسها المنسوجات القطنية. وهكذا نشأت أولى اختلالات الاقتصاد المصري الحديث، حيث أصبح الاقتصاد بلا صناعة محلية ذات شأن، وأصبح معتمدا علي السوق العالمي في سد الاحتياجات الاستهلاكية من السلع الصناعية، بما فيها المنسوجات التي أصبحت مصر منتجا لمادتها الخام، وترابط ذلك مع الخلل في القطاع الزراعي نفسه، حيث ساد نموذج المحصول النقدي الواحد، أي القطن، بل لقد امتد الخلل ليكون إنتاج القطن علي حساب المحاصيل الغذائية الأخرى، لاسيما القمح التي أصبحت مصر مستوردة له منذ فترة مبكرة، وبالطبع كانت واردات القمح محدودة جدا قبل ثورة ١٩٥٢، ولكنها تؤشر إلي اتجاه أخذ يتفاقم في العقود اللاحقة، حتى مع تبدل الأسباب بانتهاء هيمنة القطن في الزراعة المصرية. وعلي سبيل المثال بلغت الواردات من دقيق القمح في ١٩١٦ حوالي ٢٦,٤ ألف طن بقيمة ٥٧٢ جنيه (شكلت ١,٩% من الواردات)، وفي ١٩٥٢، بلغت الواردات ١٤٣ ألف طن، بقيمة ٧,٢ مليون جنيه (بنسبة ٣,٤% إجمالي الواردات)[1]. وأدت تلك الاختلالات الهيكلية، من بين أمور أخري عديدة، إلى بطء التحول الاقتصادي والاجتماعي.

وبدأت آليات التطور الاقتصادي تأخذ دفعة جديدة مع تغير الظروف الخاصة بثورة ١٩١٩، التي ترتب عليها استقلال جزئي، وتحول ديمقراطي بصدور دستور ١٩٢٣، ونشوء بنك مصر بمبادرة من فريق من كبار ملاك الأراضي يسعى لاستثمار فوائضه في المجال الصناعي، لتدفع كل تلك التطورات بإنهاء سياسة حرية التجارة، وفرض الحماية الجمركية التي هيأت الشروط الضرورية لنشوء الصناعة ودفع عملية التطور الاقتصادي للأمام، التي لعب فيها بنك مصر

[1] البيانات مأخوذة من احصائيات التجارة الخارجية المنشورة في أعداد مختلفة من الإحصاء السنوي العام، الصادر من مصلحة الاحصاء والتعداد، وزارة المالية.

الدور القيادي، لتشهد مصر تكوين قاعدة مهمة من الصناعات الاستهلاكية التي حلت محل الواردات من السلع الصناعية.

ولكن الدفعة الكبرى نحو التطور الاقتصادي تحققت مع الإصلاح الزراعي، والتطويح بطبقة كبار ملاك الأراضي، وتدخل الدولة المباشر في التنمية، أي ما يعرف الآن بالدولة التنموية developmental State. وقادت الدولة أكبر برنامج للتصنيع في تاريخ مصر، فضلا عن إقامة السد العالي الذي أحدث تحولا جذريا في شروط الزراعة المصرية لاسيما تعميم نظام الري الدائم، فضلا عن توفير الطاقة (سواء من خلال السد العالي أو المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء) اللازمة لعملية التصنيع والتوسع الحضري بصورة عامة.

وعلي الرغم من أن عملية التصنيع تلك، سواء في عصر بنك مصر، أو بعد ثورة يوليو ٥٢ شكلت خطوة بل خطوات عملاقة علي طريق تصحيح الخلل الهيكلي الأصلي ، إلا أن هذه العملية، في كلا العصرين، جرت من الناحية الأساسية في إطار استراتيجية تصنيع بدائل الواردات (إحلال الواردات) من السلع الاستهلاكية. الأمر الذي خلق اختلالات هيكلية جديدة نشأت عنها ضغوط ربما أكثر حدة في بعض النواحي، عن تلك الاختلالات الهيكلية الأصلية الناجمة من تدمير الصناعة في الحقبة الاستعمارية. فالحقيقة أن الإنتاج السلعي يمكن تصنيفه، بشكل عام، إلي قطاعين: قطاع إنتاج السلع الإنتاجية (الوسيطة والرأسمالية)، وقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية. ويشكل القطاع الأول القاعدة الصناعية الحقيقية للاقتصاد، وبدونه يصعب الحديث عن تحول بلد ما إلي بلد صناعي، فهو الذي يوفر السلع الوسيطة والرأسمالية لنفسه ولفروع قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية. وعندما يغيب هذا القطاع عن هيكل الاقتصاد القومي، يجري الاعتماد علي السوق العالمي، مما يؤدي إلي عدد من الاختلالات الهيكلية الأساسية. وبالمقارنة مع الوضع السابق القائم علي استيراد السلع الصناعية، فإنه يمكن تخفيض الواردات أو حتي الاستغناء عنها جزئيا، عند انخفاض الموارد من النقد الأجنبي بسبب تراجع في الصادرات أو أي سبب آخر. لكن الوضع يختلف تماما عند قيام صناعات لإنتاج بدائل الواردات، حيث لا يمكن الاستغناء عن استيراد الآلات والسلع الوسيطة وقطع الغيار الخ التي بدونها ستؤدي إلي توقف الإنتاج كليا أو جزئيا.. وهكذا أدي التصنيع القائم علي إنتاج بدائل الواردات الاستهلاكية، إلي تفاقم العجز التجاري، وميزان المدفوعات، والاضطرار للاستدانة. وفي هذا السياق يعاني الاقتصاد من ندرة مزمنة في العملات الأجنبية، ومن ثم عدم ضمان استيراد ما

يكفي من قطع الغيار، ونمو ظاهرة الطاقات العاطلة، والمخزون السلعي، وعدم ضمان تجديد الآلات عند انقضاء عمرها الافتراضي، بل غالبا ما يجري استيراد آلات قديمة منذ البداية الخ. وفضلا عن ذلك يؤدي غياب القطاع الإنتاجي الأول إلي العجز عن بناء قدرات تكنولوجية خاصة. وفي حالة توافر مراكز للأبحاث، مثل المركز القومي للبحوث، تكون هناك عوائق لا يمكن تذليلها في تطبيق تلك الأبحاث علي الصناعة (تلك المشكلة المزمنة في مصر والتي يجري البحث عن أسبابها في العنوان الخاطئ: العوائق الإدارية والبيروقراطية). ومن النتائج الأخرى لذلك الخلل الهيكلي، هو استمرار حاجة الصناعة المصرية للحماية لأمد أكثر من اللازم، بل لأمد مفتوح لا نهاية له، أو عجزها عن المنافسة في السوق العالمي، وذلك لعجز الصناعة المصرية عن الوصول لمستويات لإنتاجية العالمية، في ظل غياب القدرات التكنولوجية المحلية التي من شأنها أن تخفض الكلفة الرأسمالية للآلات، وفي ظل الاضطرار إلي استمرار الإنتاج بآلات قديمة، أو حتى استيراد مستعملة الخ.

وكان من المنطقي أن تنعكس تلك الاختلالات الناجمة عن استراتيجية التصنيع نفسها علي القطاع العام، الذي كان يشكل القطاع الرئيسي في الصناعة ، لتحدث مع مشكلات التمويل (حيث كانت تزاحمها علي موارد الدولة أولويات الإنفاق الحكومي الأخرى) أزمة مستعصية للقطاع العام . ولكن شخصت تلك الأزمة تشخيصا خاطئا (من وجهة نظر كثير من الباحثين)، باعتبارها أزمة ناجمة عن شكل الملكية وليس عن طبيعة استراتيجية التصنيع، وتضخم الإنفاق الحكومي علي المجالات غير الإنتاجية. وقد ترتب علي ذلك التشخيص الخاطئ حلول خاطئة.

ومن الواضح أن حل تلك الاختلالات، التي هي نفسها الأسباب الرئيسية لأزمة القطاع العام، تجد حلها في تعميق التصنيع: أي الانتقال إلي مرحلة أعلي من التصنيع، أي التحول من الصناعات الاستهلاكية، إلي إقامة عدد من فروع صناعات السلع الرأسمالية (إنتاج الآلات أو المصانع) والصناعات الوسيطة، ومن ثم إرساء قاعدة صناعية مستقلة للصناعة المصرية، بالترابط مع امتلاك القدرات التكنولوجية المحلية. إلا أن الحلول ربما سارت في طريق آخر، لا يضع مسألة تعميق التصنيع ضمن أولويات السياسة الاقتصادية، وتعميق وتصحيح دور الدولة التنموية. وكل ذلك أدي إلي نتيجة أساسية، وهي تعميق بعض صور الخلل الهيكلي ، ونمو القطاعات الخدمية علي حساب القطاعات الإنتاجية، لاسيما الصناعة التحويلية، مع تحول في هيكل الصناعة التحويلية نفسها.

الدولة التنموية الناصرية والتحول الصناعي المحدود:

لعبت التنمية وطموحات التصنيع دورا مركزيا في تشكيل مسار ثورة يوليو الاقتصادي والاجتماعي. أي في حقيقة الأمر، لم تقتصر أهمية الصناعة علي الجانب الاقتصادي فقط بما كان لها من أولوية في برامج أو خطط التنمية، وإنما تعدت ذلك إلي التكوين الفكري للثورة.

وكان تدخل الدولة في الاقتصاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية يشكل واحدا من تجليات روح العصر في ذلك الوقت، وقد انتشر تدخل الدولة في البلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها تحت تأثير الأزمات العميقة التي أمسكت بخناق البلدان الرأسمالية المتقدمة، لاسيما الكساد الكبير في الثلاثينات. وكان للنموذج السوفييتي السابق تأثيره العميق أيضا، بقدرته علي الإفلات من تلك الأزمات الطاحنة التي ألمت بالعالم الرأسمالي، وكذلك بقدرته علي تحقيق نمو صناعي سريع ، وهو من هذه الزاوية كان أكثر جاذبية للبلدان النامية التي تطمح إلي تنمية صناعية سريعة تخلصها من الفقر ومن التبعية.

ولقد كانت الدولة مدعوة للقيام بهذا الدور حتى من قبل الرأسمالية المصرية التقليدية نفسها. وظهرت تلك الدعوة لتدخل الدولة، منذ بداية تجربة النمو الصناعي، وعلي سبيل المثال، من بنك مصر في تقرير مقدم إلي وزير المالية في ١٩٢٨، بعنوان "إنشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعي / مشروع بنك مصري صناعي". وكانت مشكلة ضعف قدرة الرأسمالية الناشئة علي إحداث التراكم من بين أهم الأسباب التي ذكرت والتي "تسوغ اشتراك الدولة في الأعمال الصناعية"، فمن وجهة نظر التقرير: "احتياجات البلاد للأعمال الصناعية كثيرة ، وقدرة البلاد علي التوفير والاقتصاد محدودة. وفي اشتراك الحكومة في هذه الأعمال ما يساعد يقينا علي تحقيقها في زمن أقل بكثير". والتقرير يؤكد في نفس الوقت علي الطابع المشروط والمؤقت لمزاولة الدولة الأعمال الصناعية والتجارية "حتى تتسع ملكة التوفير في البلاد فتقوي قدرة أبنائها المالية علي الحلول محل الدولة" (ص ٧٣-٧٦). وقد دأب اتحاد الصناعات علي تكرار دعوات مماثلة حتى عشية ثورة يوليو ٥٢، وعلي سبيل المثال نجد عدد مارس ١٩٥٢ من مجلة مصر الصناعية (لسان حال اتحاد الصناعات المصرية) يدعو إلي "إنشاء صناعات حكومية أو صناعات تمدها الحكومة بالإعانات"، بطبيعة الحال جاءت تلك الدعوة مقرونة بالتأكيد علي أن لا تكون في ذلك "أية مضايقة للجهود الفردية" (ص ١٤). وبطبيعة الحال ذهب تدخل الدولة في ظل الثورة، كما هو معروف، إلي مدي أبعد ليصل إلي تصفية المشروع الخاص الكبير، بسبب الظروف الخاصة التي أحاطت به والتي لا مجال لتناولها هنا.

بعد ما سبق، نتحول إلي تقييم إنجازات ثورة ٢٣ يوليو الصناعية: وثمة منهجان لتقييم انجازات الدولة التنموية في تصنيع مصر، الأول منهج كمي يقوم بإبراز التطورات الكمية في نمو الصناعة وقوة العمل الصناعية؛ والثاني منهج هيكلي ينظر إلي تحولات الهيكل الصناعي نفسه ومن ثم يدرس قدرته علي مواصلة التطور أو علي العكس توليد الأزمة والعجز عن مواصلة النمو.

- وفق أشد الحسابات تحفظا (وقد أجراها د.سمير رضوان) عن الفترة ١٩٥٢- ١٩٦٩ تضاعف الرقم القياسي للناتج في الصناعة التحويلية (في المنشآت التي يعمل بها ١٠عمال فأكثر) من ١٠٠ إلي ٣١٥، ووصل معدل نمو الصناعة في بعض سنوات الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات إلي معدلات فائقة السرعة (ما بين ١٠,٦ - ١١,٨ %) ، كما زاد ما استوعبته من العمالة إلي حوالي ٢,٥ضعفا. وكل ذلك وغيره من مؤشرات كمية يكشف عن أن هناك نموا صناعيا سريعا لم تشهد مصر له مثيلا من قبل أو من بعد، لاسيما من منتصف الخمسينيات إلي منتصف الستينيات. وربما استند البعض إلي تلك المؤشرات الكمية ليصف ما حدث بأنه "ثورة صناعية". ومع ذلك يتجاهل مثل ذلك التقييم أهمية التحولات في هيكل الصناعة، ولنفس السبب لا يكشف هذا المنهج الكمي عن التناقضات التي أمسكت بخناق الصناعة المصرية منذ منتصف الستينيات، التي أعجزتها عن مواصلة النمو وحتى الآن.

- الملاحظ أن تلك الفترة خلت من أية محاولات لتطوير جذري في هيكل الصناعة التحويلية، حيث ظل الهيكل القديم من الناحية الأساسية كما كان. فقد ظل يتشكل أساسا من عدد من فروع الصناعات الاستهلاكية مع عدد من الصناعات الوسيطة التي مع ذلك، شهدت تغييرات مهمة فيما بينها، ولكن دون محاولة جذرية كبرى لإحداث تطوير نوعي نحو صناعات السلع الرأسمالية (أي الآلات أساسا). بل لقد جري توسيع الصناعة الرئيسية في الهيكل الصناعي القديم ونعني بها صناعة الغزل والنسيج. وقد حصلت وحدها علي خمس الاستثمارات الكلية في الصناعة التحويلية في برنامج السنوات الخمس (الذي أنهي مبكرا بعد ٣سنوات) والخطة الخمسية الأولي (٥٩/٦٠-٦٤/٦٥)، ومن ثم زاد وزنها في هيكل القيمة المضافة الإجمالية للصناعة التحويلية من ٣٣,١% إلي ٣٨,١%. كما حقق عدد من الصناعات الوسيطة توسعا هاما: مثل صناعات الكيماويات(الأسمدة من الناحية الأساسية) والورق والمطاط ومثل صناعة المعادن الأساسية (الحديد والصلب بشكل رئيسي) ــ وكانت النتائج هزيلة في صناعة الحديد

والصلب، بسبب العديد من المشكلات التي ألمت بمصنع الحديد والصلب في حلوان الذي أقيم بالتعاون مع شركة ديماج الألمانية والذي اعتمد علي تكنولوجيا قديمة، مع مبالغات في أثمان ما وردته من معدات، ولم يُقَلْ هذا المصنع من عثرته جزئيا إلا بعد إقامة مجمع الحديد والصلب بمساعدة الاتحاد السوفييتي ـ وقد أضيفت استثمارات أخري في صناعات جديدة، وهي صناعة السلع الاستهلاكية المعمرة التي اقتصرت علي عمليات التجميع للمكونات الأجنبية (السيارات، أجهزة التليفزيون، الثلاجات الخ)

- ويلاحظ أن التوسع في صناعة النسيج كان يعكس طموحا وطنيا قديما بالتحول عن تصدير القطن الخام إلي تصديره مُصنّعا. ولكن تحقيق هذا الطموح دون دراسة متأنية وكافية بالقدر اللازم، تسبب في أضرار للصناعة ولميزان المدفوعات. فقد كان شرط الاستفادة من هذا التوسع اعتمادا علي المميزات النوعية القطن المصري طويل التيلة أن يجري تحويل الصناعة بشكل جذري من صناعة الأقمشة الشعبية التي تعتمد علي الغزل السميك (التي كان يمكن أن يستورد لها خصيصا قطن قصير التيلة) إلي صناعة الغزل الرفيع والأقمشة عالية النوعية، وهو ما كان يتطلب استثمارات عالية وقوة عمل مدربة وأنشطة بحث وتطوير الخ. أي تحويلها إلي صناعة كثيفة رأس المال، علي نقيض ما تشتهر به تلك الصناعة بوصفها كثيفة العمل. ولما لم يحدث ذلك إلا علي نحو جزئي، فقد كانت النتيجة أن انخفضت حصيلة مصر من العملات الأجنبية التي كان يمكن تحصيلها من القطن الخام. وعلي ذلك شكلت عنصرا من عناصر مفاقمة عجز ميزان المدفوعات، الذي ساهم فيه أيضا زيادة الواردات من مكونات السلع المعمرة بشكل خاص، واعتماد الهيكل الإنتاجي بأسره، وقطاعات (البنية الأساسية) علي السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة، وهذا ينقلنا إلي مسألة غياب مشروع مصري حقيقي لولوج مرحلة تصنيع السلع الرأسمالية.

..وقد تبلور في الفكر الاقتصادي، على المستوى الدولي العام، اتجاهان أو طريقان للوصول إلي تلك المرحلة: الاتجاه السوفييتي الذي ينطلق من البدء بأولوية الصناعات الرأسمالية باعتبارها تمثل القاعدة الأساسية التي يقوم عليها البنيان الصناعي، لتوفير متطلبات الصناعة بأسرها من الآلات، بدلا من الاعتماد علي الخارج، وكذلك الحال في ضرورة وضع الأولوية للصناعات الوسيطة (وقد ينطوي ذلك علي تحيز ضد الصناعات الاستهلاكية مما يضع الاستهلاك الجماهيري في أوضاع شديدة القسوة ولكنه يمكن أن ينطوي علي مواقف معتدلة تعني بتطوير

هذين الفرعين الأولين بأسرع من الأخير حتى الوصول إلي هيكل صناعي متوازن نسبيا). والاتجاه الثاني، وهو الاتجاه السائد، الذي أكد علي اتجاه للتعاقب في التطور الصناعي يبدأ من الصناعة الخفيفة (السلع الاستهلاكية غير المعمرة ثم المعمرة)، ثم المرور بمرحلة صناعات السلع الوسيطة، لينتهي المطاف أخيرا إلى صناعات السلع الرأسمالية. وينطلق ذلك من ضرورة البدء بالوفاء بحاجات الطلب القائم وكذلك توسعه اللاحق، انطلاقا من أن تطور الإنتاج يجب أن يعقب تطور السوق ، ومن ثم يلبي طلبا مسبقا في السوق.

ويبدو أن القضية في أي من اتجاهيها لم تكن مطروحة في الفكر الاقتصادي المصري، وبقيت مجرد طموح في تحويل الصناعات التجميعية للسلع المعمرة إلي تصنيع كامل بشكل تدريجي، من خلال إحلال المكونات المحلية محل المكونات الأجنبية المستوردة. أي بعبارة أخري كان هذا الطموح يعوزه الأساس الفكري والتخطيط العملي، وربما أحيل التقدم فيها للمهندسين وخبراء التكنولوجيا، كما لو أنها مجرد مسألة فنية، وليست مسألة اقتصادية كلية في المحل الأول.

وربما طرحت القضية نفسها بطريقة أخري غير مباشرة من خلال نقد التجربة السوفييتية في (الميثاق الوطني-الصادر في مايو ١٩٦٢) باعتبار أنها تميزت بالتضحية بالجيل الحاضر من أجل الأجيال المقبلة. والتي كانت تعني عدم التضييق علي استهلاك "الجيل الحاضر"، ومن ثم تفضيل السير في التوسع في بناء الصناعات الاستهلاكية علي حساب السلع الرأسمالية. ومع ذلك فقد كان ينطوي ذلك علي نوع من المبالغة لسببين: فأولا، نلاحظ أن الفئات الدخلية العليا في المجتمع، ظلت محتفظة بامتيازاتها "الاستهلاكية" وليس "كل" "الجيل الحاضر"، بعد عمليات التأميم: فاستهلاك أعلي ٥% دخلا من السكان في ١٩٥٨ بلغ ١٧,٥٩% من إجمالي الاستهلاك الخاص للمجتمع، ثم لم ينخفض سوي القليل بعد حركة التأميمات الكبرى ليصل إلي ١٦,٥٨% .. وثانيا، وفي كل الأحوال لم يكن لنقد التجربة السوفييتية مغزى كبير، في غياب البديل الآخر للتطور الصناعي، والذي يتمثل في التقدم التدريجي من مرحلة الصناعات الاستهلاكية، إلي الوسيطة، إلي الرأسمالية.

وبالمقابل، ينبغي الإشارة هنا إلي أن البلدان النامية التي استطاعت أن تتحول إلي "دول صناعية جديدة" انطلقت من القيام بدفعة كبري لبناء صناعات السلع الرأسمالية والوسيطة، بما في ذلك اكتساب قدرات تكنولوجية محلية من المستحيل اكتسابها إلا بصوره هامشية في غياب مثل تلك الفروع الصناعية. وقد تحقق ذلك في بلدان شديدة التباين من حيث شكل الملكية السائد ، في

الصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل الخ. ويمكن أن نتحدث عن أن تلك البلدان، وغيرها،قد حققت ثورة صناعية بالفعل حولتها إلي دول صناعية جديدة. أما مصر فاكتفت بتحقيق نجاحات كمية وبعض التحولات النوعية بشكل جزئي إلى حد ما،، ولم تنجز ثورة صناعية كاملة بالمعني الدقيق للكلمة. وهذه النجاحات الكمية لم تحمل عوامل التواصل والاستمرار بسبب غياب الصناعات القاعدية والقدرات التكنولوجية التي تضمن لها ذلك، وعلي النقيض من ذلك ولدت عوامل الأزمة المزمنة في مسيرة التطور الهيكلي للصناعة التحويلية المصرية، التي يجب أن نميزها عن الأزمات الدورية، التي يتعرض لها الاقتصاد على فترات متباينة.

ونقف عند هذا الحد، لتبيان الجذور البعيدة للأزمة الهيكلية الراهنة للقطاع الصناعي المصري، وإن كنا نقدم الجدول التالي لتلخيص ما جرى على التحول الهيكلي الراهن بين ١٩٩٥ و٢٠٠٦، من وجهة نظر البيانات التي تعرضها قاعدة البيانات لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو).

معدلات النمو السنوي الحقيقي وهيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية
بين ١٩٩٥-٢٠٠٦

الفرع	معدل النمو السنوي% من ١٩٩٥ إلي ٢٠٠٦	هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية ١٩٩٥	٢٠٠٦
الفروع الصناعية المتدهورة			
المنسوجات	-٤,٥%	٢٠,٩%	٧,٣%
الأغذية والمشروبات	-١,٦%	١١,٩%	٧,٦%
السيارات والمقطورات ونصف المقطورات	-٦,٥%	٤,٩%	٢,١%
معدات النقل الأخري	-٦,٥%	١,٠%	٠,٤%
المنتجات المعدنية المصنعة	-٠,٢%	٢,٢%	٢,٠%
الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية	-٩,٣%	٠,٦%	٠,١%
المنتجات الخشبية (عدا الأثاث)	-١١,٩%	٠,٣%	٠,١%
الأثاث، وصناعات تحويلية أخري	-٤,٨%	١,١%	٠,٥%
الفروع الصناعية النامية أو بطيئة النمو			
الملابس	٦,٠%	٣,٢%	٥,٦%
الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٦,٣%	١٧,٦%	٢٤,٤%
المنتجات التعدينية غير المعدنية	٥,٧%	١٠,٢%	١٥,٢%
المعادن الأساسية	٥,٢%	٥,٣%	٦,٢%
الورق والمنتجات الورقية	٩,١%	١,٠%	١,٧%
الطباعة والنشر	٨,٦%	٣,٦%	٦,١%
منتجات الدخان	٣,١%	-	-
المطاط ومنتجات البلاستيك	٠,١%	٢,٧%	١,٨%
الآلات والمعدات	١,٨%	٢,٩%	٣,٨%
الآلات المكتبية والحسابية	--	--	--
الأجهزة والآلات الكهربائية	٤,٣%	٢,٢%	٣,٠%
الراديو، التليفزيون ووسائل الاتصال	--	--	--
الأجهزة البصرية والطبية والاختبارات الدقيقة	٠,٨	٠,٢%	٠,١%
الكوك ومنتجات البترول المكرر	٢,٨%	٨,٣%	١١,٩%

المصدر : اليونيدو علي الرابط http://www.unido.org/Data/Country/Status/CB_Content.cfm

الفصل الثانى

الإختلالات الأساسية على مستوى الاقتصاد القومى (*)

(*) أعدت هذا الفصل أ. كريمة الصغير .

الإختلالات الأساسية على مستوى الاقتصاد القومى

يعانى الاقتصاد المصرى من مجموعة من مظاهر الإختلال الهيكلي، والتى يمكن أن نذكر منها :

- الاختلالات فى المساهمة القطاعية فى الناتج المحلى الاجمالى
- الخلل فى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فى التشغيل
- الخلل فى توزيع الاستثمارات على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة
- الخلل فى هيكل القيمة المضافة
- الخلل فى توزيع الأجور وفقاً للأنشطة الاقتصادية
- دور القطاع الخاص
- المساهمة القطاعية فى توليد النقد الأجنبى
- الخلل في هيكل الصادرات والواردات

وفيما يلي نتناولها على التتابع.

الاختلال فى المساهمة القطاعية فى الناتج المحلى الاجمالى

يعبر الناتج المحلى الاجمالى عن مجموع ما أنتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية لدولة ما ، وتعبر الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى عن النمو الاقتصادى الإيجابي . ويتكون الناتج المحلى الاجمالى من الإنفاق على الاستهلاك النهائي بشقية (الخاص والحكومي) والتراكم الرأسمالي بشقيه ايضا الخاص والحكومى، وكذلك صافى التعامل مع العالم الخارجي (الصادرات – الواردات) . وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادى (الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى) انما يتوقف على النمو في الاستهلاك + النمو في الاستثمار + النمو في صافى التعامل الخارجي. وقد بلغ معدل النمو الاقتصادى فى مصر عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حوالى ٧,١% بعدما كان ٦,٨% فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.[1]

[1]) وزارة التنمية الاقتصادية ، (٢٠٠٦/٢٠٠٧)،" تقرير متابعة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية "،٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وفيما يلى نظرة إلى تطور الهيكل القطاعى للناتج المحلى الإجمالى كما يتضح من الجدول (١) :

جدول (١)

تطور الهيكل القطاعى للناتج المحلى الاجمالى

(%)

النشاط الاقتصادى	١٩٨٢/١٩٨١	٢٠٠٧/٢٠٠٦
الزراعة و الصيد	١٨,٨	١٣,٤
الصناعة التحويلية	١٢,٧	١٧,٢
البترول و الغاز الطبيعى	١٢,٦	١٦,٥
الكهرباء	٠,٧	١,٨
التشييد	٥,٤	٤,٢
السياحة	١,٠	٣,٥
النقل و التخزين	١٠,١	٨,٧
الإتصالات		٢,٢
التجارة و التمويل	١٨,٩	١٥,٢
الخدمات الاجتماعية والشخصية	١٩,٨	١٧,٥
الإجمالى	١٠٠	١٠٠

www.mop.gov.

ويتضح من الجدول حدوث تغيرات هيكلية فى البنيان الإنتاجى وكان من أهم مظاهرها:

- تصاعد الأهمية النسبية للناتج الصناعى حيث ارتفعت مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى من ١٢,٧% فى عام ١٩٨٢/١٩٨١ لتصبح حوالى ١٧% فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.
- الزيادة الكبيرة فى إنتاج قطاع البترول و الغاز الطبيعى.
- النمو فى الأنشطة السياحية و الخدمية.
- ظهور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كقطاع متميز مع تنامى معدلات أدائه.

كما يتضح أيضاً تناقص مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى من ١٨,٨% عام ١٩٨٢/١٩٨١ الى ١٣,٣ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وهو ما يعد اختلالا يواجهه الاقتصاد المصرى لأن القطاع الزراعى يعد من القطاعاتالرئيسية الدافعة للنمو، حيث أنه يعد المسئول الأول عن تحقيق الأمن الغذائى كما يساهم فى تشغيل نسبة كبيرة من الأيدى العاملة.

الهيكل القطاعى للنمو الاقتصادى وتحديد القطاعات القائدة فى النمو

تساهم القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الناتج المحلى الاجمالى بنسب مختلفة وفقا للأهمية النسبية للقطاع. وبالنظر الى هيكل المساهمة القطاعية فى الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى خلال عامى (٢٠٠٦/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٦) كما يتضح من الشكل (١) نجد أن الصناعة – بمفهومها الواسع (الاستخراجية والتحويلية) – تمثل المصدر الرئيسى للنمو الاقتصادى حيث ساهمت بأكثر من ٣٠% من الزيادة المحققة فى الناتج المحلى الاجمالى خلال تلك الفترة وإن كان هذا يخفى المساهمة المتواضعة نسبياً للصناعة التحويلية ، وهى القطاع الأهم من زاوية التطوير التكنولوجى المحلى ورفع مستويات الإنتاجية فى الاقتصاد القومى . واحتلت الزراعة المركز الثانى – على مستوى القطاعات السلعية – من حيث المساهمة فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى[1] . وهو ما يبرز أهمية نشاطى الصناعة و الزراعة معا فى تعزيز البنيان الانتاجى ودفع عجلة النمو الاقتصادى ويبرر أهمية إعطاء القطاع الزراعى مزيدا من الاهتمام.

شكل (١)

هيكل المساهمة القطاعية فى الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى خلال عامى ٢٠٠٦/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٦

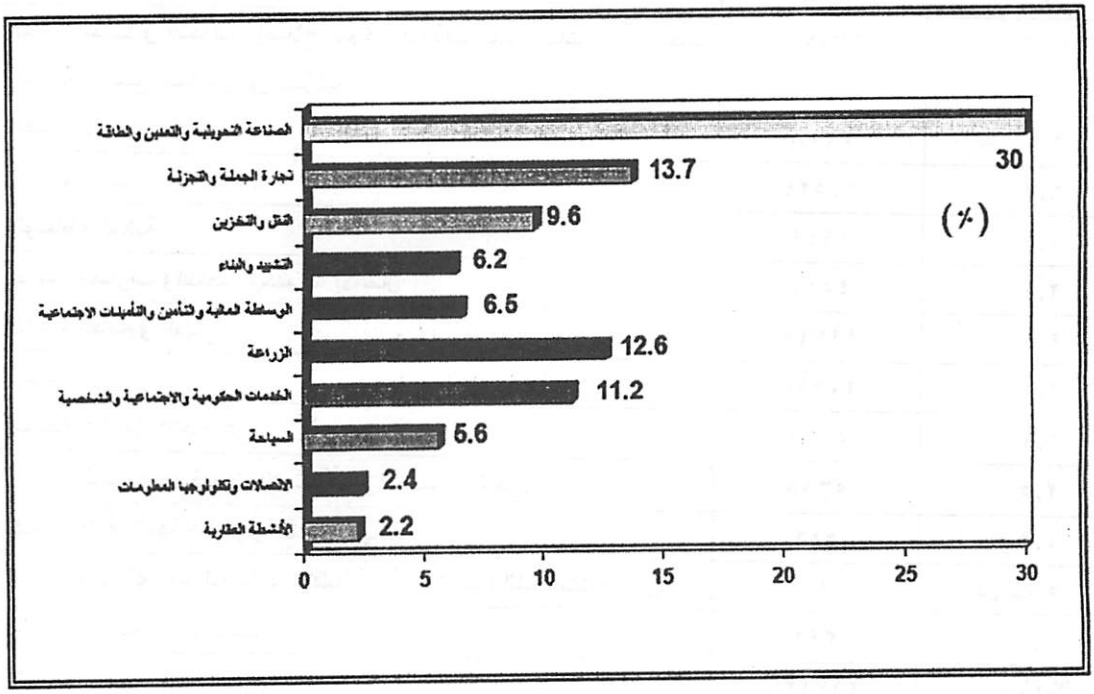

المصـــدر: وزارة التنميـــة الاقتصـــادية ، (٢٠٠٦/٢٠٠٧)،" تقريـــر متابعـــة التنميـــة الاقتصـــادية و الاجتماعية"،٢٠٠٦/٢٠٠٧.

[1] وزارة التنمية الاقتصادية ، (٢٠٠٦/٢٠٠٧)،" تقرير متابعة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية" ،٢٠٠٦/٢٠٠٧ ص٢٣.

مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فى التشغيل

تساهم القطاعات المختلفة فى تشغيل العمالة إلا أن هناك قطاعات تساهم بنسبةأكبر من غيرهـا فى التشغيل مثل القطاع الزراعى وذلك كما يتضح من الجدول (٢):

جدول (٢)

تقدير عدد المشتغلين (١٥- ٦٤ سنة)

طبقاً لأقسام النشاط الاقتصادى عام ٢٠٠٧

العدد بالمئات

النشاط الاقتصادى	عدد المشتغلين	التوزيع النسبى للمشتغلين %
الزراعة والصيد وإستغلال الغابات وقطع أشجار الأخشاب	٦٧٤١٢	٣١,٠
صيد الأسماك	١٤٤٨	٠,٧
التعدين وإستغلال المحاجر	٣٥٥	٠,٢
الصناعات التحويلية	٢٤١٢٢	١١,١
الكهرباء ، والغاز ، البخار ، إمدادات المياه الساخنة	٢٨٢٣	١,٣
الإنشاءات (التشييد والبناء)	٢٠٧٨١	٩,٥
تجارة الجملة و التجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية و المنزلية	٢٣٠٧٠	١٠,٦
الفنادق و المطاعم	٣٧٠٨	١,٧
النقل و التخزين والإتصالات	١٤٥٢٤	٦,٧
الوساطة المالية	١٩٤٩	٠,٩
أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال	٤٥١٧	٢,١
الإدارة العامة و الدفاع	١٩٧٤٥	٩,١
التعليم	٢٠٧٩٨	٩,٦
الصحة و العمل الإجتماعى	٥٧٣١	٢,٦
خدمات المجتمع والخدمات الإجتماعية والشخصية الأخرى	٥٣٨٨	٢,٥
خدمات أفراد الخدمة المنزلية للأسر الخاصة	٥١٦	٠,٢
المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية و السفارات والقنصليات الأجنبية	١٠	أقل من ٠,٠٥
أنشطة غير كاملة التوصيف	٣٤١	٠,٢
الإجمالى	٢١٧٢٣٨	%١٠٠

المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، بحث العمالة بالعينة ، لعام ٢٠٠٧، يونيه ٢٠٠٨.

يتضح من الجدول أن قطاع الزراعة أكبر القطاعات المشغلة للعمالة حيث يقوم بتشغيل ما يقرب من ٣١% من جملة المشتغلين على مستوى الاقتصاد، إلا أن مساهمته فـــى النـــاتج المحلـــى الاجمالى محدودة مقارنة بباقى القطاعات ، ويعود ذلك من بين أسباب أخرى لنقص الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى وهو ما يعد أحد الاختلالات الموجودة فى الاقتصاد المصـــرى. تـــأتى الصناعة التحويلية فى المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعى فى التشغيل حيث تساهم فى تشـــغيل ما يقرب من ١١% من جملة المشتغلين على مستوى الاقتصاد . ويأتى بعد ذلك تجارة الجملة و التجزئة ، ثم قطاع التعليم.

الخلل فى توزيع الاستثمارات على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة

يوجد خلل واضح فى توزيع الاستثمارات على مستوى القطاعات الاقتصادية، فهنـــاك قطاعـــات ذات أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية ، لا يوجه لها القدر الكافى من الاســـتثمارات اللازمـــة لتظل قطاعات رائدة مما يؤدى إلى تدهورها ، وذلك كما يتضح من الجدول (٣) :

جدول (٣)

التوزيع القطاعى للاستثمارات الكلية للخطة السادسة والعام الأول منها

النشاط الإقتصادى	الاستثمارات (مليار جنيه)			الأهمية النسبية (%)		
	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧
الزراعة والرى	٩,٧	٨,٥	٦١,٦	٦,٥	٤,٧	٤,٨
الصناعة الإستخراجية	١٣,٩	١٨,٦	١٤٥,٥	٩,٣	١٠,٣	١١,٢
الصناعة التحويلية	٣٤,١	٣٥,٩	٢٨٥,٣	٢٢,٧	١٩,٩	٢٢
الكهرباء	١٠,٦	١٠,٢	٧٤	٧,١	٥,٧	٥,٧
المياه	٢,٨	٣,٧	١٧,٥	١,٩	٢,١	١,٤
التشييد والبناء	٢,٥	٣	٢٤,٤	١,٧	١,٧	١,٩
النقل والتخزين	٢٤,١	٢٩,٤	١٥٦,٦	١٦,١	١٦,٦	١٢,١
قناة السويس	٠,٤	٠,٤	٢,٦	٠,٣	٠,٢	٠,٢
الإتصالات	٨,٧	١٠,٥	١٢٤,٢	٥,٨	٥,٨	٩,٦
تجارة الجملة والتجزئة	٤,٥	٥,٤	٤٢,٣	٣	٣	٣,٣
الوساطة المالية والتأمين والضمان الإجتماعى	١,٤	١,٢	٥,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٤
المطاعم والفنادق (السياحة)	٤,٦	٥,٧	٤٤,٥	٣,١	٣,٢	٣,٤
الأنشطة العقارية	١٢,٦	١٣,١	١٠٧,٢	٨,٤	٧,٣	٨,٣
خدمات التعليم	٥,١	٧	٤٧,٧	٣,٤	٣,٩	٣,٧
الخدمات الصحية	٣,٣	٤,١	٢٨,٤	٢,٢	٢,٣	٢,٢
الصرف الصحى	٣,٨	٦,٥	٤٣,٨	٢,٥	٣,٦	٣,٤
خدمات إجتماعية أخرى	٧,٦	١٤	٨٢,١	٥,١	٧,٨	٦,٣
أخرى	٠,٣	٢,٨	١,٨	٠,٢	١,٢	٠,١
الإجمالى العام	١٥٠	١٨٠	١٢٩٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية ، الخطة الخمسية السادسة وخطة عامها الأول (٢٠٠٨/٢٠٠٩) .

يتضح من الجدول أن الصناعة التحويلية تحتل المركز الأول من حيث نصيبها من الاستثمارات الكلية حيث تحصل على ما نسبته ١٩,٩% من الاستثمارات الكلية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بما قيمته ٣٥,٩ مليار جنيه(بغض النظر مؤقتا عن التركيب الهيكلي داخل الصناعة على مستوي الفروع التفصيلية، وهو ماسنتناوله لاحقا) ، وبإضافة الصناعة الاستخراجية نجد أن الصناعة بشقيها التحويلية والاستخراجية تمثل ما قيمته ٣٠% من الاستثمارات الكلية لنفس العام، وهو ما يوضح التوجه نحو التركيز على القطاع الصناعى بإعتباره القطاع الدافع للنمو ومولد لفرص العمل . يليها قطاع النقل والتخزين بنسبة ١٦,٦% ، بينما قطاع الزراعة وعلى الرغم من

أهميته نجد أنه لا يحصل إلى على ٤,٧% من الاستثمارات الكلية لنفس العام ، وهو ما يعد تحدياً يواجه القطاع الزراعى ويقف عائقاً فى وجه تطوره على الرغم من أهمية القطاع الزراعى وقدرته على خلق فرص العمل والتى تصل إلى ٣١% من إجمالى المشتغلين، كما ذكرنا.

الخلل فى هيكل القيمة المضافة

يعكس توزيع القيمة المضافة وجود خلل هيكلى فى الاقتصاد المصرى كما يتضح من الجدول التالى :

جدول (٤)

هيكل القيمة المضافة فى الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل

	١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣
القيمة المضافة فى الزراعة	٢٩,٠٣	١٩,٣٧	١٦,٧٨	١٦,٧٠	١٦,١٤
القيمة المضافة فى الصناعة	٢٦,٩٠	٢٨,٦٧	٣٢,٣٠	٣٣,٠٦	٣٤,٠٤
منها صناعة تحويلية	١٧,٤١	١٧,٧٦	١٧,٤٥	١٩,٣٥	١٨,٩٣
القيمة المضافة فى الخدمات	٤٤,٠٧	٥١,٩٦	٥٠,٩٢	٥٠,٢٤	٤٩,٨٢

المصدر: د.إ براهيم العيسوى، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل ، منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية،٢٠٠٧ .

بالنظر إلى هيكل القيمة المضافة يتضح أن قطاع الخدمات يحتل أهمية كبيرة فى هيكل القيمة المضافة خلال الفترة من ١٩٧٥-٢٠٠٣، فى حين نجد إنخفاضاً فى نصيب الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى بنحو ١٢-١٣% خلال نفس الفترة. بينما تزايدت القيمة المضافة فى الصناعة بنسبة طفيفة ، وخاصة منها الصناعة التحويلية.

ويعكس ارتفاع نصيب الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى حالة من الخلل يعانى منها الاقتصاد المصرى، حيث أن القسم الأكبر من الخدمات يتمثل فى خدمات تقليدية ذات قيمة مضافة محدودة يقدمها عدد كبير من المنشآت الصغيرة . وذلك على عكس الحال فى الدول المتقدمة التى يتزايد فيها حصة قطاع الخدمات بفعل التزايد المطرد فى وزن الخدمات المتطورة المرتبطة

بالتكنولوجيا الرفيعة وخاصة الاتصالات والمعلوماتية والخدمات المالية والسياحة بالإضافة لخدمات التعليم والصحة.[1]

ولننظر مثلاً إلى هيكل صادرات وواردات الخدمات فى مصر كما يتضح من الجدول (٥):

جدول (٥)

هيكل صادرات وواردات الخدمات فى مصر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

هيكل صادرات الخدمات									
صادرات الخدمات بالمليون دولار		النقل كنسبة من الإجمالى		السفر كنسبة من الإجمالى		الخدمات المالية والتأمين كنسبة من الإجمالى		الكمبيوتر والمعلوماتية والاتصالات وخدمات أخرى كنسبة من الإجمالى	
١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦
٨,٢٦٢	١٥,٨٣٤	٣٨,٨	٣٤,٧	٣٢,٥	٤٧,٩	١,٠	١,٢	٢٧,٨	١٦,٢
هيكل واردات الخدمات									
واردات الخدمات بالمليون دولار		النقل كنسبة من الإجمالى		السفر كنسبة من الإجمالى		الخدمات المالية والتأمين كنسبة من الإجمالى		الكمبيوتر والمعلوماتية والاتصالات وخدمات أخرى كنسبة من الإجمالى	
١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦
٤,٥١١	١٠,٢٨٨	٣٥,١	٤٤	٢٨,٣	١٧,٣	٤,٦	١٠,٢	٣٢	٢٨,٥

المصدر: world Bank, world Development Indicators,2007

يتضح من الجدول تزايد قيمة صادرات وواردات الخدمات فى مصر عامة، بالغم من أن هناك تراجعاً فى صادرات الخدمات الهامة مثل خدمات الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من ٢٧,٨% عام ١٩٩٥ إلى ١٦,٢% عام ٢٠٠٦ . كما انخفضت صادرات النقل من ٣٨,٨% إلى ٣٤,٧% خلال نفس الفترة. بينما كان هناك زيادة فى صادرات السفر من ٣٢,٥% إلى

[1] ابراهيم العيسوى، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل ، منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية ،٢٠٠٧.

٤٧,٩% خلال نفس الفترة. وتمشياً مع ذلك فقد زادت واردات خدمات النقل والتأمين والخدمات المالية وانخفضت واردات الكمبيوتر والمعلوماتية والاتصالات.

- **توزيع الأجور وفقاً للأنشطة الاقتصادية**

بتوزيع الأجور حسب الأنشطة الاقتصادية نجد أن أجور العاملين في القطاع الخاص ترتفع فى قطاعات الوساطة المالية وأنشطة العقارات والتعليم ، بينما تزيد أجور العاملين فى القطاع العام عن مثيلتها فى القطاع الخاص في الأنشطة التالية: الزراعة والصناعة التحويلية والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين. (كما يتضح من الجدول رقم (٦) :

جدول رقم (٦)

متوسط الأجر الاسبوعى للقطاعات المختلفة (بالجنيه المصري)

النشاط	القطاع	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصناعات التحويلية	عام	١٥٧	١٦٨	١٧٣	١٨٣	٢١٩	٢٤٧	٣٠٤
	خاص	١٠٠	١١٧	١٢٣	١٢١	١٤٩	١٤٧	١٥٣
	الجملة	٢٥٧	٢٨٥	٢٩٦	٣٠٤	٣٦٨	٣٩٤	٤٥٧
الكهرباء والغاز	عام	٥٣٠	١٥٤	١٧٧	٢١٣	٢٢٥	٢٦٧	٣٤٥
	خاص	٢١٩	١٨٤	١٥٢	٤٩٠	١٩١	٣٨٦	٢٩٨
	الجملة	٧٤٩	٣٣٨	٣٢٩	٧٠٣	٤١٦	٦٥٣	٦٤٣
التشييد والبناء	عام	١٩١	١٦١	١٧٠	١٩٢	٢٥٦	٢٣٦	٢٥٥
	خاص	١٩٦	١٤٠	١٣٦	١٣٦	١٧٦	٢٣٦	٢١٤
	الجملة	٣٨٧	٣٠١	٣٠٦	٣٢٨	٤٣٢	٤٧٢	٤٦٩
الوساطة المالية	عام	١٦٣	١٧٦	٢٠١	٢١٠	٢٣٩	٣١٧	٣٢٧
	خاص	٣٤٨	٣٨١	٤١٧	٥١٣	٤٥٣	٥١٤	٤٦٥
	الجملة	٥١١	٥٥٧	٦١٨	٧٢٣	٦٩٢	٨٣١	٧٩٢

التعليم	عام	١١١	٩٠	٧٨	٥٠	٥٨		
	خاص	١١١	٩١	٩٨	٨٦	١٢٤	٩٣	٩٨
	الجملة	٢٢٢	١٨١	١٧٦	١٣٦	١٨٢	٩٣	٩٨
الفنادق والمطاعم	عام		١٤٣	٢١٦	٢٢٤	١٨٩	١٣٣	١٣١
	خاص		١٠٨	١١٤	١١٧	١٢٨	١٥٦	١٥٠
	الجملة		٢٥١	٣٣٠	٣٤١	٣١٧	٢٨٩	٢٨١
العقارات وخدمات الأعمال	عام		١٧٩	١٤٠	١٥١	١١٥	٢٩٩	١٨٠
	خاص		٣٢٢	٣١٦	٣٢٨	٢٦١	٤١٠	٢٣١
	الجملة		٥٠١	٤٥٦	٤٧٩	٣٧٦	٧٠٩	٤١١
تجارة الجملة	عام		١٧٦	١٩٤	١٩٧	٣٠١	٢٢٦	٢٥٤
	خاص		١٣٤	١٣٣	١٤٤	١٤٧	١٨٥	٢٢٢
	الجملة		٣١٠	٣٢٧	٣٤١	٤٤٨	٤١١	٤٧٦
الصحة والعمل الاجتماعي	عام		٩٠	٧٩	٦٥	١١٦	٤٣	٢٥٤
	خاص		٨٥	٧٩	١١٥	٨٥	٨٨	١٥٥
	الجملة		١٧٥	١٥٨	١٨٠	٢٠١	١٣١	٤٠٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " نشرة التوظف والأجور وساعات العمل " أعداد مختلفة.

ويتضح من الجدول أن هناك بعض القطاعات التي يزيد فيها أجور العاملين فى القطاع العام عن القطاع الخاص، هي قطاعات يتزايد فيها حجم العمالة بالقطاع الخاص وليس العكس . وهكذا يتضح لنا التشتت الكبير في الأجور سواء بين المهن المختلفة داخل الاقتصاد القومي أو فيما بين العمال الذين يؤدون مهام متشابهة ونفس ظروف العمل وهو ما يتضح أكثر داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

دور القطاع الخاص

تزايد دور القطاع الخاص فى ظل التحول نحو اقتصاد السوق، وهو ما يتضح من ارتفاع مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥٣% عام ١٩٨٢/٨١ الى ٦٢% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. ويوضح الجدول (٧) تطور نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلى الاجمالى :

جدول (٧)

تطور نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلى الاجمالى

(%)

النشاط	١٩٨٢/١٩٨١	٢٠٠٧/٢٠٠٦
الصناعة	٣٣	٨٦
التشييد	٥١	٨٨
النقل	٤٥	٧٩
الاتصالات		٩٥
التجارة	٧٧	٩٦
المال	٢٦	٣٥
التأمين	١٧	٢٧
السياحة	٧٩	٩٩
الكهرباء	-	١٦
الاجمالى العام	٥٣%	٦٢%

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية ، (٢٠٠٨)، "كتاب ٢٥عاما من التنمية ".

ويعد القطاع السياحى من أكثر الأنشطة الاقتصادية التى يساهم فيها القطاع الخاص حيث يساهم فيها بما يقرب من ٩٩% من نصيبها فى الناتج المحلى الاجمالى ، يليها قطاع الاتصالات بنسبة ٩٥% ، ثم القطاع الصناعى بنسبة ٨٦%.

المساهمة القطاعية فى توليد النقد الأجنبى

بالنظر الى المصادر المختلفة لتوفير النقد الأجنبى كما يتضح من الجدول (٨) ، نجد أن السياحة قد ساهمت فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ بما يعادل ٢٢,٣% من مصادر النقد الأجنبى، وكذلك ساهمت الصادرات الصناعية خلال نفس العام بنفس النسبة، وبالتالى احتلت السياحة المركز الأول فى توليد مصادر النقد الأجنبى . واستمرت السياحة فى احتلال المركز الأول فى توليد مصادر النقد الأجنبى بنسب ٢٢,١ % ، ٢٥,١% ، ٢٣,٠٥% للسنوات ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و

٢٠٠٣/٢٠٠٤ و ٢٠٠٤/٢٠٠٥ على التوالى . ثم احتلت المركز الثانى فى توليد مصادر النقد الأجنبى فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بنسبة ٢١,١%. وهو ما يوضح الأهمية النسبية للسياحة والقطاع الصناعى فى توفير مصادر النقد الأجنبى . ويوضح لنا تخلف قيمة الصادرات الزراعية حيث لا تمثل سوى ٢,٤% من مصادر النقد الأجنبى على مستوى الفترة (٢٠٠٢/٠١ – ٢٠٠٦/٠٥) .

جدول (٨)

المصادر الرئيسية للنقد الأجنبى (٢٠٠٢/٠١ – ٢٠٠٦/٠٥)

(بالمليون دولار)

البيـــــــان	٢٠٠٢/٠١	٢٠٠٣/٠٢	٢٠٠٤/٠٣	٢٠٠٥/٠٤	٢٠٠٦/٠٥
الإيرادات السياحية	٣٤٢٢,٨	٣٧٩٦,٤	٥٤٧٥,١	٦٤٢٩,٨	٧٢٣٤,٦
تحويلات العاملين بالخارج	٢٩٥٢,٥	٢٩٦٢,٦	٢٩٩٩,٦	٤٣٢٩,٥	٥٠٣٤,٢
رسوم قناة السويس	١٨١٩,٨	٢٢٣٦,٢	٢٨٤٨,٤	٣٣٠٦,٨	٣٥٥٨,٨
صادرات البترول ومنتجاته	٢٣٨١,٠	٣١٦٠,٨	٣٩١٠,٣	٥٢٩٩,٠	١٠٢٢٢,٤
الصادرات الزراعية	٢٦٨	٤٨٦,٥	٦٧٤,٩	٧٣١,٤	٦٦٨,٥
الصادرات الصناعية	٣٤٢٦,٢	٣٧٠٩,٣	٤٨٣٦,٨	٦٣٠٣	٦٥٦٧,٣
صادرات غير موزعة	١٠٤٥,٦	٨٤٨,٨	١٠٣٠,٥	١٥٠٠,٠	٩٩٦,٩
الإجمالـــــــى	١٥٣١٥,٩	١٧٢٠٠,٦	٢١٧٧٥,٦	٢٧٨٩٩,٥	٣٤٢٨٢,٧

المصدر :

- محمد فتحى صقر، الدراسة الأولية لإعداد الحسابات الفرعية للسياحة المصرية TSA Egypt، تقرير غير منشور ، وزارة السياحة،٢٠٠٧.

- البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية السنوية ، أعداد مختلفة

وفيما يتعلق بمجمل الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٥/٢٠٠٦ فإن السياحة تعتبر المساهم الأول فى توليد النقد الأجنبى حيث ساهمت خلال هذه الفترة بما يعادل ٢٢,٦% . وذلك كما يتضح من الشكل التالى :

شكل (٢)

المساهمة القطاعية فى توليد النقد الأجنبى

متوسط الفترة (٢٠٠٢/٠١ – ٢٠٠٦/٠٥)

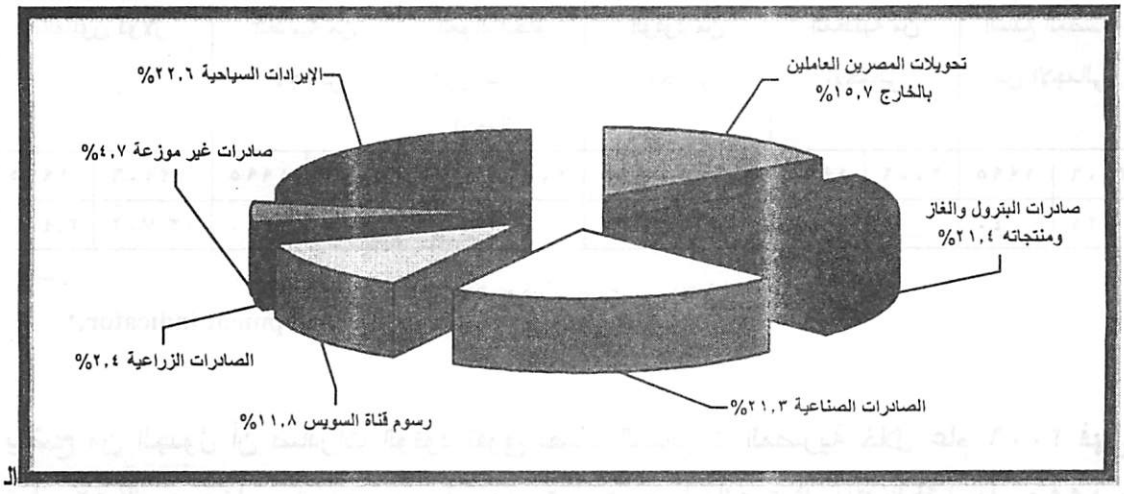

مصدر : بيانات جدول (٨)

ويتضح من الشكل أن السياحة قد ساهمت خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٦/٢٠٠٥ فى توفير ٢٢,٦% وبذلك تفوقت على الصادرات الصناعية التى ساهمت بنسبة ٢١,٣% من مصادر النقد الأجنبى خلال نفس الفترة .وكذلك تفوقت على صادرات البترول و الغاز الطبيعى و على تحويلات المصريين فى الخارج . وهى بذلك من أكثر الأنشطة مساهمة فى توليد النقد الأجنبى . كما يتضح تخلف نسبة الصادرات الزراعية والتى تمثل ٢,٤% فقط .

الخلل فى هيكل الصادرات والواردات

بالنظر إلى هيكل الصادرات المصرية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦ يتضح وجود مظاهر للخلل كما يتضح من الجدول رقم (٩) :

جدول (٩)

تطور هيكل الصادرات المصرية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦

قيمة الصادرات بالمليون دولار		% الصادرات الغذائية من الإجمالى		% صادرات المواد الخام الزراعية من الإجمالى		% صادرات الوقود من الإجمالى		% الصادرات المعدنية من الإجمالى		% صادرات السلع المصنعة من الإجمالى	
١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦
٣,٤٥٠	١٣,٧٠٢	١٠	٧	٦	٢	٣٧	٥٦	٦	٢	٤٠	٢١

المصدر:

world bank, world development indicator,٢٠٠٧

يتضح من الجدول أن صادرات الوقود تفوق نصف الصادرات المصرية خلال عام ٢٠٠٦ فهى تمثل ٥٦% من هيكل صادرات مصر فى عام ٢٠٠٦ بعدما كانت تمثل ٣٧% فقط عام ١٩٩٥ ؛ أما باقى الصادرات فهى صادرات غير مصنعة لا تعكس تطوراً فى الهيكل الإنتاجى كصادرات الغذاء والمواد الخام والصادرات المعدنية. بينما الصادرات من السلع الصناعية والتى تعد مؤشراً لتطور الهيكل الإنتاجى فقد انخفضت نسبتها من ٤٠% عام ١٩٩٥ إلى ٢١% عام ٢٠٠٦ وهو ما يعد أحد مظاهر الخلل فى الاقتصاد المصرى. وتمشياً مع هذا، يتضح من الجدول ١٠ تركز الواردات المصرية فى السلع المصنعة حيث تمثل ٤٣% من الواردات المصرية فى عام ٢٠٠٦.وتأتى واردات الغذائية فى المرتبة الثانية بنسبة ١٩% ثم الوقود بنسبة ١٦%.

جدول (١٠)

تطور هيكل الواردات المصرية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٦

قيمة الواردات بالمليون دولار		% الواردات الغذائية من الإجمالى		% واردات المواد الخام الزراعية من الإجمالى		%واردات الوقود من الإجمالى		% الواردات المعدنية من الإجمالى		% واردات السلع المصنعة من الإجمالى	
١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦
١١,٧٦٠	٢٠,٥٩٥	٢٨	١٩	٧	٤	١	١٦	٣	٣	٦١	٤٣

المصدر:

world bank, world development indicator,٢٠٠٧

الاستنتاجات الرئيسية:

حدثت تغيرات هيكلية فى البنيان الإنتاجى وكان من أهم مظاهرها:

- تصاعد الأهمية النسبية للناتج الصناعى حيث ارتفعت مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى من ١٢,٧% فى عام ١٩٨٢/١٩٨١ لتصبح حوالى ١٧% فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (بغض النظر -مؤقتا- عن التركيب الهيكلي على مستوى القطاعات الفرعية للصناعة التحويلية).
- الزيادة الكبيرة فى إنتاج قطاع البترول و الغاز الطبيعى.
- النمو فى الأنشطة السياحية و الخدمية.
- ظهور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كقطاع متميز مع تنامى معدلات أدائه.

- تمثل الصناعة بمفهومها الواسع (استخراجية وتحويلية) المصدر الرئيسى للنمو الاقتصادى ، وتحتل الزراعة المركز الثانى بعدها.
- للقطاع الزراعى أهمية كبيرة حيث يقوم بتشغيل ما يقرب من ٣١% من جملة المشتغلين على مستوى الاقتصاد، إلا أن مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى محدودة مقارنة بباقى القطاعات، ويعود ذلك من بين أسباب أخرى لنقص الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى وهو ما يعد أحد الاختلالات الموجودة فى الاقتصاد المصرى.
- هناك خلل قى توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية حيث نجد أن الصناعة بشقيها التحويلية والاستخراجية تمثل ما قيمته ٣٠% من الاستثمارات الكلية ، و قطاع النقل والتخزين ١٦,٦% ، بينما قطاع الزراعة وعلى الرغم من أهميته نجد أنه لا يحصل إلا على ٤,٧% من الاستثمارات الكلية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.
- هناك خلل فى هيكل القيمة المضافة فى الاقتصاد المصرى، يتضح من ارتفاع نصيب الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى، حيث أن القسم الأكبر من الخدمات يتمثل فى خدمات تقليدية ذات قيمة مضافة محدودة يقدمها عدد كبير من المنشآت الصغيرة.
- هناك تشتت كبير في الأجور، سواء بين المهن المختلفة داخل الاقتصاد القومي أو فيما بين العمال الذين يؤدون مهام متشابهة ونفس ظروف العمل، وهو ما يتضح أكثر داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- تزايد دور القطاع الخاص فى ظل التحول نحو اقتصاد السوق، وهو ما يتضح من ارتفاع مشاركة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥٣% عام ١٩٨٢/٨١ الى ٦٢% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.
- لقطاع السياحة والصناعة أهمية كبيرة فى توفير مصادر النقد الأجنبى الا أن السياحة خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٦/٢٠٠٥ تعتبر المساهم الأول فى توليد النقد الأجنبى حيث ساهمت خلال هذه الفترة بما يعادل ٢٢,٦%. بينما نجد أن الصادرات الزراعية لم تمثل سوى ٢,٤% من مصادر النقد الأجنبى خلال نفس الفترة وهى قيمة متواضعة للغاية لا تتناسب مع أهمية القطاع الزراعى.
- هناك خلل فى هيكل الصادرات والواردات المصرية؛ فصادرات الوقود تفوق نصف الصادرات المصرية خلال عام ٢٠٠٦، و أما باقى الصادرات فهى صادرات غير مصنعة لا تعكس تطوراً فى الهيكل الإنتاجى كصادرات الغذاء والمواد الخام والصادرات المعدنية. كما تتركز الواردات المصرية فى السلع المصنعة حيث تمثل ٤٣% من الواردات المصرية فى عام ٢٠٠٦.وتأتى الواردات الغذائية فى المرتبة الثانية بنسبة ١٩% ثم الوقود بنسبة ١٦%.

الفصل الثالث

الاختلال الهيكلي العام
في القطاع الصناعي المصري (*)

(*) أعدت هذا الفصل د. مها الشال

الاختلال الهيكلي العام
في القطاع الصناعي المصري

مقدمة :

تعتبر الصناعة المصرية ذات تأثير حيوي على أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة، وخاصة من حيث استدامة النمو في الناتج المحلى الأجمالى ، فضلاً عن علاقاتها التشابكية مع المعقدة مع القطاعات الإنتاجيةالأخرى ، كما أن لها دوراً أساسياً في تنمية التجارة الخارجية وتحسين الموقف التوازني لميزان المدفوعات. ومن هنا فلابد من دراسة هيكل الصناعات التحويلية المصرية للتعرف على أوجه الخلل، ومحاولة علاجه .

وفي البداية، يمكن تعريف التصنيع بأنه عملية تغيير هيكلي في الاقتصاد تتضمن زيادة نوعية لمساهمة الصناعة التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب قوة العمل. وهذا التغيير يشمل تطويراً في نوعية الصناعات وفى التكنولوجيا المستخدمة (١). وعموما فإنه يمثل حركة تحول مجتمعي شامل، أساسه الاعتماد على الصناعة، وهو عملية شاملة تقوم على نوع من التخطيط وليس مجرد نمو تلقائي للمصانع أوالانتشار العشوائي للصناعات .

وتستفيد الصناعة المصرية من ميزات نسبية عديدة للاقتصاد المصري، من أهمها :

١- موقع استراتيجي جاذب للاستثمارات و محفز لتوطين الصناعات التصديرية.

٢- وفرة الأيدي العاملة التي يسهل تدريبها، ووفرة المواد الخام للكثير من الأنشطة الصناعية .

٣- اتساع السوق.

---

١) جودة عبد الخالق ، " الصناعة والتصنيع في مصر الواقع والمستقبل حتى ٢٠٢٠ " لمنتدى العالم الثالث ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥، ص٢١.

وعلى الرغم من هذه الميزات، إلا ان مظاهر ونتائج الأداء لا تتوافق معها،وهناك العديد من الدراسات التي رصدت وضع القطاع الصناعي المصري، ويمكن على ضوئها تبيّن ما يلي ([1]) :

١- يغلب على واقع الصناعة المصرية الطابع الاستهلاكى الخفيف وقلة نسبة الصناعات الثقيلة والرأسمالية .

٢- تركز السلع الرأسمالية في الأنشطة الصناعية ذات المحتوى التكنولوجى المنخفض وسيادة تقنيات بسيطة .

٣- انخفاض القدرة على التصدير الصناعى ، وضآلة مشاركة الاقتصاد المصرى في السوق العالمية عموماً .

٤- العمق الصناعى مفتقد، وغالبية الانشطة ضعيفة من الناحية التكنولوجية وتعتمد اعتماداً كبير على الاستيراد من الخارج .

نظرة تاريخية

مرت الصناعة المصرية بمراحل خضعت خلالها لسياسات عديدة لتحقيق أهداف كل مرحلة ، وقد أثرت سياسات التصنيع على أداء القطاع الصناعى ، وبشكل مباشر على الصادرات الصناعية :

- المرحلة الأولى : منذ أوائل الستينات وحتى منتصف السبعينات، وهى فترة شهدت تغيرات متعاقبة خلال فترة ١٩٦١-١٩٦٦ (ما يعرف بالتحول الاشتراكى) ثم ١٩٦٧-١٩٧٥ أى منذ عدوان ١٩٦٧ حتى تبلور سياسة (الانفتاح الاقتصادى) وقد شهدت هذه الفترة سيطرة الدولة على وسائل الانتاج والتوزيع ([2]) . وكانت العملية الصناعية في هذه الفترة متمثلة في تكنولوجيات مكثفة نسبيا لاستخدام رأس المال .. و يلاحظ أنه بعد عام ١٩٦٧ بشكل خاص تحققت معدلات نمو سالبة للانتاجية الكلية، بالإضافة إلى انخفاض في درجة تشابكات القطاع الصناعى، وجمود تكنولوجى نتيجة اتجاه الدولة لإعطاء الاهتمام الأكبر للجهد الحربى وبالتالى حالت القيود المالية دون الاهتمام بعملية الاحلال والتجديد والصيانة ([3]).

---

[1]) لمزيد من التفاصيل يتم الرجوع الى :

www.shoura.gov.eg-

- Helen cottent and Nanno Mulder, "The Competitiveness of Egyptian Manufacturing : An international perspective, 2000, P.5.

[2]) لبنى محمد عبد اللطيف " السياسة الصناعية المصرية في ضوء الجات هل هناك حاجة لتصحيح ؟ ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، العدد الثانى ، ديسمبر ٢٠٠٠- vop

[3]) Heba Handaussa, "The Role of the state : The Case of Egypt " , ERF, w.p.9404, Cairo,1994,p.6.

- المرحلة الثانية : من منتصف السبعينات حتى أوائل التسعينات، وهى الفترة التى شهدت التحول من سياسة التخطيط المركزي الى سياسة الانفتاح الاقتصادى. وقد حدثت تغيرات عديدة في القطاع الصناعى منها :

- تشجيع التصنيع من اجل التصدير وذلك لتوجيه الإنتاج الى الأسواق الخارجية والاعتماد على المنافسة لتطوير المنتجات. ولكن من الناحية العملية تم تقديم منتجات تصديرية لا تتوافر فيها الشروط اللازمة للاعتماد عليها كسلع تصديرية.. بمعنى أن سياسة التصنيع والتصدير لم تطبق إلا على بعض المنتجات الصناعية التى لا تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كبيرة تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية مما يؤكد على ان سياسة التصنيع من أجل التصدير لم تكن سوى شعار أكثر منه تطبيق في الواقع العملي ([1]) .

- التخلص التدريجي من القوانين المنظمة لحماية المنتجات المحلية، و الدخول في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ، فضلاً عن اتفاقات (منظمة التجارة العالمية) .

- المرحلة الثالثة : بدأت من عام ١٩٩١ حتى الآن، وهى المرحلة التى بدأت بتطبيق اتفاق (التثبيت) مع صندوق النقد الدولى في مايو ١٩٩١ ، ثم توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية والتى بدأ سريانها منذ يونيو من نفس العام، والتوسع في سياسة الخصخصة ، وكان للقطاع الصناعى نصيب من هذه الاجراءات ليتكيف مع آليات السوق([2]).

الاختلال الهيكلي الصناعي

حتى يمكن التعرف على طبيعة الاختلال الهيكلى الراهن في القطاع الصناعى المصرى، سوف نركز على الصناعات التحويلية خلال الفترة من (٢٠٠٠- ٢٠٠٧)، وذلك من خلال الآتي:

أولاً : التحليل الهيكلى العام لقطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) .

ثانياً : أهم مؤشرات الأداء الاقتصادى في القطاع الصناعى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) .

---

[1]) سويلم جودة سعيد محمد ، " آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعى المصرى " رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٠٧-١٠٩.

[2]) لمزيد من التفاصيل ينظر الى :

- جودة عبد الخالق ، التثبيت والتكيف في مصر (اصلاح أم إهدار التصنيع) ، المجلس الاعلى للثقافة ، ٢٠٠٤، ص ١٢٥

ثالثاً : أهم مؤشرات تنافسية الأداء الصناعي بالمقارنة ببعض الدول خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)*

رابعاً : تطور الأداء التصديرى للصناعات التحويلية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧)

خامساً : تطور هيكل صادرات الصناعات التحويلية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧)

سادسا : هيكل الواردات الصناعية التحويلية (١٩٩٦-٢٠٠٧)

وفيما يلي نعرض النقاط السابقة تباعا.

أولا- التحليل الهيكلى العام لقطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٧):

١- توزيع المنشآت في القطاع الصناعى من حيث الأعداد خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) شهدت الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٧ ارتفاعاً مستمراً في إجمالى عدد المنشآت الصناعية حيث وصلت الى حوالى ٢٧,٨ألف منشأة في عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٢٣,٩ ألف منشأة في عام ٢٠٠٠ بمعدل زيادة قدره ١٦,٣% . ويلاحظ ارتفاع معدل نمو عدد المنشآت الصناعية نتيجة لارتفاع عددها بمعدل نمو مركب قدره ١,٩% في عام ٢٠٠٧ وتتروح معدلات النمو السنوية في عدد المنشآت ما بين ٢,٧% ، ١,١% .

ويمكن إرجاع هذا الاتفاع الى عدة عوامل من أهمها تعديل هيكل التعريفة الجمركية ، وقانون الضرائب الجديد ، واصدار قوانين الاستثمار الخاصة بتسهيل اجراءات الاستثمار ، وانشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية .

*) حسب البيانات المتاحة .

جدول رقم (١)
تطور توزيع المنشات فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠٠٧)

(%)

النشاط الرئيسى	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
	%	%	%	%	%	%	%	%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	١٩,٥	١٩,٨	٢٠,٠	٢٠,١	٢٠,٣	٢٠,٣	٢٠,٥	٢٠,٦
غزل ونسيج وملابس وجلود	٢٣,٠	٢٢,٨	٢٢,٧	٢٢,٥	٢٢,٥	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٢,٣
الخشب ومنتجاته	١٠,٠	٩,٨	٩,٧	٩,٥	٩,٤	٩,٢	٩,١	٩,٠
الورق ومنتجاته ، وطباعة ونشر	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٠	٦,٠
كيماويات ومنتجات اساسية	٩,٦	٩,٨	١٠,١	١٠,٣	١٠,٤	١٠,٩	١١,٢	١١,٣
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	٧,٤	٧,٣	٧,٣	٧,٢	٧,٢	٧,١	٧,٠	٧,٠
معدنية أساسية	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
هندسية والكترونية وكهربائية	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	١٩,٨	١٩,٧
صناعات تحويلية أخرى	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,٠
الاجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (١) بالملحق الاحصائى

وفيما يتعلق بتوزيع المنشآت في (الصناعات التحويلية) يتضح من بيانات جدول رقم (١) التركز النسبي للمنشآت الصناعية في صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود (حوالي ٢٢,٣%) عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٢٣% في عام ٢٠٠٠ ، تليها صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (حوالي ٢٠,٦% في عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ١٩,٥% في عام ٢٠٠٠) ثم الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية (حوالي ١٩,٧% في عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٢٠,١% فى عام ٢٠٠٠) .

هذا بينما تقل نسبياً مساهمة الصناعات الكيماوية ومنتجاتها حيث تمثل حوالى ١١,٣% من اجمالى عدد المنشات في عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٩,٦%في عام ٢٠٠٠، وقطاع الخشب ومنتجاته ، ومواد البناء والخزف والصينى والحراريات ، والورق ومنتجاته ، والصناعات المعدنية الأساسية حيث بلغت مساهمتها في اجمالى عدد المنشأت على الترتيب في عام ٢٠٠٧: حوالى ٩% ، ٧% ، ٦% ، ٢%

ويوضح جدول رقم (٢) أن أعلى معدلات للنمو لأعداد المنشآت فى عام ٢٠٠٧ حدثت فى قطاعات الكيماويات ومنتجاتها (٢,٤%) وفي المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (حوالى ١,٤%) والورق ومنتجاته (حوالى ١,٢%) :

جدول رقم (٢)

تطور معدل نمو عدد المنشات فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

(%)

النشاط الرئيسى	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
	%	%	%	%	%	%	%	%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ		٣,٨	٣,٦	٢,٦	٢,٦	٣,١	٣,٣	١,٤
غزل ونسيج وملابس وجلود		١,٨	١,٦	١,٢	١,٦	٢,٣	٢,١	١,١
الخشب ومنتجاته		١,٠	٠,٨	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٨	٠,٥
الورق ومنتجاته ، وطباعة ونشر		٢,٩	٢,٤	١,٦	١,٥	٢,٥	١,٣	١,٢
كيماويات اساسيه ومنتجاتها		٥,٢	٥,٠	٤,٠	٣,٥	٧,٠	٥,١	٢,٤
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات		١,٩	١,٧	١,١	١,٤	١,٦	١,٠	١,٠
معدنية أساسية		٢,٦	٢,٠	٢,٣	-٠,٢	٢,٨	٢,٨	٠,٥
هندسية والكترونية وكهربائية		٢,٥	٢,٤	١,٧	١,٩	٢,٤	١,٥	٠,٦
صناعات تحويلية اخري		٢,٢	٠,٨	١,٥	٢,٦	١,٥	٠,٥	٠,٥
الاجمالى		٢,٧	٢,٤	١,٨	٢,٠	٢,٨	٢,٣	١,١

المصدر : حسبت اعتماداً على بيانات جدول رقم (١) بالملحق الاحصائى

٣- تطور هيكل الإنتاج في القطاع الصناعى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

ارتفعت قيمة الانتاج الصناعى خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمته ٢٩٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ١٦٩,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠ ، ويلاحظ ارتفاع معدلات نمو الانتاج خلال الفترة حيث بلغ ١٦,٩% في عام ٢٠٠١ ، وبلغ ٢٣,١% فى عام ٢٠٠٦ إلا أنه قد انخفض بنسبة (-٢,٨%) في عام ٢٠٠٧ .

جدول رقم (٣)

تطور الاهمية النسبية للانتاج فى الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

(%)

النشاط الرئيسى	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
	%	%	%	%	%	%	%	%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	٢٤,٢	٢٣,٠	٢٣,٣	٢٢,٩	٢٣,٩	٢٣,٥	٢١,٣	٢٢,٨
غزل ونسيج وملابس وجلود	١١,٦	١١,٥	١١,٤	١١,١	١٠,٦	١٠,٧	١١,٤	١١,٠
الخشب ومنتجاته	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٧
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٣,٠	٢,٦	٢,٦
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	١٤,١	١٤,٥	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٠	١٥,٣	١٦,٦	١٨,٠
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	٦,٢	٦,١	٦,١	٦,٠	٥,٧	٥,٧	٥,٤	٦,٧
معدنية أساسية	٨,٣	٩,٢	٩,٢	١٠,٤	٩,٧	٩,٤	٩,٦	١٠,٦
هندسية والكترونية وكهربائية	٣١,٥	٣١,٢	٣٠,٣	٢٩,٨	٣٠,٧	٣٠,٦	٣٢,٠	٢٧,٠
صناعات تحويلية اخري	٠,٤	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٦	٠,٦
الاجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى

وفيما يتعلق بهيكل القطاع الصناعى يوضح جدول رقم (٣) ان الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية تمثل أعلى مساهمة في الانتاج حوالى ٢٧,٠% في عام ٢٠٠٧ (وهي تمثل في الغالب صناعة تجميع للأجهزة الاستهلاكية المعمرة على كل حال، بدون عمق تكنولوجي محلي حقيقي) في حين بلغت نسبة مساهمتها في عام ٢٠٠٠ حوالى ٣١,٥%، يليها قطاع صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ حوالى ٢٢,٨% مقارنة بنحو ٢٤,٢% في عام ٢٠٠٠ ثم صناعة الكيماويات ومنتجاتها حوالى ١٨% في عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ١٤,١% في عام ٢٠٠٠ تليها صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود حوالى ١١% في عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ١١,٦% في عام ٢٠٠٠.

وفي المقابل يلاحظ انخفاض مساهمة كل من القطاعات التالية : الصناعات المعدنية الأساسية ، مواد البناء والخزف والصينى والحراريات ، الورق ومنتجاته ، الخشب ومنتجاته، حيث بلغت نسب مساهمتها حوالى ١٠,٦% ، ٦,٧% ،٢,٦%، ٠,٧% علي التوالى .

ويبين جدول رقم (٤) وجود معدلات نمو سالبة في عام ٢٠٠٧ في بعض القطاعات الصناعية مثل الصناعات الهندسية والالكترونية والهندسية ، والغزل والنسيج والملابس والجلود ، وصناعة الورق ومنتجاته، مع معدل نمو سالب لقطاع الصناعي التحويلي ككل في العام المذكور(– ٢,٨%") :

جدول رقم (٤)

تطور معدل نمو الانتاج فى الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

(%)

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	%	%	%	%	%	%	%	%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ		11.1	5.7	2.3	13.6	3.6	11.5	3.9
غزل ونسيج وملابس وجلود		16.0	3.1	1.4	4.0	6.8	30.5	-5.8
الخشب ومنتجاته		4.5	19.8	7.6	4.0	5.5	6.6	4.5
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر		13.5	6.0	4.0	5.1	14.1	6.4	-1.9
كيماويات اساسيه ومنتجاتها		21.0	9.6	3.4	7.9	7.2	33.3	5.5
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات		13.8	6.0	1.1	4.6	5.4	16.1	19.9
معدنية أساسية		29.6	4.2	17.5	1.5	2.4	24.7	8.1
هندسية والكترونية وكهربائية		15.9	1.6	2.3	12.3	4.9	28.4	-17.9
صناعات تحويلية اخري		156.0	0.1	1.6	4.1	14.5	-22.6	0.6
الاجمالى		16.9	4.6	3.8	9.1	5.3	23.1	-2.8

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى

٣- القيمة المضافة الصافية في الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) *

بلغت القيمة المضافة الصافية لقطاعات الصناعات التحويلية حوالى ٦١,٣مليار جنيه فى عام ٢٠٠٦ مقارنة بنحو ٣٣,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٢ وذلك بمعدل نمو بلغ (١٣,٦%) خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٦) . وفيما يتعلق بهيكل توزيع القيمة المضافة الصافية في الصناعات التحويلية يوضح جدول رقم (٥) تركز المساهمة في قطاع الصناعات الكيماوية حيث يساهم بحوالى ٢٧,٦% من اجمالى القيمة المضافة للصناعات التحويلية في عام ٢٠٠٦ يليها الصناعات المعدنية بحوالى ١٨,٢% ، وصناعة المنتجات الغذائية والتبغ بحوالى ١٧,٧% وذلك في نفس العام (٢٠٠٦) . ويلاحظ انخفاض مساهمة قطاعات الصناعات الهندسية الالكترونية والكهربائية في القيمة المضافة (حوالى ٨,٥%) ، والورق ومنتجاته (٣,٦%) وذلك في عام ٢٠٠٦. ومن حيث توزيع القيمة المضافة بين القطاعين العام والخاص ، يساهم القطاع الخاص بحوالى ٧٦% من اجمالى القيمة المضافة وذلك في عام ٢٠٠٦ مما يدل على ضعف مساهمة القطاع العام ، ويلاحظ ان القيمة المضافة سالبة في القطاع العام في عام ٢٠٠٤ حيث بلغت حوالى – ٣,١ مليار جنيه ، وفى عام ٢٠٠٥ حوالى – ٧,٢ مليار جنيه ويرجع ذلك الى ان نسبة عالية من مستلزمات الإنتاج مستوردة وقد حدث (تعويم) الجنيه في عام ٢٠٠٤ وبالتالى رفع سعر الدولار مما أدى الى زيادة كبيرة في تكلفة مستلزمات الإنتاج .

*) حسب البيانات المتوفرة ، وتم الاعتماد علي بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء حيث لا توجد بيانات خاصة بالقيمة المضافة الصافية في قاعدة بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية .

جدول رقم (٥)

تطور الاهمية النسبية للقيمة المضافة الصافية فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٠٦)

(%)

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصناعة	%	%	%	%	%
١: صناعة المنتجات الغذائية والتبغ					
١٥المنتجات الغذائية والمشروبات	١٧,٧	١٥,٦	٢٤,٢	٢٢,٧	١٥,١
١٦التبغ	٢,٣	٢,٧	٤,٥	٤,٥	٢,٦
اجمالى (١)	٢٠,٠	١٨,٣	٢٨,٧	٢٧,٣	١٧,٧
٢ :صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة					
١٧المنسوجات	٨,٧	١٠,٨	١٣,٩	١١,٣	٧,٩
١٨الملابس وتهينة وصباغة الفراء	٣,٢	٢,٨	٦,٤	٤,٨	٣,٣
اجمالى (٢)	١١,٩	١٣,٦	٢٠,٣	١٦,٢	١١,٢
٣:صناعة الجلود والمنتجات الجلدية	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٠,٤
٤:صناعة الخشب ومنتجاتة					
٢٠الخشب والنتجات الخشبية	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٢
٣٦صناعة الاثاث ومنتجات خشبية غير مصنفة	٠,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٤
اجمالى (٤)	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٦
٥:صناعة الورق ومنتجاتة وطباعة ونشر					
٢١الورق ومنتجاتة	١,٦	١,٧	٣,٣	٣,٤	٢,٦
٢٢النشر والطباعة	٢,٩	٠,٨	١,٦	١,٥	١,٠
اجمالى (٥)	٤,٥	٢,٥	٤,٨	٤,٩	٣,٦
٦صناعات كيماويات					
٢٣فحم	١٩,٣	١٧,٦	-٣٦,١	-٤٠,٧	١١,٢
٢٤مواد ومنجاتة كيمانية	١١,٩	١٤,٦	٢١,٢	٢٢,٢	١٤,٠
٢٥منتجات المطاط واللدائن	١,٢	١,٨	٥,٠	٤,٠	٢,٤
اجمالى (٦)	٣٢,٣	٣٤,١	-٩,٩	-١٤,٤	٢٧,٦
٧صناعة منتجات من خامات تعدينة غير معدنية	٩,٧	٧,٥	١١,٢	١٥,٧	١٢,١
٨صناعات معدنية اساسية					
٢٧معادن اساسية	٤,٥	٧,٨	٢٣,٥	٢٦,٧	١٥,٨
٢٨منتجات المعادن	٢,٤	١,٨	٤,١	٣,٤	٢,٤
اجمالى (٨)	٦,٩	٩,٦	٢٧,٦	٣٠,٢	١٨,٢
٩:صناعات هندسية والكترونية وكهربانية					
٢٩صناعات الآت والمعدات	٣,٢	٣,٩	٤,١	٨,٩	٢,٦
٣٠صناعة الالات المكتبية والمحاسبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢
٣١صناعة الالات والاجهزة الكهربائية	٢,١	٢,٣	٣,٠	٣,٧	١,٩
٣٢صناعة معدات واجهزة الراديو والتلفزيون	١,٦	٠,٦	٢,٥	٢,٤	١,٠
٣٣صناعة الاجهزة الطبية	٣,٣	٠,٨	٠,٢	٠,٤	٠,٢
٣٤صناعة مركبات ذات محركات	٣,١	٥,٨	٥,٦	٢,٤	٢,١
٣٥صناعة معدات النقل	٠,٤	٠,٢	٠,٧	٠,٦	٠,٦
اجمالى (٨)	١٣,٧	١٣,٦	١٦,٠	١٨,٦	٨,٥
١٠صناعات تحويلية اخرى					
٣٧عادة الدوران	٠,٠		٠,٠	٠,٠	٠,٠
٣٨منتجات غير مصنعة فى مواقع اخرى	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٢
اجمالى (١٠)	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٢
جملة الصناعات التحويلية جملة الفنة (د)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠,٠

المصدر : حسبت اعتماد على بيانات جدول رقم (٣) بالملحق الاحصانى .

٤-تطور التكاليف الاستثمارية في القطاع الصناعي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

من خلال جدول رقم (٦) ، (٧) يلاحظ ما يلي :

- بلغ اجمالى التكاليف الاستثمارية في قطاعات الصناعات التحويلية حوالي ٢٢٥,٢ مليار في عام ٢٠٠٧ جنيه مقارنة بنحو ١٢٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠، وقد تذبذب معدل النمو السنوي للتكاليف الاستثمارية في القطاع الصناعي حيث بلغ في عام ٢٠٠١ حوالي ٢٠,٩% ثم تناقص حتى بلغ في عام ٢٠٠٥ حوالى ٣,٧% الا أنه اخذ في الارتفاع في عام ٢٠٠٦ وبلغ ١٢,٥% ثم انخفض في عام ٢٠٠٧ ليبلغ حوالى ١٠,٦%- مما يعكس التذبذب في قيمة التكلفة الاستثمارية للمشتغل ومعامل رأس المال/العامل .
- وحسب الموقف عام ٢٠٠٧ ، فقد تركز حوالى ٧٣,٣% من الاستثمارات للقطاع الصناعى في القطاعات الآتية : الكيماويات ومنتجاتها ، المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، الصناعات المعدنية الأساسية ، والصناعات الهندسية والالكترونية حوالى ٢٤,٦% ، ١٧,٧% ، ١٥,٨% ، ١٥,٢% على الترتيب في حين ان نصيب باقي القطاعات لم يتجاوز ٢٦,٧% .
- يلاحظ انخفاض الأهمية النسبية ومعدلات النمو السنوية لبعض القطاعات من الصناعات التحويلية مثل صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، والصناعات الهندسية والالكترونية، والغزل والنسيج والملابس والجلود، فقد انخفضت الأهمية النسبية على الترتيب وبلغت ١٧,٧% ، ١٥,٢% ، ١٠,٣% في عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت في عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٠,٧% ، ١٨,٠% ، ١٣,٧% على الترتيب .

جدول رقم (٦)

تطور الاهمية النسبية للتكاليف الاستثمارية فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٧)

(%)

النشاط الرئيسى	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
	%	%	%	%	%	%	%	%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	٢٠,٧	١٨,٥	١٨,٦	١٨,٤	١٩,٠	١٩,٠	١٨,٦	١٧,٧
غزل ونسيج وملابس وجلود	١٣,٧	١١,٩	١١,٧	١١,٤	١١,٢	١١,٢	١١,٠	١٠,٣
الخشب ومنتجاته	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨
الورق ومنتجاته ، وطباعة ونشر	٣,٠	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٧	٤,٠	٣,٩	٤,٢
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	١٨,٢	١٨,١	١٨,٩	١٩,٥	١٩,٧	١٩,٨	٢٠,٩	٢٤,٦
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	١١,٦	١٠,٦	١١,٢	١٠,٨	١٠,٨	١٠,٧	١١,٨	١١,٢
معدنيـة أساسية	١٣,٦	١٨,٨	١٨,١	١٨,٨	١٨,١	١٧,٦	١٦,٢	١٥,٨
هندسية والكترونية وكهربائية	١٨,٠	١٧,٣	١٦,٧	١٦,٣	١٦,٤	١٦,٥	١٦,٤	١٥,٢
صناعات تحويلية اخري	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢
الاجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى

جدول رقم (٧)

تطور معدلات النمو للتكاليف الاستثمارية فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٧)

(%)

النشاط الرئيسى	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
	%	%	%	%	%	%	%	%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ		٨,١	٥,٧	٢,٢	٧,٧	٣,٧	١٠,١	٥,٤
غزل ونسيج وملابس وجلود		٥,١	٣,٠	١,٠	٢,٥	٣,٨	١٠,٨	٢,٩
الخشب ومنتجاته		٢٠,٩	٨,٩	٧,٨	٢,٣	٣,٦	١,٧	٢,٥
الورق ومنتجاته ، وطباعة ونشر		٤٧,٨	٣,٨	٢,٧	٥,٧	١٣,٠	٩,٧	١٩,٢
كيماويات اساسيه ومنتجاتها		٢٠,١	١٠,٢	٦,٧	٥,٠	٤,٤	١٨,٩	٣٠,٢
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات		٩,٩	١٠,٩	٠,٨	٣,٥	٣,٣	٢٤,١	٥,١
معدنيـة أساسية		٦٧,٥	١,٦	٧,٥	٠,٥	٠,٥	٣,٨	٧,٦
هندسية والكترونية وكهربائية		١٦,٠	١,٨	١,٢	٥,١	٤,٢	١٢,١	٢,٤
صناعات تحويلية اخري		١٨,٤	٠,٨	٣,٥	٨,٣	١٦,٧	-٠,٦	١,٩
الاجمالى		٢٠,٩	٥,٢	٣,٦	٤,٢	٣,٧	١٢,٥	١٠,٦

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى

وبصفة عامة رغم تزايد حجم الاستثمارات في القطاع الصناعى إلا ان أنصبة القطاعات الممثلة للعمق الصناعى الحقيقي وخاصة الصناعات الهندسية ، والمعدنية الاساسية ، مازالت منخفضة ، نتيجة للعوائق المالية (كصعوبة الحصول على التمويل ، وارتفاع تكلفة القروض) ، والاستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية ، وانحصار عملية التصنيع في مرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية .

5- تطور عدد العمال والأجور في القطاع الصناعي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

يوضح جدول رقم (٨) و (٩) أن عدد العمال في القطاع الصناعي ارتفع خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) من حوالى ١,٢ مليون عامل في عام ٢٠٠٠ الى حوالي ١,٤ مليون عامل في عام ٢٠٠٧ [1] ، وقد بلغ معدل النمو أعلى قيمة له فى عام ٢٠٠٦ بحوالى ٤,٩% مقارنة بنحو ٠,٩% في عام ٢٠٠١.

وتستحوذ أربع مجموعات صناعية رئيسية على نحو ٨٠% من قوة العمل في قطاع الصناعة(عام ٢٠٠٧) وهى مجموعة صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود، و مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، و مجموعة الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية ، و مجموعةالصناعات الكيماوية- فقد وفرت هذه الصناعات على الترتيب حوالى ٣٠,٤% ، ١٨,٦% ، ١٦,٨% ،١٣,٩% من إجمالي فرص العمل المتاحة في قطاع الصناعة في عام ٢٠٠٧ .

جدول رقم (٨)
تطور الاهمية النسبية لعدد العمال خلال الفترة (٢٠٠٠ ٢٠٠٧)

(%)

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	%	%	%	%	%	%	%	%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	18.6	18.6	18.7	18.8	18.9	18.8	18.7	18.6
غزل ونسيج وملابس وجلود	29.6	30.4	30.1	29.9	29.7	30.0	30.3	30.4
الخشب ومنتجاته	2.2	2.2	2.3	2.3	2.3	2.3	2.2	2.2
الورق ومنتجاته ، وطباعة ونشر	4.1	4.4	4.6	4.6	4.6	4.6	4.9	4.9
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	12.8	13.3	13.3	13.3	13.3	13.4	13.5	13.9
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	7.4	6.7	6.7	6.7	6.8	6.7	7.8	7.8
معدنية أساسية	6.0	5.3	5.3	5.3	5.3	5.2	5.0	4.8
هندسية والكترونية وكهربائية	18.9	18.6	18.6	18.5	18.6	18.4	17.1	16.8
صناعات تحويلية اخري	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
الاجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (٥) بالملحق الاحصائى

[1] مأخوذ من بيانات جدول رقم (٥) بالملحق الاحصائي الخاص بتطور احمالى العمالة في قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

جدول رقم (٩)
تطور معدلات نمو العمالة فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

(%)

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	%	%	%	%	%	%	%	%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ		1.2	2.7	1.7	2.9	2.1	3.9	0.2
غزل ونسيج وملابس وجلود		3.4	1.4	0.9	1.3	3.5	6.0	0.5
الخشب ومنتجاته		1.3	6.5	1.7	2.4	2.4	-0.3	0.5
الورق ومنتجاته ، وطباعة ونشر		7.1	7.8	1.7	2.0	2.5	10.6	0.8
كيماويات اساسيه ومنتجاتها		4.2	3.0	1.4	2.4	2.9	5.4	3.6
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات		-7.7	1.9	1.1	3.5	1.5	22.7	-0.5
معدنية أساسية		-10.7	1.2	2.1	1.1	0.7	1.0	-2.6
هندسية والكترونية وكهربائية		-0.9	2.4	1.0	2.3	1.6	-2.6	-1.1
صناعات تحويلية اخري		47.5	0.5	2.1	2.7	4.7	3.4	5.2
الاجمالى		0.9	2.4	1.3	2.1	2.5	4.9	0.4

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (٥) بالملحق الاحصائى

أما بالنسبة للأجور السنوية في القطاع الصناعى فيلاحظ ارتفاع قيمتها من ٨,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠ الى ١٢,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧([1]) . ووفقا للجدول رقم (١١) فقد انخفضت معدلات النمو السنوية للأجور من ١٥,١% فى عام ٢٠٠١ لتصل الى ١,٩% عام ٢٠٠٥ إلا أنها ارتفعت في عام ٢٠٠٦ لتصل الى ٢٨,٧% وقد أصبحت سالبة في عام ٢٠٠٧ (٨٣,٩%) وذلك نتيجة لانخفاض معدل النمو للعمالة في هذا العام، بالإضافة الى استخدام بعض الصناعات تقنيات انتاجية كثيفة رأس المال وتخفيض عدد العاملين بها ولجوء بعض الشركات الى الاستغناء عن بعض العاملين لأسباب مختلفة .

ويبين جدول رقم (١١) ظهور معدلات نمو سالبة للأجور في عام ٢٠٠٧ في قطاعات الصناعات التحويلية الآتية : الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية ، والمعدنية الأساسية، والغزل والنسيج والملابس والجلود ، ويتضح ذلك بصفة خاصة فى قطاع الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية (حوالى ١٨,٦%) وهى صناعات تتطلب مستوى مرتفعاً نسبيا من المعرفة والتكنولوجيا والتراكم فى رأس المال البشرى الأمر الذي ينعكس بدوره على

[1]) يتم الرجوع الى جدول ، قم ٦١) بالملحق الاحصائى الخاص بتطور اجمالى الاجور في قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠ ٢٠٠٧)

معدلات نمو الانتاجية، ولا يمكن مواصلة سياسة الأجور الرخيصة لأنها ستنعكس على انتاجيـة العامل .

جدول رقم (١٠)

تطور الاهمية النسبية للاجورفى الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

(%)

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	%	%	%	%	%	%	%	%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	18.8	18.1	18.0	18.0	18.2	18.1	15.7	16.8
غزل ونسيج وملابس وجلود	23.0	20.8	20.5	20.4	20.3	20.5	17.3	18.0
الخشب ومنتجاته	1.2	1.0	1.2	1.2	1.2	1.3	1.0	1.1
الورق ومنتجاته ، وطباعة ونشر	3.2	3.3	3.8	3.8	3.9	3.9	3.2	3.4
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	16.3	18.1	18.1	18.1	18.2	18.2	17.1	18.8
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	8.3	7.3	7.4	7.4	7.4	7.4	7.3	7.9
معدنية أساسية	8.5	11.0	10.8	10.8	10.7	10.5	8.4	8.7
هندسية والكترونية وكهربائية	20.5	20.0	19.8	19.8	19.9	19.8	29.7	25.1
صناعات تحويلية اخري	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
الاجمالى	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (٦) بالملحق الاحصانى

وحسب الجدول رقم (١٠) والخاص بالأهمية النسبية للأجور يلاحظ أن الصـناعات الهندسـية والالكترونية والكهربائية توفر حوالى ٢٥,١% من اجمالى الاجـور فـي عـام ٢٠٠٧ يليهـا الصناعات الكيماوية حوالى ١٨,٨% ثم صناعة الغزل والنسيج والملابـس والجلـود حـوالى ١٨% ثم صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ حوالى ١٦,٨% وذلك في نفس العام .

جدول رقم (١١)

تطور معدل نمو الاجور فى القطاعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

(%)

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	%	%	%	%	%	%	%	%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ		10.5	1.8	1.0	3.1	1.7	11.8	2.8
غزل ونسيج وملابس وجلود		4.3	1.0	0.6	1.3	3.3	8.4	-0.1
الخشب ومنتجاته		2.1	19.8	2.6	4.2	3.3	6.3	3.0
الورق ومنتجاته ، وطباعة ونشر		19.3	16.8	1.4	3.2	2.6	6.3	1.4
كيماويات اساسيه ومنتجاتها		27.8	2.3	1.3	2.2	2.1	21.0	5.8
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات		1.8	3.6	1.1	2.1	1.6	26.3	5.2
معدنية أساسية		49.4	0.4	1.2	0.6	0.2	3.3	-1.3
هندسية والكترونية وكهربائية		11.9	1.5	1.2	2.3	1.5	92.8	-18.6
صناعات تحويلية اخري		100.0	0.0	3.3	6.5	3.0	0.0	9.1
الاجمالى		15.1	2.3	1.1	2.1	1.9	28.7	-83.9

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (٦) بالملحق الاحصانى

ثانياً: أهم مؤشرات الأداء الاقتصادى في القطاع الصناعى

١- متوسط الأجر السنوى

يوضح الجدول رقم (١٢) ان هناك ارتفاعا في متوسط الأجر السنوى الإجمالى للصناعات التحويلية وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) فقد ارتفع من ٦,٦ ألف جنيه في عام ٢٠٠٠ الى ٨,٨ ألف في عام ٢٠٠٧ وإن حدث ثبات في متوسط الأجر السنوى للصناعات التحويلية في الفترة من (٢٠٠١-٢٠٠٥) فبلغ حوالى ٧,٦ ألف جنيه وعاد للارتفاع في عام ٢٠٠٦ وبلغ حوالى ٩,٢ ألف جنيه ، ثم انخفض في عام ٢٠٠٧ وبلغ حوالى ٨,٨ ألف جنيه وذلك نظراً لانخفاض قيمة الأجور في اجمالى القطاعات الصناعية من ١٣,٠ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦ الى ١٢,٥مليار جنيه في عام ٢٠٠٧ .

جدول رقم (١٢)

تطور متوسط الاجر السنوى فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

القيمة بالالف جنية

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	%	%	%	%	%	%	%	%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	6.7	7.4	7.3	7.2	7.3	7.2	7.8	8.0
غزل ونسيج وملابس وجلود	5.1	5.2	5.2	5.2	5.2	5.1	5.3	5.2
الخشب ومنتجاته	3.5	3.6	4.0	4.0	4.1	4.1	4.4	4.5
الورق ومنتجاته ، وطباعة ونشر	5.2	5.8	6.3	6.2	6.3	6.3	6.1	6.1
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	8.5	10.4	10.3	10.3	10.3	10.2	11.7	11.9
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	7.5	8.2	8.4	8.4	8.3	8.3	8.5	9.0
معدنية أساسية	9.4	15.7	15.6	15.4	15.3	15.3	15.6	15.8
هندسية والكترونية وكهربائية	7.2	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	16.0	13.2
صناعات تحويلية اخري	3.5	4.7	4.7	4.7	4.9	4.8	4.5	4.7
الاجمالى	6.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.5	9.2	8.8

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (٥) ، (٦) بالملحق الاحصائى

ويحصل العاملون في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية على أعلى معدل للأجور السنوية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) حيث بلغ هذا المتوسط خلال عام ٢٠٠٧ حوالى ١٥,٨ألف جنيه ، يليه قطاع الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية حيث بلغ خلال عام ٢٠٠٧ حوالى ١٣,٢ ألف جنيه وان كان هناك ثبات في متوسط الأجر السنوى للعامل خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) فبلغ حوالى ٨,٣ ألف جنيه ، وبلغ متوسط الأجر السنوى للعامل فى قطاع الصناعات

الكيماوية خلال عام ٢٠٠٧ حوالى ١١,٩ألف جنيه ويلاحظ أن متوسط الأجر السنوى للصناعات الكيماوية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) فى تزايد .

ويلاحظ ان متوسط الأجر السنوى في الصناعات المعدنية الاساسية والصناعات الالكترونية والهندسية والكهربائية وصناعة الكيماويات ومنتجاتها يفوق مثيله بالنسبة لإجمالى الصناعات التحويلية بأكملها ، وهذا يبين لنا أن هذه الصناعات تتطلب مستوى مهاريا تقتضيه ظروف العمل داخل هذه الصناعات لأنها ترتكز على المعرفة وتراكم رأس المال البشرى وتوافر التكنولوجيا مما ينعكس على معدلات نمو الانتاجية- ولكن يلاحظ أن معدل النمو في متوسط أجر العامل في الصناعات المعدنية ، والهندسية والإلكترونية والكهربائية ، والصناعات الكيماوية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) بلغت على الترتيب ٦,٨%، ٧,٨% ،٤,٣% .

وقد بلغ متوسط الأجر السنوي أدناه خلال عام ٢٠٠٧ في قطاع الصناعات الخشب ومنتجاته (حوالى ٤,٥ ألف جنيه) وقطاع الغزل والنسيج والملابس والجلود (حوالى ٥,٢ ألف جنيه)

(٢) الانتاجية المتوسطة للعامل

يوضح الجدول رقم (١٣) أن الانتاجية المتوسطة للعامل فى اجمالى لقطاعات الصناعات التحويلية ارتفعت من حوالى ١٣٧,٨ ألف جنيه عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٨,٤ ألف جنيه عام ٢٠٠٧ وبذلك زادت الانتاجية المتوسطة بنسبة ٥١,٢% خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٧) وكانت أعلى قيمة للانتاجية فى قطاعات الصناعات المعدنية الأساسية حيث بلغت فى عام ٢٠٠٧ حوالى ٤٥٩,١ الف جنيه والهندسية والالكترونية والكهربائية ، ٣٣٣,٩ ألف جنيه والصناعات الكيماوية ومنتجاتها ٢٩٦,١ ألف جنيه . فى حين بلغت الإنتاجية المتوسطة أدناه فى قطاعات الخشب ومنتجاته ٦٣ ألف جنيه والغزل والنسيج والملابس والجلود حوالى، ٧٥,٧ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٧ .

جدول رقم (١٣)

تطور الانتاجية المتوسطة فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

القيمة بالالف جنية

النشاط	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	179.8	197.4	203.1	204.4	225.6	228.9	245.6	254.5
غزل ونسيج وملابس وجلود	54.1	60.6	61.7	62.0	63.6	65.6	80.8	75.7
الخشب ومنتجاته	44.2	45.6	51.3	54.2	55.1	56.8	60.6	63.0
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	98.0	104.0	102.2	104.5	107.7	119.9	115.3	112.3
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	150.9	175.3	186.6	190.3	200.5	208.9	264.3	269.1
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	116.8	143.9	149.7	149.8	151.3	157.3	148.9	179.4
معدنيـة أساسية	190.4	276.4	284.8	327.9	329.1	334.7	413.3	459.1
هندسية والكترونية وكهربائية	229.1	267.9	265.7	269.3	295.6	305.2	402.3	333.9
صناعات تحويلية اخري	170.7	296.3	294.9	293.4	297.5	325.4	243.4	232.6
الاجمالى	137.8	159.8	163.1	167.2	178.6	183.5	215.3	208.4

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (٢) ، (٥) بالملحق الاحصائى

ومن واقع الجدول رقم (١٣) يلاحظ أن معدلات النمو في الإنتاجية المتوسطة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) فى قطاعات الصناعات المعدنية الأساسية والهندسية والالكترونية والكهربائية والصناعات الكيماوية بلغت على الترتيب ١١,٦% ، ٤,٨% ، ٧,٥% .

ومن خلال تتبع نسب معدلات نمو الانتاجية المتوسطة للعامل فى هذه القطاعات ونسب معدلات نمو متوسط أجر العامل فى هذه القطاعات، يتضح أن هناك سياسة معينة للأجور مستمرة فى الصناعة (سياسة الأجور الرخيصة). وفى ظل استمرار سياسة الأجور الرخيصة فى المستقبل فإن هذا سيحول دون اضطراد النمو في الناتج بل وفى الصادرات الصناعية أيضا في المستقبل.

إن فرضية الرخص النسبى للعمالة في مصر ، وإن اتفقت نسبياً مع مفهوم الميزة النسبية التقليدية لمصر فى الصناعات كثيفة العمل، إلا أنها لا تؤيد فى إطار الصناعات كثيفة رأس المال مثل الصناعات المعدنية الأساسية ، والهندسية والكترونية والكهربائية ، والكيماوية، مما يتطلب إعادة النظر فى تخصيص الموارد حيث أن الكثافة الرأسمالية لهذه الصناعات كما ذكرت العديد من الدراسات ([1]) تتجاوز مثيلها فى دول أخرى ، وترتفع تكلفة الموارد المحلية مما يتطلب إعادة الهيكلة لتصبح قادرة على المنافسة دوليا .

---

[1]) لمزيد من التفاصيل يتم الرجوع الى : - معهد التخطيط القومى ، "بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٩٠) ، القاهرة ، يونية ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٢-٢٣ .

- فادية عبد السلام ، التنافسية الدولية : الاطار النظرى وبعض المشاكل التطبيقية (دراسة على مستوى قطاع الصناعة التحويلية المصرية) ، معهد التخطيط القومى ، ورقة عمل رقم (٩٩) بعنوان القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ، مارس ٢٠٠٠ ، ص ص ١٤٠-١٤٤ .

(٣) تكلفة فرصة العمل

يوضح جدول رقم (١٤) أن تكلفة فرصة العمل خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) زادت من ١٠٣,٤ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٩,٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٧ أى بزيادة قدرها ٥٤% بمعدل نمو قدره ٥,٥% خلال الفترة .

جدول رقم (١٤)

تطور تكلفة فرصة العمل فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٧)

القيمة بالالف جنية

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	115.4	123.2	126.8	127.5	133.5	135.5	143.5	150.9
غزل ونسيج وملابس وجلود	47.9	48.7	49.4	49.5	50.1	50.2	52.4	53.7
الخشب ومنتجاته	40.5	48.3	49.4	52.4	52.3	52.9	54.0	55.0
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	75.7	104.5	100.6	101.6	105.3	116.0	115.1	136.1
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	146.7	169.1	181.0	190.5	195.3	198.3	223.7	281.0
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	163.7	194.9	212.0	211.4	211.2	215.1	217.7	230.0
معدنية أساسية	232.4	435.9	437.6	460.8	457.9	457.3	470.0	519.7
هندسية والكترونية وكهربائية	98.2	115.0	114.3	114.6	117.6	120.6	138.7	143.6
صناعات تحويلية اخري	76.8	61.7	61.8	62.7	66.1	73.7	70.8	68.6
الاجمالى	103.4	123.9	127.2	130.2	132.9	134.5	144.3	159.0

المصدر : حسبت اعتماد أعلى بيانات جدول رقم (٤) ، (٥) بالملحق الاحصائى

وقد بلغت تكلفة فرصة العمل فى عام ٢٠٠٧ أعلى قيمة لها فى قطاع الصناعات المعدنية الأساسية (٥١٩,٧ ألف جنيه) تليها الصناعات الكيماوية ومنتجاتها (٢٨١,٠ ألف جنيه) ثم صناعة مواد البناء والخزف الصيني والحراريات (٢٣٠,٠ ألف جنيه) . ويمكن تبرير ذلك بضخامة حجم التكلفة الاستثمارية لمثل هذه الصناعات في مرحلة الإنشاء .

وقد بلغت تكلفة فرصة العمل أدنى قيمة لها في صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود نحو ٥٣,٧ ألف جنيه والصناعات الخشبية ٥٥ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٧.

ويتضح لنا من تكلفة فرصة العمل لقطاعات الصناعات التحويلية أنها فى بعض القطاعات مثل قطاع الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الكيماوية ومواد البناء والخزف والصينى والحراريات أعلى من تكلفة فرصة العمل فى القطاع الصناعى بأكمله . وعلى الرغم من ذلك ، إلا أنها فى حاجة الى المزيد من الاستثمارات فى رأس المال العيني والبشرى لرفع الانتاجية .

ثالثا : أهم مؤشرات تنافسية الأداء الصناعى المصرى مقارنة ببعض الدول

هناك عدة مؤشرات تم وضعها من قبل منظمة (اليونيدو) والبنك الدولى توضح تنافسية الأداء الصناعى فى الدول، ويمكن التعرف على تنافسية الأداء الصناعى المصرى ومقارنته ببعض الدول كما يلى :

١- مؤشر القيمة المضافة الصناعية

من خلال بيانات جدول رقم (١٥) حول القيمة المضافة الصناعية يتضح أن القيمة المضافة الصناعية فى مصر بلغت فى المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) حوالى ١٩,٨ مليار دولار وهى أعلى من الأردن والمغرب وسوريا وتونس حيث بلغت حوالى ١,٦ ، ٦,٥ ، ٢,١ ، ٤ مليار دولار على الترتيب خلال نفس الفترة وإذا ما تم مقارنتها بالصين وأندونيسيا وماليزيا فإنها تعتبر منخفضة جدا ، حيث بلغت فى المتوسط فى الصين حوالى ٥١٨,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة ، وأندونيسيا حوالى ٣٠٤,٢ مليار دولار ، وماليزيا حوالى ٤٠,٦ مليار دولار .

جدول رقم (١٥)

القيمة المضافة الصناعية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)

(القيمة بالمليار دولار)

السنة / الدول	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)
مصر	١٧,٩	١٨,٦	١٩,٤	١٩,٤	١٩,٨	٢١,٢	٢٢,٥	١٩,٨
الأردن	١,١	١,٢	١,٥	١,٥	١,٨	١,٩	٢,١	١,٦
المغرب	٥,٨	٦,١	٦,٣	٦,٦	٦,٦	٦,٩	٧,١	٦,٥
سوريا	١,٢	١,٥	١,٨	١,٧	٢,٥	٢,٨	٣,٠	٢,١
تونس	٣,٥	٣,٨	٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٢	٤,٣	٤,٠
الصين	٣٧٥,٥	٤٠٧,٥	غ.م	٥٣٩,٠	غ.م	غ.م	٧٥١,٢	٥١٨,٣
اندونيسيا	٣٧,٤	٣٦,٣	٥٩,٥	٦٨,٧	غ.م	غ.م	١٠٢,٣	٣٠٤,٢
ماليزيا	٢٩,٤	٢٦,٨	٢٩,١	٣٢,٣	غ.م	غ.م	٤٤,٩	٤٠,٦

- www.arabstate.org/indicator
- World Bank, "World Development Indicator" , 2004-2008 .

وإذا ما تم مقارنة أداء الصناعة فى مصر مع الدول المتقدمة نجد أن نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٥ حوالى ١٥,٦% ، وفى عام ٢٠٠٠ بلغت ١٨% ، وفى عام ٢٠٠٦ كانت نسبتها حوالى ١٦,٧% بينما نجد أن هذه النسبة فى الدول المتقدمة كانت حوالى ١٩,٥% ، ٢٠,٧% ، ٢٢,٢% فى نفس الأعوام على الترتيب ([1]) .

٢- مؤشر نصيب الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا من الصادرات الصناعية

يلاحظ من خلال بيانات جدول رقم (١٦) الخاص بنصيب الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا من اجمالى الصادرات الصناعية أن نصيب مصر يعتبر متدنيا للغاية حيث بلغ فى المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) حوالى ٠,٧% فى حين بلغ خلال نفس الفترة فى ماليزيا ٥٦,٣% ، الصين ٢٦,٦% ، اندونيسيا ١٥,١% ، المغرب ١٠,٥% ، الأردن ٦% ، تونس ٤,١% ، تركيا ٢,٩% وذلك خلال نفس الفترة؛ مما يدل على انخفاض المحتوى التكنولوجي فى الصادرات الصناعية، ويؤكد انخفاض الميزة التنافسية للسلع ذات المحتوى التكنولوجي في مصر بالنسبة للدول الأخرى التى تمت المقارنة بها .

جدول رقم (١٦)

نصيب الصناعات الصناعية عالية التكنولوجيا من الصادرات الصناعية

خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)

(%)

السنة / الدول	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)
مصر	٠,٣	٠,٩	٠,٨	٠,٥	٠,٦	١,٠	١,٠	٠,٧٣
الأردن	٩,٤	٨,٩	٧,١	٥,٠	٥,٣	٥,٠	١,٠	٦,٠
المغرب	١١,٣	٩,٥	١١,١	١١,٣	١٠,٢	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٥
تونس	٣,٤	٣,٣	٣,٨	٤,١	٤,٩	٥,٠	٤,٠	٤,١
تركيا	٤,٨	٣,٩	١,٩	٢,١	٢,٠	٢,٠	غ.م	٢,٩
الصين	٢٢,٤	٢٢,٨	٢٣,٠	٢٧,٠	٣٠,٠	٣١,٠	٣٠,٠	٢٦,٦
اندونيسيا	١٥,٢	١٥,٦	١٦,٠	١٤,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٣,٠	١٥,١
ماليزيا	٥٦,٢	٥٧,٨	٥٨,٠	٥٨,٠	٥٥,٠	٥٥,٠	٥٤,٠	٥٦,٣

- World Bank, "World Development Indicators" , 2004-2008 .

[1]) www.unido.org

٣- مؤشر الميزة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية

تم استخدام مؤشر بلاسا للميزة النسبية الظاهرة ([1]) وفيه يتم مقارنة الميزة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية المصرية ودول أخرى عربية وماليزيا والصين ، وقد تم الاعتماد على متوسط الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) وذلك استنادا الى بيانات التقرير العالمى International Trade Center حسب أحدث البيانات المتوفرة .

ويعد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) من أفضل المقاييس للقدرة التنافسية للصناعة ، من حيث مدى التخصص في انتاج السلع وتصديرها نتيجة اعتماده على تدفقات التجارة الفعلية وذلك بادخال كافة العوامل السعرية وغير السعرية بناء على المستوى التفصيلي لمجموعة المنتجات المختلفة .

ويتم حسابه وفقاً لهذه الصيغة :

$$(RCA) = (Xij/Xit) / (XWj/xwt)$$

حيث ان :

Xij : تشير الى صادرات الدولة i من المنتج j

Xit: تشير الى اجمالى الصادرات في الدولة i

Xwj: تشير الى صادرات العالم w من المنتج j

Xwt: تشير الى اجمالى صادرات العالم w

- وفي حالة ان القيمة الناتجة للدولة <1 فأن ذلك يعنى أن الدولة ليس لها ميزة تنافسية في هذا النشاط ، أو السلع .
- أما اذا كانت القيمة الناتجة للدولة >I فإن ذلك يعنى وجود ميزة تنافسية لهذه الدولة في هذا النشاط .

وبعد ذلك يتم ترتيب السلع او المجموعات السلعية حسب قيمة هذا المؤشر .

[1]) لمزيد من التفاصيل حول هذا المؤشر يتم الرجوع الى :

- Bella Bllascs, "Trade Liberalization and Revealed Comparative Advantage", The Manchester School of Economic & Social Studies, Vol.33, 1965, P.99 .

- محمد عدنان وديع ، "التنافسية :تحدى الاقتصادات العربية" ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ٥ يونيو ٢٠٠٥ .

- Ahamed Ghoneim, " Comparative Adrantages, And Resource Allocatianm in Egypt industry" , ECES,EGYPT , December 1995, p.4.

- ليلى احمد الخواجة ، دراسة عن : " القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى الواقع وسبل تحقيق الطموحات " ، مركز دراسات بحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٢- ١٤ .

ومن خلال بيانات الجدول رقم (١٧) يتضح ما يلى:

- أهم الصناعات التى تمتلك فيها مصر ميزة نسبية مرتفعة أى أكبر من الواحد الصحيح هى صناعة الملابس (٣,١) ، والصناعات المعدنية (٣٠,٢) ، والمنسوجات (٢,٩) ، وصناعة المواد الغذائية (٢,٦) .
- على الرغم من تفوق مصر فى مجال المنسوجات والملابس إلا أنها تجد منافسة شديدة من تونس والمغرب وتركيا والصين حيث بلغت قيمة المؤشر الميزة النسبية على الترتيب : (١٠,٧٩) ، (٩,٦٣) ، (٦,٢٢) ، (٣,٤٦) .
- لم تنجح مصر فى تحقيق ميزة نسبية مرتفعة فى مجالات عديدة مثل معدات النقل والمكونات الالكترونية والأجهزة الالكترونية والكهربائية وغير الكهربائية فى حين نجد أن الصين وماليزيا والمغرب وتركيا تفوقت على مصر .

فنجد أن ماليزيا بلغت قيمة المؤشر بها (٢,٦١) فى عام ٢٠٠٦ فى صناعة الالكترونيات ، والصين حققت (٢,٤٣) ، كما أن ماليزيا قد بلغ قيمة المؤشر لها (٢,٩٤) عام ٢٠٠٦ فى صناعات المكونات الالكترونية والمغرب (١,٦٤) والصين (١,٠٤)، كما حققت تركيا ميزة تنافسية فى صناعة معدات النقل قيمة المؤشر (١,٠١) وذلك فى عام ٢٠٠٦ ، في حين بلغت قيمة المؤشر في مصر حوالى ٠,١٢ وهى نتيجة منخفضة جداً عن باقي الدول المقارنة حتى الدول العربية .

ومن خلال ما سبق يتضح أن المجالات التى تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية محدودة وتقتصر على السلع الاستهلاكية والوسيطة ولم تحقق مزايا تنافسية فى الصناعات الالكترونية ، ويستلزم الأمر ضرورة البحث فى كل صناعة ، وتحديد مدى توافر مقومات الميزة التنافسية بها ، وكيفية دعم هذه المحددات لتحقيق الميزة المحتملة، وخاصة من حيث ضرورة تعميق التصنيع المحلى للمعدات الرأسمالية .

جدول رقم (١٧)

الميزة التنافسية طبقا لمؤشر بلاسا

متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)

الدولة / أهم الصناعات التحويلية	مصر	الأردن	المغرب	تونس	تركيا	الصين	ماليزيا
مواد غذائية	٢,٦	١,٥٨	٣,٩٩	٠,٨	١,٠٤١	٠,٦٨	٠,٤٦
مواد غذائية مصنعة	٠,٨٩	٢,٠٦	١,٥٢	١,٠٩	١,١٥	٠,٤٧	١,٨٣
المنسوجات	٢,٩٤	–	٠,٥٨	١,٤٢	٤,٤	٢,٣٩	٠,٣٧
الملابس	٣,١	٦,٩٣	٩,٦٣	١٠,٨	٦,٢٢	٣,٤٦	٠,٥٨
المنتجات الجلدية	٠,٩٩	–	٢,١	٣,٩٧	٠,٤٧	٣,٣٤	–
منتجات خشبية	٠,٨٩	٠,٧	٠,٤١	٠,٥٧	٠,٣٧	٠,٤٣	٠,٤٨
الكيماويات	٠,٧٤	١,٨	٠,٧٨	٠,٨٥	٠,٤٣	٠,٤٢	٠,٤٨
صناعات تحويلية أساسية	١,٨٣	٠,٦١	٠,٢٣	٠,٤٥	١,٩٠	١,٠١	٠,٤٨
الصناعات المعدنية	٣,٠٢	١,١٧	٠,٦٩	٠,٩٠	٠,٢٩		
معدات نقل	–	٠,٣٤	٠,٠٤	٠,١٩	١,٠١	٠,٢٧	٠,٠٧
ماكينات غير الكترونية	٠,٢٩	٠,٢٨	–	٠,١٨	٠,٥١	٠,٥٢	٠,٣٢
مكونات الكترونية	٠,١٢	٠,٢٣	١,٦٤	١,٣٣	٠,٥٠	١,٠٤	٢,٩٤
صناعة الالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات	–	٠,٢٤	٠,٠٧	٠,٠٨	٠,٤٢	٣,٤٣	٢,٦١
صناعات تحويلية أخرى	٠,٣٩	٠,٧٨	٠,٢٤	٠,٣٨	٠,٦١	١,٤٨	٠,٧٤

Source : www.intracen.org/menus/countries.htm
Calculations based on COM trade of UNSD.

رابعا : الأداء التصديري للصناعات التحويلية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧)

للتعرف على مساهمة صادرات الصناعات التحويلية فى اجمالى الصادرات ومعدلات نموها، و مساهمة واردات الصناعات التحويلية المصرية فى الواردات الاجمالية ومعدل نموها فى الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧ ؛ يمكن الاستعانة بالجدول رقم (١٨) :

جدول رقم (١٨)
بعض مؤشرات الأداء التصديرى لقطاع الصناعات التحويلية المصرية
خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧)

(القيمة بالمليون دولار)

البيان / السنوات	صادرات الصناعات التحويلية	واردات الصناعات التحويلية	نسبة تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية التحويلية(%)	معدل النمو السنوى للصادرات الصناعية التحويلية (%)	معدل النمو السنوى للواردات الصناعية التحويلية	نسبة صادرات الصناعات التحويلية الى اجمالى الصادرات (%)	نسبة واردات الصناعات التحويلية الى اجمالى الواردات (%)
1996	1079	9227	11.7	-		29.8	70.8
1997	1260	9930	12.7	8.1	3.7	32	75
1998	1301	11328	11.5	6.4	7.1	40	68.6
1999	1305	10821	12.1	0.9	4.1	36.6	67.7
2000	1826	9281	19.7	11.1	0.11	39.1	67
2001	1567	8567	18.3	6.4	1.2-	46	67.2
2002	1848	7914	23.3	8	2.2-	39.5	63.3
2003	2000	6562	30.5	8	4.2-	32.5	60.3
2004	2308	7711	30	8.8	2-	30.1	60.1
2005	2509	10997	22.8	8.8	1.8	23.5	55.5
2006	3223	11879	27.1	9.5	2.1	23.5	57.6
2007	3579	13880	25.8	10.5	3.5	22.1	51.3
المتوسط				7.5	1	32.9	63.6

المصدر :
بالنسبة للصادرات محسوبة من بيانات جدول رقم (٧) بالملحق الاحصائى .
بالنسبة للواردات الصناعية حتى عام ٢٠٠٥ محسوبة من بيانات وزارة التجارة والصناعة ، "تقرير التجارة المجمع" ، مجلد (٥) ، العدد (٩) ، ابريل ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٦
الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة البيانات والمعلومات
www.compas.org/eg

ومن خلال تتبع صادرات الصناعات التحويلية المصرية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧) ، يتضح الآتى :

- ارتفاع نسبة مساهمة صادرات الصناعات التحويلية الى اجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة من عام (١٩٩٦-٢٠٠١) حيث بلغت النسبة حوالى ٢٩,٨% فى عام ١٩٩٦ ، ٤٦% فى عام ٢٠٠١ ، إلا أنها انخفضت خلال الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٧) حيث بلغت فى عام ٢٠٠٢ حوالى ٣٢,٥% وتوالت فى الانخفاض حتى عام ٢٠٠٧ وكانت حوالى ٢٢,١%.
- بلغ متوسط نسبة صادرات الصناعات التحويلية حوالى ٣٢,٩% من اجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧) ومازالت هذه النسبة منخفضة إذ ما قورنت بمساهمة هذا القطاع فى الصادرات الاجمالية على مستوى العالم ، حيث بلغت هذه النسبة حوالى ٧٤,٣% خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤) وكذلك بالمقارنة٠ بدول مثل الهند والأردن حيث بلغت حوالى ٧١,٤% ، ٦٨% ، ([1]). وقد بلغت هذه النسبة فى عام ٢٠٠٦ فى الصين حوالى ٩٢% ، المغرب ٦٨% ، ماليزيا ٧٤% ، تونس ٧٥% ، تركيا ٤٢% ([2]) . فى حين كانت فى مصر حوالى ٢٢,١% فى نفس العام .
- بلغ متوسط معدل النمو للصادرات الصناعية التحويلية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧) في مصر حوالى ٧,٥% وهناك تذبذب فى معدلات النمو ما بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ فى عام ١٩٩٧ (٨,١%) وانخفض ليصل فى عام ١٩٩٩ إلى حوالى ٤,٩% ثم بلغ فى عام ٢٠٠٧ حوالى ١٠,٥% . ويشير هذا الى ارتفاع قيمة صادرات الصناعات التحويلية ، حيث ارتفعت من ١٠٧٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٦ إلى ٣٥٧٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٧ .

-انخفاض نسبة مساهمة واردات الصناعات التحويلية الى اجمالى الواردات حيث انخفضت من ٧٠,٨% فى عام ١٩٩٦ إلى ٥١,٣% فى عام ٢٠٠٧ ، وتبلغ فى المتوسط حوالى ٦٣,٦% وهى أعلى من متوسط نسبة مساهمة صادرات الصناعات التحويلية التى تمثل

---

[1]) World Trade Organization, "Exports of Manufactures of Selected economics 1990-2004", International Trade Statistics, 2005,PP. 121-122 .

[2])World Bank, World Development Indicators, 2008 .

حوالى ٣٣% خلال نفس الفترة مما يشير الى الاعتماد على العالم الخارجى فى توفير احتياجات القطاع الصناعى ، واعتماده على الواردات بشكل كبير .

- يلاحظ أن متوسط معدل النمو لواردات الصناعات التحويلية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧) بلغ نحو ١% وهو أقل من متوسط معدل النمو لصادرات الصناعات التحويلية خلال نفس الفترة (حوالى ٧,٥%) . وقد حققت الواردات معدلات نمو سالبة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) وذلك لانخفاض قيمة الواردات الصناعية من ٩٢٨١ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ إلى ٧٧١١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ، ويعتبر ذلك مؤشر لتحسن أداء صادرات الصناعات التحويلية عن فترة التسعينات حيث كان الاعتماد الأساسى على الواردات الصناعية بشكل كبير وكان هناك استمرارا لسياسة الاحلال محل الواردات إلا أنه قد حدث ارتفاع لمعدل نمو الصادرات خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠٠٧) حيث بلغ أعلى قيمة له فى عام ٢٠٠٧ حوالى ١٠,٥% ، وبلغ معدل النمو للواردات خلال نفس الفترة معدلات نمو موجبة حيث بلغ معدل النمو للواردات فى عام ٢٠٠٧ حوالى ٣,٥% بعد أن كان -٢% فى عام ٢٠٠٤ وذلك نظرا لارتفاع قيمة الواردات بشكل واضح بدءاً من عام (٢٠٠٥-٢٠٠٧) .
- تزايد نسبة تغطية الصادرات الصناعية التحويلية للواردات الصناعية التحويلية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧) حيث كانت ١١,٧% فى عام ١٩٩٦ وارتفعت حتى عام ٢٠٠٤ وبلغت حوالى ٣٠% ثم انخفضت وبلغت ٢٥,٨% فى عام ٢٠٠٧ ، إلا أن هذه النسبة ما زالت ضعيفة نظرا لارتفاع نسبة المستلزمات المستوردة ، ويجب أن تكون أعلى من النصف حتى نستطيع الاعتماد على الصادرات والاقلال من الواردات .

خامسا : هيكل الصادرات الصناعية التحويلية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧)

إن هيكل الصادرات الصناعية يعتبر انعكاسا للقدرات التصديرية لكل صناعة من الصناعات التحويلية ، ويمكن فى هذا المجال الاستعانة بالجدول رقم (١٩) الذى يوضح هيكل الصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧) من حيث الأهمية النسبية للقطاعات الفرعية.

جدول رقم (١٩)

الأهمية النسبية لهيكل صادرات الصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧)

(%)

البيان / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	متوسط الفترة
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	4.8	3.7	2.5	2.6	3.2	4.3	4	4.9	5.2	6.7	4.2	6.3	4.4
الصناعات الكيماوية :	18.9	20	23.3	26.7	20.9	25.3	19.2	24.5	19.8	23.8	23.1	22.9	22.4
منتجات الصناعات الكيماوية	15.2	15.2	19.8	17.6	16.2	17.8	14.2	16.5	9.9	11.2	10.8	9.5	14.5
راتنجات ولدائن اصطناعية	3.7	4.8	3.5	9.1	4.7	7.5	5	8	9.9	12.6	12.3	13.4	7.9
جلود ومنتجات جلدية	1	1.6	1.3	1	1.2	1.6	1.5	1.4	1.2	1.2	1	1.1	1.2
خشب ومنتجات خشبية	0.7	0.5	0.4	0.2	0.3	0.4	0.2	0.2	0.3	0.3	0.4	0.5	0.3
ورق ومنتجاته	1.8	1.4	2	1.8	1.4	2.4	1.7	1.8	1.1	2.2	1.5	1.5	1.7
نسيج ومصنوعاته	36.3	32.9	38.2	36.9	29.6	34.4	25.5	26.5	22.6	18.7	16.8	18.2	28.1
أحذية وأغطية	1.1	0.6	0.5	0.2	0.5	0.1	0.1		0.1				0.2
صناعات تعدينية غير معدنية :	3.8	6.9	6	0.8	21.8	6.9	21	10.4	11.1	6.1	13.5	9.1	10.3
مواد بناء وخزف وزجاج	3.6	6.8	5.8	7.9	21.7	6.3	13	4.7	10.7	5.5	4.7	6.3	8
لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	0.6	8	5.7	0.4	0.6	8.6	2.8	2.3
الصناعات المعدنية الأساسية	27.9	25.1	22	17.6	17	19.8	21.7	36	32.7	34	34	33	26.7
الصناعات الهندسية :	1.8	3.9	2.1	2.7	2.9	3.5	3.7	2.9	4.5	5	2.9	1.7	3.1
الآلات وأجهزة كهربائية	1.2	1.5	1.7	2.1	2.5	3.2	3.2	2.5	3.2	3.2	2.3	1.4	2.3
معدات النقل	0.2	2.2	0.3	0.5	0.3	0.4	0.4	0.3	1.2	1.7	0.5	0.2	0.7
المعدات المهنية والعلمية	0.4	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
صناعات تحويلية أخرى	1.8	3.4	1.7	2.3	1.2	1.4	1.3	1.3	1.4	2	2.6	5.6	2
اجمالي الصناعات التحويلية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : حسبت اعتمادا على جدول رقم (٧) بالملحق الاحصائى .

ويتضح من الجدول ما يلى :

- تمثل صناعة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة المركز الأول فى صادرات الصناعات التحويلية حيث بلغت نسبتها فى المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) حوالى ٢٨,١% ، وقد جاءت الصناعات المعدنية الأساسية فى المرتبة الثانية من حيث المساهمة فى اجمالى الصادرات الصناعية التحويلية بمتوسط مساهمة قدره حوالى ٢٦,٧% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧).
- جاءت الصناعات الكيماوية فى المرتبة الثالثة بمتوسط مساهمة فى الصادرات الصناعية التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) قدره ٢٢,٤% وأغلب صادرات الصناعات الكيماوية تتضمن المنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية ومحضرات الصيدلة والأسمدة والدهانات والزيوت والأصباغ . حيث بلغ متوسط نسبة صادراتها من اجمالى الصادرات الصناعية التحويلية خلال نفس الفترة حوالى ١٤,٥% .
- تمثل الصناعات التعدينية غير المعدنية المرتبة الرابعة من حيث مساهمتها فى اجمالى صادرات الصناعات التحويلية خلال الفترة بمتوسط مساهمة حوالى ١٠,٣% خلال الفترة ومعظم صادراتها من مواد البناء كالأسمنت والجبس والزجاج والخزف والسيراميك .
- يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة صادرات الصناعات الهندسية فى اجمالى صادرات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) حيث بلغ فى المتوسط حوالى ٣,١% ومعظم صادراتها من الآلات والأجهزة الكهربائية بمتوسط مساهمة قدره ٢,٣% فى حين أن نسبة صادرات صناعة المعدات المهنية والعلمية لا يتعدى ٠,١% نظرا لانخفاض قيمة الصادرات من الصناعات الهندسية خلال هذه الفترة .

ومن خلال تتبع هيكل صادرات الصناعات التحويلية يتضح أن أهم صادرات الصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧ يتمثل فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ، الصناعات المعدنية والأساسية ، الصناعات الكيماوية ، الصناعات التعدينية غير المعدنية . فى حين نجد ضآلة فى مساهمة الصناعات الهندسية والخشب ومنتجاته والجلود ومنتجاتها وكذلك صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ .

وفى إطار المنافسة الشديدة التى يعانى منها القطاع الصناعى المصرى، يلاحظ احتدام المنافسة فى السوق المحلى لصالح منتجات الدول الأجنبية عموماً والأوروبية خصوصاً نظرا لما تتمتع به

الصناعات الأوروبية بالذات من ارتفاع أدائها التنافسى مقارنة بنظيرتها المصرية . فقد سجل الأداء التنافسى لقطاع الصناعات التحويلية فى كافة الدول الأوروبية على سبيل المثل وفى اطار اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الاوروبى مستوى أعلى من نظيره المصرى (حتى عام ٢٠٠٥ ومن البيانات المتاحة)، فبينما جاءت مصر فى المرتبة رقم (٥٧) بين الدول المشمولة فى العينة بمؤشر بلغ ٠,٠٣٨ جاءت سويسرا فى المرتبة الثانية بمؤشر قدره ٠,٧٥ ، وايرلندا فى المرتبة الثالثة ، وألمانيا فى المرتبة الخامسة ، والسويد فى المرتبة السابعة ، وفنلندا فى المرتبة الثامنة تليها المملكة المتحدة ثم فرنسا وايطاليا ([1]) . ويلاحظ تركز هيكل الانتاج الصناعى المصرى فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية ، وذات المحتوى التكنولوجى المنخفض ، وضآلة مساهمة الصناعات ذات المحتوى التكنولوجى المرتفع.

ولذلك ينبغى ضرورة الاهتمام بتطوير الصناعات عالية التكنولوجيا فى مصر وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، وخاصة في ضوء ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج وانخفاض القيمة المضافة. كما أن المواد الأولية المستوردة لتى تعتمد عليها الصناعات التحويلية من الخارج يجعل هذه الصناعات تتأثر بارتفاع أسعار الصرف ، وأسعار الواردات مما يؤدى الى تدهور هذه الصناعات التى تعتمد على المواد الأولية المستوردة، و ضعف قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية إذا كانت سلعة تصديرية .

<u>درجة تنوع صادرات الصناعات التحويلية</u>

يمكن الاعتماد على مؤشر **Product Diversification Index of Manufacturing** الذى تضعه منظمة الأنكتاد بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ، ويتم من خلاله قياس درجة التنوع فى الصناعات التحويلية عبر العالم ([2]).

ويتضح مايلى من الجدول رقم (٢٠) الخاص بتنوع المنتجات للصناعات التحويلية فى مصر وبعض الدول الأخرى عام ٢٠٠٦ :

[1]) منى الجرف ، "اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى : مستقبل الصناعة التحويلية المصرية" ، ندوة الاتحاد الأوروبى والوضع السياسى الجديد فى الوطن العربى ١٩٩١-٢٠٠٣ ، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٢٨ .

[2]) لمزيد من التفاصيل حول (*) مؤشر تنوع الصادرات يتم الرجوع الى :

- حسان خضر ، "مؤشرات أداء التجارة الخارجية" ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ابريل ٢٠٠٥ .

(*) وفقا لمؤشر تنوع الصادرات فإنه كلما ارتفعت قيم المؤشر كلما عكس ذلك تنوعا أكثر فى المنتجات ، ويعبر الانخفا فى قيمته عن درجة التركيز فى المنتجات .

١- أن قطاع الصناعات التحويلية فى مصر أقل تنوعا فى المتوسط مقارنة بالصين وباقى الدول.

٢- التركيز العالمى فى قطاع الصناعات التحويلية واضح فى قطاعات الصناعات الكيماوية ، والمكونات الالكترونية ، والآلات والمعدات غير الكهربائية . وهنا نجدالفجوة كبيرة بين مصر وبعض الدول الأخرى مثل الصين والبرازيل وتركيا، بل وبعض الدول العربية مثل تونس - فى حين أن الصناعات التقليدية مثل المنسوجات والمصنوعات الأساسية والصناعات المتنوعة قريبة أو (متطابقة) فى درجة تنوعها مع هذه الدول .

ويستنتج من ذلك أن السياسة الصناعية فى مصر لم تؤدّ الى تنوع حقيقى فى هيكل المنتجات لصادرات الصناعات التحويلية .

جدول رقم (٢٠)

تنوع منتجات الصناعات التحويلية فى مصر وبعض الدول الأخرة فى عام ٢٠٠٦

الدولة	الأغذية الطازجة	الأغذية المصنعة	الأخشاب	المنسوجات	الكيماويات	الجلود	المصنوعات الأساسية	الآلات والمعدات غير الكهربائية	المكونات الالكترونية	معدات النقل	الملابس	صناعات متنوعة	المعادن
مصر	12	19	6	20	9	5	21	29	13	11	11	15	3
الصين	29	33	25	78	128	11	128	63	31	14	50	39	6
تونس	8	3	8	13	6	4	19	36	14	7	14	19	1
المغرب	15	8	5	12	2	6	10	10	7	8	25	18	4
سوريا	11	10	12	16	5	5	18	16	2	7	25	17	1
الأردن	9	2	6	10	11	5	6	6	7	2	1	6	5
تركيا	11	18	14	27	26	14	5	64	9	9	13	7	9
البرازيل	7	7	7	24	33	6	31	34	42	11	19	30	4

المصدر :

www.intracen.org/countries

Uncted.WTO, International Trade Center.

سادسا : هيكل الواردات الصناعية التحويلية فى مصـــــر خلال الفـــــترة (١٩٩٦-٢٠٠٧)

ان هيكل الواردات يشكل انعكاسا للاعتماد على العالم الخارجى لكل صناعة من الصناعات التحويلية على حدة ، ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (٢١) الخاص بالأهمية النسبية لواردات الصناعات التحويلية .

ويتضح من الجدول ما يلى :

- تمثل واردات الصناعات الهندسية المركز الأول فى الواردات الصناعية التحويلية حيث بلغت نسبتها فى المتوسط خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧) حوالى ٣٨%، وتتمثل أهم بنود واردات الصناعات الهندسية فى الآلات والأجهزة الكهربائية (حوالى ٢٦,٦%) وكذلك معدات النقل (حوالى ٦,٤%) .
- تمثل واردات الصناعات الكيماوية المرتبة الثانية فى الواردات الصناعية التحويلية بمتوسط مساهمة قدره ٢١,٥% خلال نفس الفترة ، ثم جاءت الصناعات المعدنية الأساسية بمتوسط مساهمة قدره ١٥,٠% خلال نفس الفترة .

وإذن فإن أهم الواردات الصناعية التحويلية تتمثل فى الصناعات الهندسية والكيماوية والمعدنية والأساسية. وبالتالى فإن القطاع الصناعى المصرى مازال يعتمد على الاستيراد من العالم الخارجى فى تلبية احتياجات الصناعة، مما يؤثر سلبا على الصناعة المصرية .

جدول رقم (٢١)

الأهمية النسبية لهيكل واردات الصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٧

(%)

البيان / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	متوسط الفترة
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	7.9	8.7	7.3	7.5	8.3	10	10.2	10	8.8	6.6	6.3	6	7.6
الصناعات الكيماوية :	20.7	20.7	18.3	20	20.8	21.4	23.3	24.1	23.6	23.3	21.5	18.6	21.5
منتجات الصناعات الكيماوية	11.8	12	11.3	12.1	12.4	13.6	15.8	16.2	15.1	14.7	13.5	12	13.4
راتنجات ولدائن اصطناعية	8.9	8.7	7	7.9	8.4	7.8	7.5	7.9	8.5	8.6	8	9.6	8.1
جلود ومنتجات جلدية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
خشب ومنتجات خشبية	6.5	6.5	6.2	5.6	6.7	6.6	7	7.2	6.4	6.1	6	6.2	6.5
ورق ومنتجاته	5.2	4.8	5	4.6	3.8	4.4	3.6	3.7	3.8	3.8	3.6	3.5	4.1
نسيج ومصنوعاته	3.4	3.2	3.4	3	2.5	2.6	3	3.7	4.3	3.7	4.9	4.2	3.6
أحذية وأغطية	0.1	0.1	0.2	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3
صناعات تعدينية غير معدنية :	1.6	2.4	2.1	2	2	1.9	1.8	1.8	1.9	1.7	1.8	1.6	1.8
مواد بناء وخزف وزجاج	1.5	1.6	1.5	1.5	1.8	1.6	1.8	1.7	1.8	1.5	1.5	1.3	1.6
لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة	0.1	0.8	0.6	0.5	0.2	0.3		0.1	0.1	0.2	0.3	0.3	0.2
الصناعات المعدنية الأساسية	15.4	13.8	15.2	14.2	12.9	14.5	14.6	13.2	14.8	17.5	16.2	16.5	15
الصناعات الهندسية :	38.2	38.6	41	41.4	41	36.7	34.5	34.6	34.6	35.8	38.2	39	38
الآت وأجهزة كهربائية	28.4	28.1	31.4	32.5	32.1	28.7	26.8	26	26.4	25.9	27.4	28.3	28.6
معدات النقل	7	7.3	6.5	6	6	4.7	4.4	5.3	5.2	7.4	8.6	8.3	6.4
المعدات المهنية والعلمية	2.9	3.2	3.1	2.9	2.9	3.3	3.3	3.3	3	2.5	2.2	2.4	3
صناعات تحويلية أخرى	0.8	1.1	1.2	1.2	1.4	1.3	1.4	1.3	1.4	1.1	1.1	1.1	1.2
إجمالي واردات الصناعات التحويلية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : حسبت من خلال بيانات جدول رقم (٨) بالملحق الاحصائى .

الملاحـــــق

الملحق الاحصائى

جدول رقم (١)
تطور توزيع المنشات فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة(2000-2007)

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	4685	4865	5034	5165	5301	5463	5643	5720
غزل ونسيج وملابس وجلود	5522	5623	5710	5781	5876	6012	6140	6206
الخشب ومنتجاته	2390	2413	2431	2443	2458	2477	2496	2508
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	1464	1507	1542	1567	1591	1630	1651	1670
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	2300	2420	2534	2635	2728	2920	3070	3143
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	1774	1808	1839	1859	1885	1916	1936	1956
معدنية أساسية	496	509	519	531	530	545	560	563
هندسية والكترونية وكهربائية	4823	4942	5056	5141	5240	5365	5448	5478
صناعات تحويلية اخري	511	522	526	534	548	556	559	562
الاجمالى	23965	24609	25191	25656	26157	26884	27503	27806

المصدر:
بالنسبة للاعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٥) مأخوذة من وزارة التجارة والصناعة ، التقرير الربع سنوى ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦
الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) مأخوذة من قاعدة بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨
www.mfti.gov.eg

جدول رقم (٢)
تطور قيمة الانتاج فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة(2000-2007)

بالمليون جنية

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	41034	45598	48193	49310	56013	58028	64702	67201
غزل ونسيج وملابس وجلود	19687	22837	23540	23881	24825	26508	34593	32580
الخشب ومنتجاته	1177	1230	1473	1585	1649	1740	1854	1937
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	4986	5661	6000	6241	6561	7489	7969	7818
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	23803	28801	31569	32645	35234	37770	50336	53101
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	10555	12008	12726	12872	13467	14197	16486	19767
معدنية أساسية	14119	18304	19078	22424	22757	23295	29050	31416
هندسية والكترونية وكهربائية	53297	61755	62713	64173	72078	75617	97105	79711
صناعات تحويلية اخري	736	1884	1885	1915	1994	2283	1766	1776
الاجمالى	169394	198078	207177	215046	234578	246927	303861	295307

المصدر:
بالنسبة للاعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٥) مأخوذة من وزارة التجارة والصناعة ، التقرير الربع سنوى ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦
الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) مأخوذة من قاعدة بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨
www.mfti.gov.eg

جدول رقم (٣)

تطور القيمة المضافة الصافية فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٠٦)

(القيمة بالالف جنيه)

السنة	2002			2003			2004			2005			2006		
الصناعة	ق.ع	ق.خ	الاجمالى	ق.ع	ق.خ	الاجمالى	ق.ع	ق.خ	الاجمالى	ق.ع	ق.خ	الاجمالى	ق.ع	ق.خ	الاجمالى
										%					
1صناعة المنتجات الغذائية والتبغ:															
15المنتجات الغذائية والمشروبات	988927	4945942	5934869	1049160	5405962	6455122	1225748	5522381	6748129	1238737	6460668	7699405	1088145	8155467	9243612
16التبغ	702581	64811	767392	1080881	60182	1141063	1211890	29486	1241376	1461617	74055	1535672	1481303	93496	1574799
اجمالى (١)	1691508	5010753	6702261	2130041	5466144	7596185	2437638	5551867	7989505	2700354	6534723	9235077	2569448	8248963	10818411
2صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة :															
17المنسوجات	409236	2495496	2904732	1221236	3264598	4485834	1052582	2817811	3870393	1043137	2789822	3832959	1627765	3239329	4867094
18الملابس وتهيئة وصباغة الفراء	61	1072134	1072195	1007	1152370	1153377	698	1767067	1767765	1492	1636967	1638459	لا توجد	2019552	2019552
اجمالى (٢)	409297	3567630	3976927	1222243	4416968	5639211	1053280	4584878	5638158	1044629	4426789	5471418	1627765	5258881	6886646
3صناعة الجلود والمنتجات الجلدية:	17433	75390	92823	-8066	86078	78012	5120	89425	94545	6391	217302	223693	-485	248980	248495
4صناعة الخشب ومنتجاته:															
20الخشب والمنتجات الخشبية	16770	67064	83834	6788	38693	45481	15918	62244	78162	11216	74950	86166	28369	84428	112797
36صناعة الاثاث ومنتجات خشبية غير مصنفة	346	109021	109367	564	186663	187227	1624	114044	115668	719	182224	182943	1734	239578	241312
اجمالى (٤)	17116	176085	193201	7352	225356	232708	17542	176288	193830	11935	257174	269109	30103	324006	354109
5صناعة الورق ومنتجاته وطباعة ونشر:															
21الورق ومنتجاته	38448	513031	551479	67020	618390	685410	103970	801713	905683	84994	1066064	1151058	43438	1540171	1583609
22النشر والطباعة	6387	961362	967749	13806	317445	331251	18624	417766	436390	14813	498747	513560	10022	625921	635943
اجمالى (٥)	44835	1474393	1519228	80826	935835	1016661	122594	1219479	1342073	99807	1564811	1664618	53460	2166092	2219552
6صناعات كيماويات															
23فحم	6314336	136597	6450933	6963911	346961	7310872	-1.1E+07	924431	-1E+07	-1.6E+07	2247749	-1.4E+07	5356446	1497355	6853801
24مواد ومنتجات كيماوية	956931	3020614	3977545	993524	5081181	6074705	1168913	4727453	5896366	1126600	6377386	7503986	1328595	7239501	8568096
25منتجات المطاط واللدائن	-8915	395208	386293	-22261	770380	748119	20064	1364824	1384888	32559	1334657	1367216	13919	1476680	1490599
اجمالى (٦)	7262352	3552419	10814771	7935174	6198522	14133696	-9777199	7016708	-2760491	-1.5E+07	9959792	-4890276	6698960	10213536	16912496
7صناعة منتجات من خامات تعدينة غير معدنية	185033	3061669	3246702	122579	2997029	3119608	280123	2833356	3113479	307807	5009973	5317780	489870	6895790	7385660
8صناعات معدنية اساسية															
27معادن اساسية	400298	1104966	1505264	599789	2624053	3223842	2128313	4418548	6546861	2895358	6156756	9052114	2720171	6950519	9670690
28منتجات المعادن	119183	671073	790256	22795	744554	767349	82084	1048723	1130807	104159	1053904	1158063	152527	1315240	1467767
اجمالى (٨)	519481	1776039	2295520	622584	3368607	3991191	221C397	5467271	7677668	2999517	7210660	10210177	2872698	8265759	11138457
9صناعات هندسية والكترونية وكهربائية:															
29صناعات الآت والمعدات	107902	960426	1068328	138652	1485854	1624506	128146	999373	1127519	193486	2833633	3027119	149279	1433938	1583217
30صناعة الالات المكتبية والمحاسبية	لاتوجد	12071	12071	لا توجد	150	150	لا توجد	3091	3091	727	42133	42860	5560	92058	97618
31صناعة الالات والاجهزة الكهربائية	6610	709558	716168	29655	922197	951852	30624	796623	827247	27331	1221960	1249291	25273	1142586	1167859
32صناعة معدات واجهزة الراديو والتلفزيون	3575	531483	535058	9298	221106	230404	6060	663901	689961	لا توجد	827602	827602	لا توجد	606335	606335
33صناعة الاجهزة الطبية	39022	1062767	1101789	57060	282866	339926	32048	30350	62398	27394	103704	131098	14036	92987	107023
34صناعة مركبات ذات محركات	3103	1024817	1027920	89215	2313483	2402698	117149	1442153	1559302	87955	723536	811491	131347	1153347	1284694
35صناعة معدات النقل	90560	28191	118751	90535	9162	99697	158956	38369	197325	103558	88234	191792	145066	207250	352316
اجمالى (٨)	250772	4329313	4580085	414415	5234818	5649233	472983	3993860	4466843	440451	5840802	6281253	470561	4728501	5199062
10صناعات تحويلية اخرى															
37عادة الدوران	104	104		لا توجد	71	71	لا توجد	1381	1381	لا توجد	لا توجد	104	لا توجد	1309	1309
38منتجات غير مصنعة فى مواقع اخرى	30494	30494		لا توجد	38471	38471	لا توجد	76520	76520	لا توجد	66195	66195	لا توجد	115475	115475
اجمالى ١٠	30598	30598			38542	38542		77901	77901	لا توجد	66195	66195		116784	116784
جملة الصناعات التحويلية جملة الفئة (د)	10397827	23054299	33452126	12527148	28967899	41495047	-3177522	31011032	27833510	-7239177	41088221	33849044	14812380	46467292	61279672

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الاحصاء الصناعى السنوى ، قطاع عام وقطاع خاص ، أعوام متفرقة .

وقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وذلك لعدم وجود بيان تفصيلى عن القيمة المضافة فى قاعدة بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية .

جدول رقم (٤)
تطور التكاليف الاستثمارية فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	26338	28472	30098	30751	33134	34347	37816	39845
غزل ونسيج وملابس وجلود	17437	18322	18863	19049	19533	20266	22452	23101
الخشب ومنتجاته	1079	1304	1420	1531	1566	1623	1650	1692
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	3851	5692	5908	6070	6413	7247	7953	9480
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	23133	27788	30612	32678	34321	35843	42601	55457
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	14786	16256	18026	18164	18792	19417	24103	25339
معدنية أساسية	17231	28865	29313	31512	31660	31834	33039	35564
هندسية والكترونية وكهربائية	22854	26506	26977	27301	28681	29873	33484	34276
صناعات تحويلية اخري	331	392	395	409	443	517	514	524
الاجمالي	127040	153597	161612	167465	174543	180967	203612	225278

المصدر:
بالنسبة للاعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٥) مأخوذة من وزارة التجارة والصناعة ، التقرير الربع سنوى ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦
الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) مأخوذة من قاعدة بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨
www.mfti.gov.eg

جدول رقم (٥)
تطور عدد العمال فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة(2000-2007)

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	228260	231018	237288	241273	248274	253495	263451	264077
غزل ونسيج وملابس وجلود	364131	376558	381708	385198	390146	403868	428269	430368
الخشب ومنتجاته	26644	26982	28733	29220	29933	30655	30571	30738
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	50856	54455	58723	59736	60921	62450	69093	69631
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	157707	164290	169142	171569	175744	180773	190445	197358
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	90339	83418	85024	85940	88982	90277	110736	110175
معدنية أساسية	74150	66214	66989	68388	69144	69609	70296	68435
هندسية والكترونية وكهربائية	232664	230555	236072	238324	243849	247780	241360	238733
صناعات تحويلية اخري	4311	6358	6392	6527	6702	7015	7257	7634
الاجمالي	1229062	1239848	1270071	1286175	1313695	1345922	1411478	1417149

المصدر:
بالنسبة للاعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٥) مأخوذة من وزارة التجارة والصناعة ، التقرير الربع سنوى ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦
الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) مأخوذة من قاعدة بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨
www.mfti.gov.eg

جدول رقم (٦)
تطور اجمالى الاجور فى قطاعات الصناعات التحويلية خلال الفترة(2000-2007)

بالمليون جنية

النشاط الرئيسى	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	1539	1700	1730	1748	1803	1833	2049	2100
غزل ونسيج وملابس وجلود	1875	1956	1975	1986	2012	2078	2253	2250
الخشب ومنتجاته	94	96	115	118	123	127	135	139
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	264	315	368	373	385	395	420	426
كيماويات اساسيه ومنتجاتها	1333	1703	1742	1765	1803	1840	2227	2356
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	676	688	713	721	736	748	945	994
معدنية أساسية	695	1038	1042	1055	1061	1063	1098	1084
هندسية والكترونية وكهربائية	1677	1877	1906	1928	1973	2003	3861	3143
صناعات تحويلية اخري	15	30	30	31	33	34	33	36
الاجمالي	8168	9403	9621	9725	9929	10121	13021	12528

المصدر:
بالنسبة للاعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٥) مأخوذة من وزارة التجارة والصناعة ، التقرير الربع سنوى ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦
الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) مأخوذة من قاعدة بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨
www.mfti.gov.eg

جدول رقم (٧)

هيكل صادرات الصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧

(القيمة بالمليون دولار)

البيان / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2006	2007
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	52	47	32	54	58	68	74	97	119	138	225
الصناعات الكيماوية :	204	253	304	348	382	397	355	489	456	745	819
منتجات الصناعات الكيماوية	164	192	258	229	296	279	263	330	228	347	339
راتنجات ولدائن اصطناعية	40	61	46	119	86	92	92	159	228	398	477
جلود ومنتجات جلدية	11	20	17	13	22	25	27	28	29	31	39
خشب ومنتجات خشبية	8	6	5	3	5	6	4	4	6	13	17
ورق ومنتجاته	19	17	26	24	26	37	32	37	26	48	56
تسيج ومصنوعاته	392	414	498	481	540	539	472	531	523	544	651
أحذية وأغطية	12	8	6	3	11	1	1	1	2		1
صناعات تعدينية غير معدنية :											
مواد بناء وخزف وزجاج	39	86	76	103	396	98	241	95	248	153	226
لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة	2	1	1	1	1	10	146	114	9	276	102
الصناعات المعدنية الأساسية	301	316	286	230	310	311	401	519	752	1095	1180
الصناعات الهندسية :	19	49	28	35	52	55	69	59	105	95	61
الات وأجهزة كهربائية	13	19	22	27	45	48	60	51	74	76	49
معدات النقل	2	28	4	6	5	5	7	6	29	16	8
المعدات المهنية والطبية	4	2	2	2	2	2	2	2	2	3	4
صناعات تحويلية أخرى	20	43	22	30	23	20	26	26	33	85	202
إجمالي صادرات الصناعات التحويلية	1079	1260	1301	1305	1826	1567	1848	2000	2308	3223	3579
إجمالي الصادرات الكلية	3618	3931	3253	3568	4671	4165	4678	6161	7676	13720	16167

المصدر :

بالنسبة للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٥ من وزارة التجارة والصناعة ، "تقرير التجارة المجمع" ، مجلد (٥٩ ، العدد (٩) ، ابريل ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٦

بالنسبة للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة البيانات والمعلومات

www.msrintrant. Camps.gov.eg

جدول رقم (٨)

هيكل واردات الصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٧

(القيمة بالمليون دولار)

البيان / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2006	2007
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	732	864	823	811	763	853	806	659	677	680	833
الصناعات الكيماوية :											
منتجات الصناعات الكيماوية	1085	1192	1285	1307	1150	1164	1254	1060	1166	1467	1650
راتنجات ولدائن اصطناعية	810	867	790	855	777	607	590	517	658	871	1348
جلود ومنتجات جلدية	6	4	7	11	15	17	15	8	11	14	17
خشب ومنتجات خشبية	599	642	708	605	619	566	551	475	486	652	880
ورق ومنتجاته	481	481	563	502	353	379	285	245	296	391	480
تسيج ومصنوعاته	318	322	381	321	234	225	234	245	331	536	586
أحذية وأغطية	7	12	24	39	37	30	31	21	26	29	23
صناعات تعدينية غير معدنية :											
مواد بناء وخزف وزجاج	140	155	166	167	170	133	139	110	1412	161	186
لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة	7	80	71	54	17	29	3	3	4	27	10
الصناعات المعدنية الأساسية	1422	1368	1718	1540	1198	1240	1159	867	1139	1753	2284
الصناعات الهندسية :											
الآت وأجهزة كهربائية	2622	2787	3562	3518	2979	2460	2123	1702	2037	2974	3927
معدات النقل	646	729	734	654	507	401	351	350	402	938	1147
المعدات المهنية والطبية	274	319	354	312	276	286	264	213	232	245	338
صناعات تحويلية أخرى	78	108	142	134	136	114	109	87	105	118	169
إجمالي واردات الصناعات التحويلية	9227	9930	11328	10821	9281	8567	7914	6562	7711	10856	13878
إجمالي الواردات الكلية	13032	13233	16502	15990	13856	12750	12496	10878	12833	13691	16167

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة البيانات والمعلومات ، سنوات مختلفة .

الفصل الرابع

الاختلال الهيكلي في القطاع الصناعي
من زاوية حجم المنشأة، ونمط الملكية:
أدوار الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاعين العام والخاص(*)

(*) أعد هذا الفصل أ.د. ممدوح الشرقاوى

دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة
في تنمية قطاع الصناعات التحويلية، من وجهة النظر الهيكلية

احتلت وتحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكاناً هاماً في مسيرة التنمية الصناعية في العديد من الدول الصناعية المتقدمة مثل اليابان، الولايات المتحدة الامريكية، والدول الصاعدة صناعياً والتى يطلق عليها الدول البازغة مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية.

ويرجع ذلك إلى اقتناع هذه الدول بفاعلية الدور الذي يمكن ان تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال مراحل التنمية الصناعية المختلفة.

وبإيجاز شديد يمكن الإشارة الى الدور الإيجابى للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة التنمية الصناعية فى أنها تمكن من إيجاد فرص عمل وفيرة ومن ثم مواجهة مشكلة البطالة ، إنتاج سلع متنوعة من حيث الجودة والسعر لتلبى احتياجات أفراد المجتمع فقراءهم وأغنياءهم ، زيادة الصادرات وبصفة خاصة المنتجات الحرفية التى تعتمد على مهارة قوة العمل، تعظيم الناتج الصناعى لما تستخدمه من رؤوس أموال صغيرة، القدرة الكبيرة على التكيف الإنتاجى خلال فترات الكساد، اكتساب الخبرة الفنية العالية نتيجة للتخصص في الإنتاج ، تقديم الدعم الفعال للصناعات الكبيرة من خلال نظام التعاقد الجزئي أو الفرعي أو التعاقد من الباطن "Sub-Contracting System" والذي يمكن الصناعات الكبيرة من تعظيم ناتجها ، خفض تكلفة الإنتاج لمنتجاتها ومن ثم رفع قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ... الخ .

لهذه الأسباب وغيرها أنشأت الدول الصناعية المتقدمة والدول البازغة الأجهزة التى تتولى مهمة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وبالنسبة لمصر فقد تضاءل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الى حد كبير مع الأخذ بالنظام الإشتراكى وما استتبعه من تأميم وتقلص دور القطاع الخاص الى ادنى مستوى له منذ الستينات وحتى الأخذ بسياسة الإنفتاح الإقتصادى وصدور قانون تشجيع رأس المال العربي والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته اللاحقة .

وخلال تلك الفترة وحتى عام ٢٠٠٤ لم يكن هناك جهاز مسئول يضع مفهوماً للصناعات الصغيرة ويتولى تنميتها ، الى أن صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ وبمقتضاه أصبح الصندوق الإجتماعى للتنمية هو الجهاز المسئول عن تنمية المشروعات الصغيرة والعمل على نشرها والترويج لها .

ولنا ان نتساءل عن دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والتى تعرف بأنها بالمنشآت الصناعية التى يعمل بها أقل من ٥٠ مشتغلا، في مسيرة قطاع الصناعات التحويلية .

في هذا الصدد وإستناداً الى البيانات المتاحة تقتصر المعالجة على المنشآت الصناعية التى يعمل بها من ١٠-٤٩ مشتغلاً. ويتم تناول هذا الموضوع من زاويتين، هما: القطاع العام، والقطاع الخاص.

نظراً لأن من المفترض أن يتعاون قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص في تنمية الصناعات التحويلية ، فإنه من المهم ان تناول دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة الصناعات التحويلية في هذين القطاعين، وذلك على الرغم من إمكانية القبول بمحدودية مساهمة هذه الصناعات فى الصناعات التحويلية فى قطاع الأعمال العام .

قطاع الأعمال العام

من الجدول رقم (١) والذي يتناول تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية بالقطاع العام ، وذلك من حيث عدد المنشآت ، وعدد المشتغلين حسب الصناعات المختلفة خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ يتضح ما يلى

- ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته نحو ٣٢% من اجمالى عدد منشآت قطاع الأعمال العام خلال هذه الفترة ، كما انها تتركز فى صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات .
- على الرغم من الكبر النسبى لمساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عدد منشأت الصناعات التحويلية بقطاع الأعمال العام ، إلا ان مساهمة هذه الصناعات فى اجمالى عدد المشتغلين في الصناعات التحويلية بهذا القطاع تعتبر متدنية للغاية وفى تناقص مستمر من ١,١٢% في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مثلا الى ٠,٨% في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

القطاع الخاص

نظراً لكون القطاع الخاص يمثل المجال الرئيسي للصناعات والمتوسطة، فإن التحليل الحالى يتناول بقدر من التفصيل، ما يلي :

نظرة كلية

تطور المساهمة في عدد المنشآت:

يتضمن الجدول رقم (٢) تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى اجمالى عدد منشآت الصناعات التحويلية حسب فئات عدد المشتغلين خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ ، ومنه يتضح ما يلى :

- تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة غالبية منشآت القطاع الخاص حيث تراوحت ما بين ٨٢,٠٣% في عام ٢٠٠٣و٨٠,٢٩% في عام ٢٠٠٦ .
- بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ فإن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منشآت القطاع الخاص سجلت إنخفاضاً مستمراً من حيث العدد ونسبة المساهمة ، وذلك حتى عام ٢٠٠٦ .
- تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلاً النصيب الأكبر حيث تراوحت نسبة مساهمة هذه الفئة في اجمالى منشآت القطاع الخاص حوالى ٦٩% فى عام ٢٠٠٣و ٦٧% في عام ٢٠٠٦ .

-بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ فإن عدد هذه المنشآت سجل انخفاضاً مستمراً خلال السنوات التالية حيث بلغ هذا الإنخفاض نحو ٦,٣% في عام ٢٠٠٦ ، كما ان نصيب هذه المنشآت من اجمالى عدد منشآت القطاع الخاص إنخفض من ٦٩,١١% فى عام ٢٠٠٣الى ٦٧,٢٥% في عام ٢٠٠٦ .

- ان ظاهرة انخفاض مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى اجمالى عدد منشآت القطاع الخاص كان أكبر في المنشآت التى يعمل بها من ٢٥ الى ٤٩ مستغلاً ، حيث انه بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ بلغ هذا الانخفاض نحو ٧,٣% في عام ٢٠٠٦ ، كما ان المساهمة النسبية لهذه الفئة انخفضت من ١٢,٣٦% في عام ٢٠٠٣ الى ١١,٩١% في عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (١)

مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى عدد المنشآت والمشتغلين

فى الصناعات التحويلية فى القطاع العام /قطاع الأعمال العام (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٦/٢٠٠٧)

البيان	٢٠٠٢/٢٠٠٣		٢٠٠٣/٢٠٠٤		٢٠٠٤/٢٠٠٥		٢٠٠٥/٢٠٠٦		٢٠٠٦/٢٠٠٧	
	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين
المنتجات الغذائية والمشروبات	١٣٧	٢٧٩٨	١٣٢	٢٦٤٤	١٣٣	٢٢١٢	١٣١	٢٠٩٧	١١٢	١٨٤٤
التبغ	١	٤٥	١	٣٩	١	٣٦	١	٢٣	١	٣٤
المنسوجات (غزل ونسيج وتجهيز)	٤	٦٨	٥	١١٠	٣	١١٧	٣	١٣٠	١	٤٨
الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث	٧	١٩٥	٦	١٧٤	٤	١٢٢	٦	١٦٤	٦	١٦٤
فحم الكوك والمنتجات النفطية	٢	٧٤	٢	٦١	١	٤٠	١	٤٠	١	٣٥
المواد والمنتجات الكيماوية والمستحضرات الصيدلانية ومنتجات المطاط	٥	٩٦	٥	٣	٣	٤٠	٨٠	٣٧	٤	٧٧
منتجات من خامات تعدينية وغير معدنية	٤	١٢٥	٥	١٥٣	٥	١٦٠	٤	٨٧	٤	٦٢
المعادن الأساسية	–	–	–	–	١	١٥	–	–	–	–
منتجات المعادن المشكلة	٨	١٧٨	٨	٢١٧	٤	١٤٥	٤	١٠١	٣	٨٧
الآلات والمعدات	٢	٧١	٣	٩٠		٨٧	١	٢٧	١	٢٦
المركبات ذات المحركات	١	٦	١	١٠	١	١٠	١	٨	١	٨
الأثاث	١	٢٦	١	٢٦	١	٢٨	١	٢٦	١	٢٣
مجموع أقل من ٥٠ عاملا (أ)	١٧٢	٣٦٨٢	١٦٩	٣٦٢٣	١٦٠	٣٠١٢	١٥٧	٢٧٨٣	١٣٥	٢٤٠٨
اجمالى الصناعات التحويلية القطاع العام/قطاع الأعمال العام (ب)	٥٣٨	٣٦٤١٢٦	٥٢٧	٣٢٢٤٦١	٤٧٤	٣٣٧٨٠٠	٤٧٦	٣١٧١٥٠	٣٨٩	٢٨٥١٥٣
أ : ب (%)	٣١,٩٧	١,٠١	٣٢,٠٧	١,١٢	٣٣,٧٦	٠,٨٩	٣٢,٩٨	٠,٨٨	٣٤,٧٠	٠,٨٤

المصدر : تم تجميع البيانات وحساب النسبة المئوية بواسطة الباحث من :

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء احصاء الإنتاج الصناعى السنوى ، القطاع العام / قطاع الأعمال العام – حصر شامل للمنشآت – للسنوات من ٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

جدول رقم (٢)

تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

فى اجمالى عدد منشآت قطاع الصناعات التحويلية

(قطاع خاص) ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	عدد	% الى الاجمالى (*)	عدد	% الى الاجمالى (*)	عدد	% الى الاجمالى (*)	عدد	% الى الاجمالى (*)	عدد	% الى الاجمالى (*)
أقل من ١٠	٣٠	٠,٤٥	٥٢	٠٠,٥٦	٧٩	٠,٨٨	٩٥	١,١٢	٩٩	١,١٣
١٠-٢٤	٦٠٥٨	٦٨,٨٦	٦٣١٩	٦٩,١١	٦١٢٤	٦٨,٥٦	٥٩٢٥	٦٨,٣٥	٥٩١٩	٦٧,٢٥
٢٥-٤٩	١١٢٢	١٢,٦٦	١١٣٠	١٢,٣٦	١٠٩٣	١٢,٢٤	١٠٣٩	١١,٩٦	١٠٤٨	١١,٩١
مجموع أقل من ٥٠	٧٢١٠	٨١,٩٧	٧٥٠١	٨٢,٠٣	٧٢٩٦	٨١,٦٨	٧٠٥٩	٨١,٤٣	٧٠٦٦	٨٠,٢٩
٥٠ فأكثر	١٥٨٧	١٨,٠٣	١٦٤٣	١٧,٩٧	١٦٣٦	١٨,٣٢	١٦١٠	١٨,٥٧	١٧٣٥	١٩,٧١
اجمالى	٨٧٩٧	١٠٠,٠٠	٩١٤٤	١٠٠,٠٠	٨٩٣٢	١٠٠,٠٠	٨٦٦٩	١٠٠,٠٠	٨٨٠١	١٠٠,٠٠

* احتسبت بواسطة الباحث

المصدر : البيانات المطلقة جمعت بواسطة الباحث من :

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوى في منشآت القطاع الخاص – حصر شامل لمنشآت القطاع الخاص المنظم والاستثمارى ، وللمنشآت التى يعمل بها ١٠ مشتغلين فأكثر للقطاع الخاص غير المنظم – للسنوات من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٦ .

تطور المساهمة في العمالة

يتضمن الجدول رقم (٣) تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العمالة بالصناعات التحويلية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦، ومنه يتضح ما يلى :

- ان قطاع الصناعات التحويلية حقق زيادة سنوية مضطردة فى عدد العاملين بهذه الصناعات، خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦، حيث بلغت الزيادة في عام ٢٠٠٦ نحو ١٦% وذلك بالمقارنة بعام ٢٠٠٢ .
- شهدت هذه الفترة باستثناء عام ٢٠٠٣ _ انخفاضاً سنويا مضطرداً في عدد العاملين بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وفى مساهمتها النسبية. فمن حيث عدد العاملين، انخفض هذا العدد بحوالى ٥,٧% في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بعام ٢٠٠٢ ، كما سجل النصيب النسبي لهذه الصناعات إنخفاضاً واضحاً من ١٩,٤٥% في عام ٢٠٠٢ الى ١٥,٨٢% في عام ٢٠٠٦ .
- أن الانخفاض في عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد حدث في فئتيها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلاً ومن ٢٥ الى ٤٩ مشتغلاً . فبالمقارنة بعام ٢٠٠٢ – وباستبعاد عام ٢٠٠٣ سجلت الفئة الأولى انخفاضا في عدد العاملين نحو ٦,٢% في عام ٢٠٠٦ ، كما انخفض نصيبها النسبي من ١٣,١١في عام ٢٠٠٢ الى ١٠,٦١% فى عام ٢٠٠٦ .

وبخصوص الفئة الثانية فقد سجلت انخفاضاً قدره نحو ٦% في عام ٢٠٠٦، كما انخفض نصيبها النسبي من ٦,٣١% الى ٥,١١% .

أى ان هذه الفترة شهدت انخفاضا في عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة النسبية لها -مقابل زيادة عدد العاملين بالصناعات الكبيرة والمساهمة النسبية لها .

جدول رقم (٣)

تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

فى اجمالى عدد المشتغلين بقطاع الصناعات التحويلية

(قطاع خاص) ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	عدد	% الى الاجمالى (*)	عدد	% الى الاجمالى (*)	عدد	% الى الاجمالى (*)	عدد	% الى الاجمالى (*)	عدد	% الى الاجمالى (*)
أقل من ١٠	١٩٥	٠,٠٣	٣٥٣	٠,٠٦	٤٨٣	٠,٠٧	٥٨٨	٠,٠٩	٦٥٨	٠,١٠
١٠-٢٤	٧٨٣٦٩	١٣,١١	٨٢٥٠٨	١٣,٦٥	٧٨٣٠٩	١٢,٦٧	٧٥٢٥٥	١٢,٠١	٧٣٥٤٦	١٠,٦١
٢٥-٤٩	٣٧٧١٤	٦,٣١	٣٨٢٢٢	٦,٣٢	٣٦٨٣٨	٥,٩٦	٣٥٠٩٠	٥,٦٠	٣٥٤٤٨	٥,١١
مجموع أقل من ٥٠	١١٦٢٧٨	١٩,٤٥	١٢١٠٨٣	٢٠,٠٣	١١٥٦٣٠	١٨,٧٠	١١٠٩٣٣	١٧,٧٠	١٠٩٦٥٢	١٥,٨٢
٥٠ فأكثر	٤٨١٤٨٤	٨٠,٥٥	٤٨٣٢٩٥	٧٩,٩٧	٥٠٢٦٧٧	٨١,٣٠	٥١٥٦٤٥	٨٢,٣٠	٥٨٣٦٢٣	٨٤,١٨
اجمالى	٥٩٧٧٦٢	١٠٠,٠٠	٦٠٤٣٧٨	١٠٠,٠٠	٦١٨٣٠٧	١٠٠,٠٠	٦٢٦٥٧٨	١٠٠,٠٠	٦٩٣٢٧٥	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر : المرجع السابق ذكره

تطور المساهمة في القيمة المضافة

يتضمن الجدول رقم (٤) تطور القيمة المضافة الصافية لقطاع الصناعات التحويلية ومساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٦ ، ومنه يتضح ما يلى :

- حقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً ملحوظاً ومضطرداً فى القيمة المضافة خلال الفترة المذكورة حيث تضاعفت هذه القيمة تقريباً في عام ٢٠٠٦ .
- تواضع مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى إجمالى القيمة المضافه للصناعات التحويلية ، لاسيما إذا ما أخذ في الاعتبار مساهمتها النسبية في عدد المشتغلين ، كما انه على الرغم من ان قيمة ما حققته هذه الصناعات من زيادة في القيمة المضافة بلغت نحو ٦٧% في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٢ ، فإن مساهمتها النسبية انخفضت من ٦,٤٧% فى عام ٢٠٠٢ الى ٥,٣٦% في عام ٢٠٠٦ .
- على الرغم من أن الفئة التى يعمل بها من ٢٥ الى ٤٩ مشتغلاً حققت زيادة سنوية متتالية في القيمة المضافة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ فإن مساهمتها النسبية انخفضت من ٢,٧٨% في عام ٢٠٠٢ الى ٢,٤٥% فى عام ٢٠٠٦ .
- سجلت الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلاً تذبذباً في القيمة المضافة ، وعلى الرغم من ان عام ٢٠٠٦ حقق زيادة في القيمة المضافة بلغت نحو ٥٦% مقارنة بعام ٢٠٠٢ ، الا ان مساهمتها النسبية انخفضت من ٣,٦٣% في عام ٢٠٠٢ الى ٢,٨١% في عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٤)

تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

فى القيمة المضافة الصافية لقطاع الصناعات التحويلية

(قطاع خاص) ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦

(القيمة بالألف جنيه)

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	قيمة	% الى الاجمالى (*)	قيمة	% الى الاجمالى (*)	قيمة	% الى الاجمالى (*)	قيمة	% الى الاجمالى (*)	قيمة	% الى الاجمالى (*)
أقل من ١٠	١٤٨٨١	٠,٠٦	٦١٢٧	٠,١٣	١٢٦٩٤	٠,٠٥	١١٥٢٤	٠,٠٣	٤٦٥٤٤	٠,١٠
١٠-٢٤	٨٣٦٤٤٣	٣,٦٣	٩٦٨٧٦٨	٣,٣٤	١٠٢٤٧٢٣	٣,٣٠	٩٦١٣٦١	٢,٣٤	١٣٠٦٤٠٣	٢,٨١
٢٥-٤٩	٦٤٠١٠٢	٢,٧٨	٧٠٢٠٢٧	٢,٤٢	١٠١٢٠٧٦	٣,٢٦	١٠٧٦١٧٧	٢,٦٢	١١٣٧٥٢٠	٢,٤٥
مجموع أقل من ٥٠	١٤٩١٤٢٦	٦,٤٧	١٦٧٦٩٢٢	٥,٨٩	٢٠٤٩٤٩٣	٦,٦١	٢٠٤٩٠٦٢	٤,٩٩	٢٤٩٠٤٦٧	٥,٣٦
٥٠ فأكثر	٢١٥٦٢٨٣٣	٩٣,٥٣	٢٧٢٩٠٩٧٧	٩٤,١١	٢٨٩٦١٥٣٩	٩٣,٣٩	٣٩٠٣٩١٥٩	٩٥,٠١	٤٣٩٧٦٨٢٥	٩٤,٦٤
اجمالى	٢٣٠٥٤٢٩٩	١٠٠,٠٠	٢٨٩٦٧٨٩٩	١٠٠,٠٠	٣١٠١١٠٣٢	١٠٠,٠٠	٤١٠٨٨٢٢١	١٠٠,٠٠	٤٦٤٦٧٢٩٢	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر : المرجع السابق ذكره

نظرة قطاعية

تناول التحليل السابق مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية من حيث عدد المنشآت، عدد المشتغلين، والقيمة المضافة، وتطور هذه المساهمة، ولقد أوضح هذا التحليل التناقض المستمر في هذه المساهمة .

ولما كان ذلك قد تم بصفة إجمالية ، فقد يبدو منطقياً ان نتساءل عن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المختلفة للصناعات التحويلية والتطور الذي حدث فيه ، هل هو تطور إيجابي أو تطور سلبي .

ونظراً للكثرة العددية للصناعات التحويلية، فقد تم تجميعها في ثلاثة قطاعات هى :

أ- الصناعات الاستهلاكية ، وتشمل المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، الغزل والنسيج والملابس ، دباغة الجلود والمنتجات الجلدية ، الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث ، الطباعة والنشر والصناعات التحويلية الأخرى .

ب- الصناعات الوسيطة، تضم الورق ومنتجاته، الكيمياويات والمنتجات الكيماوية ، والمطاط واللدائن والمنتجات النفطية المكررة، منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية ، والمعدنية الأساسية .

ج- الصناعات الرأسمالية وتتضمن منتجات المعادن المشكلة، المركبات ذات المحركات ومعدات النقل، والآلات والمعدات .

تطور المساهمة فى المنشآت

الصناعات الاستهلاكية

ان غالبية الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتواجد فى الصناعات الإستهلاكية . فمن الجدول رقم (٥) ، رقم (٢) يتضح أن حوالى ٧٨% من اجمالى عدد منشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتواجد في الصناعات الاستهلاكية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٦ .

من الجدول رقم (٥) يتبين ما يلى :

- تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة النصيب الأكبر من مجموع المنشآت التى تعمل فى مجال الصناعات الإستهلاكية حيث بلغ النصيب النسبي لهذه الصناعات ٨٧,١٧في عام ٢٠٠٢ ثم تراجع الى ٨٦,٤٥ في عام ٢٠٠٦ .
- تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلاً أى الأكبر كثافة عمالية ، النصيب النسبي الأكبر من اجمالى عدد منشآت الصناعات الإستهلاكية حيث بلغ ٧٨,٠٦ في عام ٢٠٠٢ ثم تراجع الى ٧٧,٦٠ في عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٥)

تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

فى عدد منشآت الصناعات الاستهلاكية

(قطاع خاص) ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)
أقل من ١٠	١٦	٠,٢٤	٢١	٠,٣١	٣٢	٠,٤٩	٤١	٠,٦٥	٣٩	٠,٦١
١٠–٢٤	٥٠٦٢	٧٨,٠٦	٥١٧٩	٧٧,٧٩	٥٠٨٤	٧٨,١٠	٤٩٧٥	٧٨,٣٢	٤٩٣٨	٧٧,٦٠
٢٥–٤٩	٥٧٥	٨,٨٧	٥٩٥	٨,٩٤	٥٥٤	٨,٥١	٥١٧	٨,١٤	٥٢٤	٨,٢٤
مجموع أقل من ٥٠	٥٦٥٣	٨٧,١٧	٥٧٩٥	٨٧,٠٤	٥٦٧٠	٨٧,١٠	٥٥٣٣	٨٧,١١	٥٥٠١	٨٦,٤٥
٥٠ فأكثر	٨٣٢	١٢,٨٣	٨٦٣	١٢,٩٦	٨٤٠	١٢,٩٠	٨١٩	١٢,٨٩	٨٦٢	١٣,٥٥
اجمالى	٦٤٨٥	١٠٠,٠٠	٦٦٥٨	١٠٠,٠٠	٦٥١٠	١٠٠,٠٠	٦٣٥٢	١٠٠,٠٠	٦٣٦٣	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر : المرجع السابق ذكره

الصناعات الوسيطة

تتصف الصناعات الوسيطة الأساسية مثل صناعة الحديد والصلب ، الألمنيوم ، البتروكيماويات الأساسية، السيراميك، والاسمنت، بأنها صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة ، وهذا ما يفسر صغر نصيب الصناعات الصغيرة والمتوسطة من اجمالى عدد منشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ في المتوسط نحو ١٤% خلال السنوات من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ وذلك بالمقارنة بنحو ٧٨% في الصناعات الإستهلاكية – جدول رقم (٦) ، رقم (٢) .

وبتناولنا لتطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى عدد منشآت الصناعات الوسيطة ، فإنه يتبين من الجدول رقم (٦) ما يلى :

- لا تزال الصناعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بالنصيب الأكبر من اجمالى عدد منشآت الصناعات الوسيطة حيث بلغ هذا النصيب ٦٦,٨٢% في عام ٢٠٠٢ وان تراجع الى ٦٤,٠٢% في عام ٢٠٠٦ .
- أنه بالمقارنة بالصناعات الاستهلاكية يتضح انخفاض المساهمة النسبية للصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلاً مقابل زيادة النصيب النسبي للصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ٢٥ الى ٤٩ مشتغلاً .
- أن النصيب النسبي لعدد منشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بفئتيها سجل انخفاضا ملحوظاً خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ ، حيث بلغ ٣٧,٢٣% في عام ٢٠٠٦ مقابل ٤٠,٠٣% في عام ٢٠٠٢ في الفئة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلاً ، كما انخفض هذا النصيب في الفئة التى يعمل بها من ٢٥ الى ٤٩ مشتغلاً من ٢٦,٠٨% في عام ٢٠٠٢ الى ٢٤,٧٣% في عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (٦)

تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

فى عدد منشآت الصناعات الوسيطة

(قطاع خاص) ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)
أقل من ١٠	١١	٠,٧١	١٨	١,٠٩	٢٥	١,٥٥	٣٤	٢,٢	٣٣	٢,٠٦
١٠-٢٤	٦١٤	٤٠,٠٣	٦٩٩	٤٢,٤٧	٦٤٣	٣٩,٩٤	٥٧٦	٣٧,٤٣	٥٩٦	٣٧,٢٣
٢٥-٤٩	٤٠٠	٢٦,٠٨	٣٩٧	٢٤,١٢	٣٩٦	٢٤,٦٠	٤٠٠	٢٦,٠٠	٣٩٦	٢٤,٧٣
مجموع أقل من ٥٠	١٠٢٥	٦٦,٨٢	١١١٤	٦٧,٦٨	١٠٦٤	٦٦,٠٩	١٠١٠	٦٥,٦٣	١٠٢٥	٦٤,٠٢
٥٠ فأكثر	٥٠٩	٣٣,١٨	٥٣٢	٣٢,٣٢	٥٤٦	٣٣,٩١	٥٢٩	٣٤,٣٧	٥٧٦	٣٥,٩٨
اجمالى	١٥٣٤	١٠٠,٠٠	١٦٤٦	١٠٠,٠٠	١٦١٠	١٠٠,٠٠	١٥٣٩	١٠٠,٠٠	١٦١٠	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر: المرجع السابق ذكره .

الصناعات الرأسمالية

يمكن القول بان مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الرأسمالية يتوقف بصفة أساسية على درجة التصنيع المحلى لمنتجات هذه الصناعات ومدى الترابط بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأخذ بنظام التعاقد الجزئي Sub-Contracting System . فارتفاع درجة التصنيع المحلى وتدعيم الأخذ بنظام التعاقد الجزئي يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة من القيام بدور فعال في تنمية الصناعات الرأسمالية .

من الجدول رقم (٢) والجدول رقم (٧) يتضح مدى التواضع الشديد لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبلغ نسبة عدد منشآت هذه الصناعات التى تعمل في الصناعات الرأسمالية من اجمالى عدد منشاتها نحو ٧% خلال الفترة من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٦ .

كما تبين من الجدول رقم (٧) ما يلى :

- الانخفاض الواضح في نصيب الصناعات الصغيرة والمتوسطة من اجمالى عدد منشآت الصناعات الرأسمالية حيث بلغ ٦٤,٥% في عام ٢٠٠٦ مقابل ٦٨,٣٨% في عام ٢٠٠٢ ، بينما بلغ هذا النصيب للصناعات الكبيرة ٣٥,٤٨% و ٣١,٦٢ % لهذين العامين على التوالي .
- أن نصيب الصناعات الصغيرة والمتوسطة بفئتيها ١٠-٢٤ مشتغلاً و ٢٥-٤٩ مشتغلاً سجل انخفاضا واضحاً ، حيث انخفض هذا النصيب من ٤٩,١٠% في عام ٢٠٠٢ الى ٤٦% في عام ٢٠٠٦ للفئة الأولى ، كما انخفض للفئة الثانية من ١٨,٨٩% الى ١٥,٢٩% في العاملين السابقين على التوالي .

ويمكن تفسير ذلك بأن الصناعات الرأسمالية هى في غالبيتها صناعات تجميعية تقوم بها الصناعات الكبيرة.

جدول رقم (٧)

تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

فى عدد منشآت الصناعات الرأسمالية

(قطاع خاص) ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)
أقل من ١٠	٣	٠,٣٩	١٣	١,٥٥	٢٢	٢,٧١	٢٠	٢,٥٧	٢٧	٣,٢٣
١٠-٢٤	٣٨٢	٤٩,١٠	٤٤١	٥٢,٥٠	٣٩٧	٤٨,٨٩	٣٧٤	٤٨,٠٧	٣٨٥	٤٦,٠٠
٢٥-٤٩	١٤٧	١٨,٨٩	١٣٨	١٦,٤٣	١٤٣	١٧,٦١	١٢٢	١٥,٦٨	١٢٨	١٥,٢٩
مجموع أقل من ٥٠	٥٣٢	٦٨,٣٨	٥٩٢	٧٠,٤٨	٥٦٢	٦٩,٢١	٥١٦	٦٦,٣٢	٥٤٠	٦٤,٥٢
٥٠ فأكثر	٢٤٦	٣١,٦٢	٢٤٨	٢٩,٥٢	٢٥٠	٣٠,٧٩	٢٦٢	٣٣,٦٨	٢٩٧	٣٥,٤٨
اجمالى	٧٧٨	١٠٠,٠٠	٨٤٠	١٠٠,٠٠	٨١٢	١٠٠,٠٠	٧٧٨	١٠٠,٠٠	٨٣٧	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر : المرجع السابق ذكره

تطور المساهمة فى العمالة

الصناعات الإستهلاكية

تستوعب الصناعات الاستهلاكية نحو ٧١% من اجمالي عدد المشتغلين بالصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠٠٦ وذلك كما تبين من الجدولين رقم (٣) ورقم (٨) .

وبمتابعتنا لتطور العمالة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الإستهلاكية يتضح من الجدول رقم (٨) ما يلى :

- تدهور دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حيث استيعابها للعمالة ، فمن حيث تطور عدد العاملين ، فقد انخفض هذا العدد باستثناء عام ٢٠٠٣ – بصورة متتالية ، وبالمقارنة بعام ٢٠٠٢ فقد بلغ هذا الانخفاض نحو ٧,٣% في عام ٢٠٠٦ . ومن حيث تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اجمالى عدد المشتغلين بالصناعات الاستهلاكية فقد انخفضت هذه المساهمة من ٢٣,٦٩% في عام ٢٠٠٢ الى ٢٠,١٩% في عام ٢٠٠٦ ، وذلك مقابل تحسن واضح في مساهمة الصناعات الكبيرة والتي أرتفع نصيبها من ٧٦,٣١% الى ٧٩,٨١% مقابل العامين السابقين ، على التوالى .
- أن تقلص مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة كان اكثر وضوحاً في الفئة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلاً حيث انخفض نصيبها النسبي من ١٨,١٤% في عام ٢٠٠٢ الى ١٥,٤٩% في عام ٢٠٠٦ .
- على الرغم من تواضع مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ٢٤ الى ٤٩ مشتغلاً ، الا أن هذه المساهمة انخفضت من ٥,٥٢% في عام ٢٠٠٢ الى ٤,٦٣% في عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٨)

تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

فى العمالة بالصناعات الاستهلاكية

(قطاع خاص) ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)
أقل من ١٠	١٠٢	٠,٠٣	١٥٠	٠,٠٣	٢٠٢	٠,٠٥	٢٦٥	٠,٠٨	٢٦٠	٠,٠٧
١٠-٢٤	٦٣٥٢٨	١٨,١٤	٦٥٥٧٢	١٨,٧٢	٦٢٩٠٤	١٨,١٠	٦٠٩٢٤	١٧,٦٢	٥٩٠١٢	١٥,٤٩
٢٥-٤٩	١٩٣٤٣	٥,٥٢	٢٠٣٠٤	٥,٨٠	١٨٩٢٩	٥,٤٥	١٧٧٦٧	٥,١٤	١٧٦١٦	٤,٦٣
مجموع أقل من ٥٠	٨٢٩٧٣	٢٣,٦٩	٨٦٠٢٦	٢٤,٥٥	٨٢٠٣٥	٢٣,٦٠	٧٨٩٥٦	٢٢,٨٤	٧٦٨٨٨	٢٠,١٩
٥٠ فأكثر	٢٦٧٢٦٨	٧٦,٣١	٢٦٤٣٢٤	٧٥,٤٥	٢٦٥٥٠١	٧٦,٤٠	٢٦٦٧٨٠	٧٧,١٦	٣٠٣٩٩١	٧٩,٨١
اجمالى	٣٥٠٢٤١	١٠٠,٠٠	٣٥٠٣٥٠	١٠٠,٠٠	٣٤٧٥٣٦	١٠٠,٠٠	٣٤٥٧٣٦	١٠٠,٠٠	٣٨٠٨٧٩	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر :المرجع السابق ذكره

- عدم وجود تناسق بين مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلاً في عدد المنشآت حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ نحو ٧٧,٩٧% مقابل استيعابها للعمالة حيث بلغت في المتوسط خلال نفس الفترة ١٧,٦% .

الصناعات الوسيطة

يتواجد بالصناعات المتوسطة نحو ٢٠% من اجمالى عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ ، وذلك كما يتبين من الجدولين رقم (٣) ورقم (٩)

ويوضح الجدول رقم (٩) تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العمالة بالصناعات التحويلية ، ومنه يتبين ما يلى :

- على الرغم من أن العمالة بالصناعات التحويلية سجلت زيادة مضطردة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٦ بلغت نسبتها نحو ٢٩% في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٢ فإن عدد العاملين فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة سجلت انخفاضا في عام ٢٠٠٦ وان كان غير كبير حيث بلغ ٠,٤% ، كما انخفض نصيبها النسبي من اجمالى العمالة في الصناعات الوسيطة بصورة واضحة من ١٤,٥٣% في عام ٢٠٠٢ الى ١١,٢٤% في عام ٢٠٠٦ .
- على عكس الصناعات الإستهلاكية فإن فئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الوسيطة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ تستوعب نسبة أقل من العمالة بالمقارنة بالفئة التى يعمل بها من ٢٥ الى ٤٩ مشتغلاً .
- أن المساهمة النسبية للصناعات الصغيرة والمتوسطة بفئتها في العمالة بالصناعات الوسيطة سجلت إنخفاضاً حيث انخفض من ٦,٠٥% في عام ٢٠٠٢ الى ٤,٤٩% في عام ٢٠٠٦ للفئة التى يعمل بها من ١٠-٢٤ مشتغلاً ، كما انخفض النصيب النسبي للفئة التى يعمل بها من ٢٥ الى ٤٩ مشتغلاً من ٨,٤٣% في عام ٢٠٠٢ الى ٦,٦٤% في عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٩)

تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

فى العمالة للصناعات الوسيطة

(قطاع خاص) ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)
أقل من ١٠	٧٣	٠,٠٥	١٢٣	٠,٠٧	١٥١	٠,٠٩	٢٠٦	٠,١١	٢٢٣	٠,١١
١٠-٢٤	٩٥٥٥	٦,٠٥	١٠٧٥٩	٦,٥٧	٩٧٨٦	٥,٦٩	٩٠٣٠	٥,١٨	٩١٣٣	٤,٤٩
٢٥-٤٩	١٣٣٢٠	٨,٤٣	١٣١٤٤	٨,٠٢	١٣٠٧٦	٧,٦١	١٣١٢٨	٧,٥٣	١٣٤٩٢	٦,٦٤
مجموع أقل من ٥٠	٢٢٩٤٨	١٤,٥٣	٢٤٠٢٦	١٤,٦٦	٢٣٠١٣	١٣,٣٩	٢٢٣٦٤	١٢,٨٢	٢٢٨٤٨	١١,٢٤
٥٠ فأكثر	١٣٤٩٨٢	٨٥,٤٧	١٣٩٨٢٣	٨٥,٣٤	١٤٨٨٨٣	٨٦,٦١	١٥٢٠٨٩	٨٧,١٨	١٨٠٤٣٥	٨٨,٧٦
اجمالى	١٥٧٩٣٠	١٠٠,٠٠	١٦٣٨٤٩	١٠٠,٠٠	١٧١٨٩٦	١٠٠,٠٠	١٧٤٤٥٣	١٠٠,٠٠	٢٠٣٢٨٣	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر :المرجع السابق ذكره

الصناعات الرأسمالية

يتواجد نحو ٨,٧٦% من العمالة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الرأسمالية وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ كما يوضحه الجدولات رقم (٣) ورقم (١٠). وفيما يتعلق بتطور عدد العاملين بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الرأسمالية يتضح من الجدول رقم (١٠) ما يلى :

- شهدت الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ زيادة غير منتظمة في عدد المشتغلين بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الرأسمالية ، غير أنه بالمقارنة بعام ٢٠٠٢ فإن عام ٢٠٠٦ سجل زيادة في عدد العاملين بلغت نحو ٢٥,٣%، كما أن النصيب النسبي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في اجمالى العمالة بالصناعات الرأسمالية إرتفع من ٨,٨٣% في عام ٢٠٠٢ الى ٩,٠٩% في عام ٢٠٠٦ .
- شهدت الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ زيادة متذبذبة في عدد المشتغلين في فئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ٢٥ الى ٤٩ مشتغلاً غير انه بالمقارنة بعام ٢٠٠٢ فإن عام ٢٠٠٦ شهد زيادة في عدد العاملين بلغت نحو ٢٥,٣% كما ارتفع النصيب النسبي لهذه الفئة من اجمالى العمالة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الى ٣,٩٨% مقابل ٢,٩١% في عام ٢٠٠٢ .
- على عكس الفئة التى يعمل بها من ٢٥ الى ٤٩ مشتغلاً ، فإن الفئة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلاً إنخفض نصيبها من العمالة في هذه الصناعات من ٥,٩٠% في عام ٢٠٠٢ الى ٤,٩٥% في عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (١٠)

تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

فى العمالة للصناعات الرأسمالية

(قطاع خاص) ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)	عدد	% (*)
أقل من ١٠	٢٠	٠,٠٢	٨٠	٠,٠٩	١٣٠	٠,١٣	١١٧	٠,١٢	١٧٥	٠,١٦
١٠-٢٤	٥٢٨٦	٥,٩٠	٦١٧٧	٦,٨٥	٥٦١٩	٥,٦٨	٥٣٠١	٤,٩٨	٥٤٠١	٤,٩٥
٢٥-٤٩	٢٦٠٧	٢,٩١	٤٧٧٤	٥,٢٩	٤٨٣٣	٤,٨٩	٤١٩٥	٣,٩٤	٤٣٤٠	٣,٩٨
مجموع أقل من ٥٠	٧٩١٣	٨,٨٣	١١٠٣١	١٢,٢٣	١٠٥٨٢	١٠,٧٠	٩٦١٣	٩,٠٤	٩٩١٦	٩,٠٩
٥٠ فأكثر	٨١٦٧٨	٩١,١٧	٧٩١٤٨	٨٧,٧٧	٨٨٢٩٣	٨٩,٣٠	٩٦٧٧٦	٩٠,٩٦	٩٩١٩٧	٩٠,٩١
اجمالى	٨٩٥٩١	١٠٠,٠٠	٩٠١٧٩	١٠٠,٠٠	٩٨٨٧٥	١٠٠,٠٠	١٠٦٣٨٩	١٠٠,٠٠	١٠٩١١٣	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر :المرجع السابق ذكره

تطور المساهمة فى القيمة المضافة

الصناعات الاستهلاكية

تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى تعمل فى قطاع الصناعات الاستهلاكية بنحو ٥٦,٤٨% من اجمالى قيمة ما حققته الصناعات الصغيرة والمتوسطة من قيمة مضافة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ ، وذلك كما يتضح من الجدولين رقم (٤) ورقم (١١) . يتضمن الجدول رقم (١١) مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى القيمة المضافة المتولدة بقطاع الصناعات الاستهلاكية ، ومنه يتضح ما يلى :

- تزايد القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتظام حتى عام ٢٠٠٥ ، وعلى الرغم من أن عام ٢٠٠٦ سجل زيادة فى القيمة المضافة لهذه الصناعات بلغت نحو ٣٦% – مقارنة بعام ٢٠٠٢ – إلا أن نصيبها من القيمة المضافة المتولدة فى قطاع الصناعات الاستهلاكية انخفض الى ٨,٣٧% مقابل ٩,٢٨% فى عام ٢٠٠٢ . وأن هذه المساهمة تعتبر متواضعة وذلك بالمقارنة بمساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى عدد المنشآت وعدد المشتغلين فى الصناعات الاستهلاكية ، جدول رقم (٥) ورقم (٨).
- أن القيمة المضافة التى ولدتها فئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ١٠ إلى ٢٤ مشتغلا سجلت زيادة واضحة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ ، بلغت نسبتها نحو ٤٨% فى العام الأخير ، إلا أن نصيب هذه الفئة من القيمة المضافة التى تولدت فى قطاع الصناعات الاستهلاكية انخفضت من ٦,٠٨% فى عام ٢٠٠٢ الى ٥,٩٨% فى عام ٢٠٠٦ .
- اتصفت القيمة المضافة التى ولدتها فئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ٢٥ الى ٤٩ مشتغلا بالتذبذب الواضح بين الانخفاض والتزايد ، وأن أهم ملامحها انخفاض نصيبها من القيمة المضافة التى تولدت فى قطاع الصناعات الاستهلاكية من ٣,١٢% فى عام ٢٠٠٢ الى ٢,٣٦% فى عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (١١)

مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية

(قطاع خاص) عام ٢٠٠٢-٢٠٠٦

(القيمة بالالف جنيه)

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	قيمة	% (*)	قيمة	%(*)	قيمة	%	قيمة	%(*)	قيمة	%(*)
أقل من ١٠	٧٢٩٤	٠,٠٨	١٧٣٧	٠,٠٢	٧٢٨١	٠,٠٦	٥١٧٩	٠,٠٤	٤٩٨٠	٠,٠٣
١٠-٢٤	٥٩٧٢٢٣	٦,٠٨	٦٨٣٠٠٩	٦,٤٧	٧٩٢٨٤٩	٧,٢٨	٦٦٢٠١٣	٥,٥٢	٨٨٦١٢٨	٥,٩٨
٢٥-٤٩	٣٠٦٨٥٤	٣,١٢	٣٠١٥٩٩	٢,٨٦	٢٧٨٢٠٩	٢,٥٥	٦٢٧٥٦٢	٥,٢٣	٣٤٩٩٢٠	٢,٣٦
مجموع أقل من ٥٠	٩١١٣٧١	٢٨..٩	٩٨٦٣٤٥	٩,٣٥	١٠٧٨٣٣٩	٩,٨٩	١٢٩٤٧٥٤	١٠,٧٩	١٢٤١٠٢٨	٨,٣٧
٥٠ فأكثر	٨٩١٠٤٤٧	٩٠,٧٢	٩٥٦٤١٨٨	٩٠,٦٥	٩٨١٩٧٨٦	٩٠,١١	١٠٧٠٦١٧٦	٨٩,٢١	١٣٥٨٢٥٠٧	٩١,٦٣
اجمالى	٩٨٢١٨١٨	١٠٠,٠٠	١٠٥٥٠٥٣٣	١٠٠,٠٠	١٠٨٩٨١٢٥	١٠٠,٠٠	١٢٠٠٠٩٣٠	١٠٠,٠٠	١٤٨٢٣٥٣٥	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر : المرجع السابق ذكره

الصناعات الوسيطة

ساهمت الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى تعمل فى مجال الصناعات الوسيطة بنحو ٢٧,٤% مما ولدته هذه الصناعات من قيمة مضافة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ ، جدول رقم (٤) ، وجدول رقم (١٢) .

يتضمن الجدول رقم (١٢) تطور مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيما حققته الصناعات الوسيطة من قيمة مضافة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ ، ومنه يتضح ما يلى :

- سجلت الصناعات الصغيرة والمتوسطة زيادة واضحة فى قيمة ما حققته من قيمة مضافة بلغت نحو ١٨٨% فى عام ٢٠٠٦ غير أن نصيبها من اجمالى ما حققته الصناعات الوسيطة من قيمة مضافة انخفض من ٤,١٩% فى عام ٢٠٠٢ الى ٣,٤٥% فى عام ٢٠٠٦ .
- أن غالبية الزيادة التى تحققت فى القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة نتجت عما حققته الفئة التى يعمل بها من ٢٥ الى ٤٩ مشتغلا حيث أنه بالمقارنة لعام ٢٠٠٢ بلغت هذه الزيادة نحو ٣٠٧% فى عام ٢٠٠٦ مما ترتب عليه زيادة فى نصيبها مما حققته الصناعات الوسيطة من قيمة مضافة حيث بلغ ٢,٤٧% فى عام ٢٠٠٦ مقابل ١,٨٩% فى عام ٢٠٠٢ . وفى مقابل ذلك انخفض نصيب فئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ بوضوح من ٢,٢٢% فى عام ٢٠٠٢ الى ٠,٨٤% فى عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (١٢)

مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى القيمة المضافة للصناعات الوسيطة

(قطاع خاص) عام ٢٠٠٢-٢٠٠٦

(القيمة بالألف جنيه)

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	قيمة	%(*)	قيمة	%(*)	قيمة	%	قيمة	%(*)	قيمة	%(*)
أقل من ١٠	٦٧٣٩	٠,٠٨	١٩٤٤	٠,٠١	٤١٣٩	٠,٠٣	٣٢٨٦	٠,٠٢	٣٥٦٠١	٠,٢٤
١٠-٢٤	١٨٢٤١٢	٢,٢٢	٢١٣٨٠٣	١,٧٢	١٥٤٤٠٢	١,٠٢	١٦١١٧٧	٠,٢	٢١٥٤٥٦	٠,٨٤
٢٥-٤٩	١٥٥٤٢٤	١,٨٩	٢٠٢٤٦٨	١,٦٢	٤١٠٩٣٩	٢,٧٣	٢٩٦٥٥٩	١,٣٤	٦٣٢٢٣١	٢,٤٧
مجموع أقل من ٥٠	٣٤٤٥٧٥	٤,١٩	٤١٧٢١٥	٣,٣٥	٥٦٩٤٨٠	٣,٧٨	٤٦١٠٢٢	٢,٠٨	٨٨٣٢٨٨	٣,٤٥
٥٠ فأكثر	٧٨٨٧٥١٠	٩٥,٨١	١٢٠٢٠٧٧٩	٩٦,٦٥	١٤٥٠٠٨٤٤	٩٦,٢٢	٢١٧٣١٥٦٣	٩٧,٩٢	٢٤٧١٦٧٢٨	٩٦,٥٥
اجمالى	٨٢٣٢٠٨٥	١٠٠,٠٠	١٢٤٣٧٩٩٤	١٠٠,٠٠	١٥٠٧٠٣٢٤	١٠٠,٠٠	٢٢١٩٢٥٨٥	١٠٠,٠٠	٢٥٦٠٠٠١٦	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر: المرجع السابق ذكره

الصناعات الرأسمالية

ساهمت الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى تعمل فى مجال الصناعات الرأسمالية بنحو ١٦,١% مما حققته هذه الصناعات من قيمة مضافة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ – جدول رقم (٤) ، وجدول رقم (١٣) .

يتناول الجدول رقم (٤) مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيما حققته مجموعة الصناعات الرأسمالية من قيمة مضافة ، ومنه يتضح ما يلى :

- شهدت الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ زيادة فيما حققته الصناعات الصغيرة والمتوسطة من قيمة مضافة وإن كانت غير منتظمة ، ولقد بلغت نسبة هذه الزيادة فى عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٢ نحو ٥٥,٩٧% مما ترتب عليه زيادة النصيب النسبى لهذه الصناعات من ٤,٦٩% فى عام ٢٠٠٢ الى ٦,٠٦% فى عام ٢٠٠٦. ولقد لعبت فئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلا الدور الأساسى فى هذه الزيادة حيث تزايدت ما حققته هذه الفئة من قيمة مضافة بصورة منتظمة ترتب عليها ارتفاع نصيبها النسبى من ١,١٤% فى عام ٢٠٠٢ الى ٣,٣٩% فى عام ٢٠٠٦ .
- تراجع المساهمة النسبية لفئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ٢٤ الى ٤٩ مشتغلا من ٣,٥٥% فى عام ٢٠٠٢ الى ٢,٥٧% فى عام ٢٠٠٦ ، بسبب التراجع الواضح فيما حققته هذه الفئة من قيمة مضافة .

جدول رقم (١٣)

مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى القيمة المضافة للصناعات الرأسمالية

(قطاع خاص) عام ٢٠٠٢-٢٠٠٦

(القيمة بالألف جنيه)

فئات عدد المشتغلين	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	قيمة	%(*)	قيمة	%(*)	قيمة	%(*)	قيمة	%(*)	قيمة	%(*)
أقل من ١٠	١٢٤	٠٠	٢٤٤٦	٠,٠٥	١٢٧٤	٠,٠٣	٣٠٥٩	٠,٠٥	٥٩٦٣	٠,٠١
١٠-٢٤	٥٦٨٠٨	١,١٤	٧١٩٥٦	١,٢٠	٧٧٤٧٢	١,٥٤	١٣٨١٧١	٢,٠٠	٢٠٤٨١٩	٣,٣٩
٢٥-٤٩	١٧٧٨٢٤	٣,٥٥	١٩٧٩٦٠	٣,٣١	٣٢٢٩٢٨	٦,٤٠	١٥٢٠٥٦	٢,٢٠	١٥٥٣٦٩	٢,٥٧
مجموع أقل من ٥٠	٢٣٤٧٥٦	٤,٦٩	٢٧٢٣٦٢	٤,٥٦	٤٠١٦٧٤	٧,٩٧	٢٩٣٢٨٦	٤,٢٥	٣٦٦١٥١	٦,٠٦
٥٠ فأكثر	٤٧٦٥٦٤٠	٩٥,٣١	٥٧٠٧٠١٠	٩٥,٤٤	٤٦٤٠٩٠٩	٩٢,٠٣	٦٦٠١٤٢٠	٩٥,٧٥	٥٦٧٧٥٩٠	٩٣,٩٤
اجمالى	٥٠٠٠٣٩٦	١٠٠,٠٠	٥٩٧٩٣٧٢	١٠٠,٠٠	٥٠٤٢٥٨٣	١٠٠,٠٠	٦٨٩٤٧٠٦	١٠٠,٠٠	٦٠٤٣٧٤١	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر :المرجع السابق ذكره

مما سبق يمكن إيجاز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية قطاع الصناعات التحويلية فيما يلى :

- يتكون قطاع الصناعات التحويلية فى غالبيته من صناعات صغيرة ومتوسطة حيث مثلت هذه الصناعات من اجمالى عدد منشآت الصناعات التحويلية نحو ٨٢% فى عام ٢٠٠٢ ثم تراجعت الى نحو ٨٠% عام ٢٠٠٦ .
- أن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى العمالة بقطاع الصناعات التحويلية تعد متواضعة – على ضوء المساهمة فى عدد المنشآت – حيث بلغت نحو ١٩,٤٥% فى عام ٢٠٠٢ ثم تراجعت الى ١٥,٨٢% فى عام ٢٠٠٦ . كما أن مساهمة هذه الصناعات فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية تعد أكثر تواضعا حيث بلغت نحو ٦,٤٧% فى عام ٢٠٠٢ وتراجعت الى ٥,٣٦% فى عام ٢٠٠٦. ومن حيث المساهمة القطاعية : تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة مساهمة واضحة فى عدد منشآت الصناعات الاستهلاكية ، الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية حيث بلغ متوسط هذه المساهمة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ نحو ٨٦,٩٧% ، ٦٦,٠٥% ، ٦٧,٦٨% مقابل هذه الصناعات الثلاثة ، على التوالى .

ان مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى العمالة بكل من الصناعات الاستهلاكية ، الصناعات الوسيطة ، والصناعات الرأسمالية يتصف بالتواضع حيث بلغ متوسط هذه المساهمة للفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٢,٩٧%، ١٣,٣٣% ، ٩,٩٨% مقابل هذه الصناعات الثلاثة على التوالى.

أن مساهمة الصناعات اصغيرة والمتوسطة فى القيمة المضافة التى تولدت فى الصناعات الاستهلاكية ، الصناعات الوسيطة ، والصناعات الرأسمالية تعد أكثر تواضعا حيث بلغ متوسط هذه المساهمة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ فى هذه الصناعات نحو ٩,٥٣% ، ٣,٣٧% ، ٥,٥١% على التوالى .

- تسيطر فئة الصناعات الصغيرة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلا على نشاط الصناعات الاستهلاكية .

وفيما يتعلق بالصناعات الوسيطة فإن فئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى يعمل بها من ١٠ الى ٢٤ مشتغلا تشكل غالبية عدد المنشآت ، بينما تشكل الفئة التى يعمل بها من ٢٥ الى ٤٩ مشتغلا غالبية العمالة والقيمة المضافة .

أما فى الصناعات الرأسمالية فتستحوذ فئة الصناعات التى يعمل بها من ١٠ الـــى ٢٤ مشتغلا على عدد المنشآت والعمالة ، بينما تساهم فئة الصناعات التى يعمل بها من ٢٤ الى ٤٩ مشتغلا على النصيب الأكبر من القيمة المضافة .

دور القطاعين العام والخاص فى التغيرات الهيكلية فى قطاع الصناعات التحويلية

يتكون الاقتصاد القومي من عدة قطاعات انتاجية وخدمية ، ويسعى كل قطاع لرفع معدل إسهامه فى الاقتصاد القومى بما يمكن من تحقيق أعلى معدل ممكن للنمو ، وعلى الرغم مـــن أهميـــة الدور الذى يقوم به كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المختلفة فى هذا المجال تبقى حقيقة مؤكدة مفادها أن قطاع الصناعات التحويلية يظل المحرك الرئيسى للتنمية الاقتصادية. ويمكن ارجـــاع ذلك فى إيجاز الى ما يلى :

- أن تحديث قطاع الزراعة ورفع انتاجيته يقتضى توفير الأسمدة ، المبيدات ، آلات الرش والحرث والحصاد ، ...الخ .
- أن تحقيق معدل نمو مرتفع لقطاع التشييد والبناء يقتضى تواجد كل من :الأسمنت حديد التسليح ، السيراميك ، منتجات النجارة ، الدهانات ، المواسير البلاستيكية ، والحديدية ، الصهاريج ، الخزانـــات ، آلات الحفـــر وخلـــط الخرســـانة ، المواســـير الحديديـــة والبلاستيكية ، الزجاج ، ...الخ .
- أن رفع كفاءة قطاع النقل والمواصلات يحتاج الى الجرارات ، عربات السكك الحديدية ، الأوتوبيسات ...الخ . كما أن إقامة شبكة من مترو الأنفاق يتطلب تواجد ماكينات الحفر والرفع ومعدات النقل ، الحديد ، الأسمنت ، السيراميك ، منتجات الأخشاب ،... الخ .
- أن قطاع البترول يحتاج فى نموه وتطـــويره الـــى الحفـــارات ، المواســـير الحديديـــة والبلاستيكية ..الخ .
- أن سعى قطاع الكهرباء الى تغطية كافة مناطق الجمهورية ومد نشـــاطه الـــى الـــدول الخارجية يحتاج إلى : محطات التوليد ، الأبراج المعدنيـــة ، الكـــابلات ، المحـــولات ، أسلاك النقل بأنواعها ، .. الخ .

- أن تحديث وتطوير قطاع السياحية يقتضى توافر الفنادق والتى تحتاج بدورها الى حديد التسليح ، الأسمنت ، السيراميك ، أجهزة الطهى ، الغسالات ، الثلاجات ، أجهزة التكييف ، أجهزة الاتصالات ، المنتجات النسجية ، ... الخ .
- أن مواجهة احتياجات قطاع التعليم المتوايدة يتطلب من بين متطلباته زيادة عدد المدارس والتى يتطلب انشاؤها توافر الحديد والأسمنت ، المنتجات الخشبية ، الدهانات ، .. الخ .
- أن تطوير ورفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع يتطلب من بين ما يتطلبه التوسع فى اقامة المنشآت الصحية التى تتطلب بدورها الحديد ، الأسمنت ، السيراميك ، الأجهزة الطبية بأنواعها ومستوياتها المختلفة ، الأدوية والمنتجات الصيدلانية المتعددة ، ...الخ .
- تقوم صناعة المواد الغذائية والمشروبات ، الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، والمنتجات الجلدية بتلبية احتياجات المجتمع من المنتجات الاستهلاكية .

وما يستحق التركيز عليه أن الصناعات السابقة التى تعمل على تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية والأفراد ، لابد وأن يتوافر لها الآلات والمعدات وقطاع الغيار .

ولتحقيق ذلك فإن قطاع الصناعات التحويلية لابد وأن يتطور ويتعمق ليصل الى مرحلة متقدمة من التصنيع تمكن من الإسهام بفاعلية فى تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية من المنتجات الصناعية من جهة ، وتلبية احتياجات الصناعات المختلفة داخل قطاع الصناعات التحويلية من الآلات والمعدات من جهة أخرى .

وهذا يطرح سؤالا هاما وهو ماهى مرحلة التصنيع التى وصل إليها قطاع الصناعة التحويلية؟

إن الاجابة تقتضى أن نتناول هيكل قطاع الصناعة التحويلية وتطوره من حيث القيمة المضافة والعمالة ، أخذا فى الاعتبار بأن هذا الهيكل قد تم تقسيمه الى صناعات استهلاكية ، وسيطة ، ورأسمالية . ، وعلى الرغم من إمكانية إثارة بعض وجهات النظر حول هذا التقسيم ، فإنه يظل من الأفضل الوقوف على مرحلة التصنيع التى وصل إليها قطاع الصناعات التحويلية .

وفى ظل الأخذ بنظام السوق والخصخصة التى ترتب عليها بيع العديد من الصناعات التى كانت ملكية عامة الى القطاع الخاص ، فإن التحليل الحالى يتناول ما وصل إليه هيكل قطاع الصناعات التحويلية فى القطاع العام فى آخر عام متاح عنه بيانات وهو عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ . هذا

بالاضافة الى تناول تطور هيكل قطاع الصناعات التحويلية فى القطاع الخاص خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ ، وهى الفترة التى تتوافر عنها البيانات .

القطاع العام / قطاع الأعمال العام

هيكل القيمة المضافة

غنى عن القول شهدت السنوات السابقة التى بذغ فيها نجم العولمة اتجاها قويا فى غالبية دول العالم للأخذ بنظام السوق الحر كفلسفة أو كنظام اقتصادى لهذه الدول . ولقد صاحب ذلك موجه من خصخصة شركات القطاع العام تحت دعاوى ومسميات عديدة ليست مجال دراستنا وهى أنه فى ظل العولمة والخصخصة ترتفع كفاءة الشركات الصناعية ، وكان من نتيجة ذلك بيع العديد من الشركات الصناعية الى القطاع الخاص وبصفة أساسية الى مستثمر رئيسى .

ولنا أن نتساءل: ما هى القيمة المضافة المحققة فى قطاع الصناعات التحويلية ؟ وما هو هيكل هذه القيمة حاليا ؟

من الجدول رقم (١٤) والجدول رقم (١٦) يتضح أن القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية فى القطاع العام بلغت أكثر قليلا من ١٩ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ . وأن هذه القيمة تبلغ نحو ٤١,١% من القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية فى القطاع الخاص فى عام ٢٠٠٦ ، وهى نسبة لا بأس بها .

ومن حيث هيكل القيمة المضافة المحققة فى القطاع العام فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ يتضح من الجدول رقم (١٤) وجود اختلال واضح فى هيكل القيمة المضافة، يتمثل فى الآتى :

- التواضع الشديد للمساهمة النسبية للصناعات الرأسمالية فى القيمة المضافة حيث بلغت ٣,٦٩% وأن نصيب الآلات والمعدات من هذه القية أكثر تواضعا حيث لم يصل بعد الى ١% . علاوة على ذلك فإن تصنيع المركبات ذات المحركات والمركبات المتطورة ونصف المتطورة ومعدات النقل هى فى حقيقة الأمر لا تعدو أكثر من عمليات تجميع لأجزاء مستوردة منذ حوالى ستينيات القرن العشرين .
- أن نصيب الصناعات الاستهلاكية من القيمة المضافة المولدة فى القطاع العام بلغت نحو ٢٤% ، تساهم صناعة التبغ بما قيمته نحو ١,٧ مليار جنيه من القيمة المضافة لصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، أى نحو ٥٢,٣% من هذه القيمة مقابل ١,١٣% للقطاع الخاص فى عام ٢٠٠٦ . وهذا يعنى أن صناعة المواد الغذائية

والمشروبات ذات الصلة الوثيقة بالأمور الحياتية ومستوى معيشة الأفراد أصبحت فـــى قبضة القطاع الخاص، وأن ناتج هذه الصناعات يسيطر عليه – كما أسلفنا من قبـــل – الصناعات كبيرة الحجم، مما يعطيها الفرصة لتحديد أسعار المنتجات كيفما تشاء .

- تسيطر الصناعات الوسيطة على هيكل قطاع الصناعات التحويلية للقطاع العام حيث بلغ النصيب النسبى لهذه الصناعات ٧٢% من القيمة المضافة المولدة فى هـــذا القطـــاع. وتسيطر صناعة الموارد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدائن على نشاط هذه الصناعات ويليها صناعة المعادن الأساسية .

جدول رقم (١٤)

هيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية

(القطاع العام / قطاع الأعمال العام) ٢٠٠٦/٢٠٠٧

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	القيمة	نسبة مئوية(*)
الصناعات الاستهلاكية :		
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٣٣٠٦٨٨٠	١٧,١٨
الغزل والنسيج والملابس والجلود	١٣٥٦٣٢١	٧,٠٥
الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	١٩٤٥٢	٠,١٠
الطباعة والنشر	٩٣٦	٠٠(**)
تحويلية أخرى	١٠٣٣٠-	٠,٠٥-
اجمالى	٤٦٧٣٢٥٩	٢٤,٢٨
الصناعات الوسيطة :		
الورق ومنتجاته	٤٤١٠٧	٠,٢٣
المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدنن	٩٨١١١١١	٥٠,٩٨
منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية	٤٧٠٩١٥	٢,٤٥
المعدنية الأساسية	٣٥٣٣٨٦٣	١٨,٣٧
اجمالى	١٣٨٥٩٩٩٦	٧٢,٠٣
الصناعات الرأسمالية :		
منتجات المعادن المشكلة	٢٤٣٦٧٢	١,٢٧
المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة ومعدات النقل	٢٧٩٥٠٥	١,٤٥
آلات ومعدات	١٨٦٧٣٥	٠,٩٧
اجمالى	٧٠٩٩١٢	٣,٦٩
اجمالى الصناعات التحويلية بالقطاع العام / قطاع الأعمال العام	١٩٢٤٣١٦٧	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث (**) أقل من ٠,٠١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، إحصاء الإنتاج الصناعى السندى ، قطاع عام / قطاع الأعمال العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، القاهرة اكتوبر ٢٠٠٧ .

هيكل العمالة

يبلغ عدد العاملين فى الصناعات التحويلية بالقطاع العام ٢٨٥١٥٣ مشتغل فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ كما يوضحه الجدول رقم (١٥)، وهى تشكل نحو ٤١% من العمالة فى الصناعات التحويلية للقطاع الخاص فى عام ٢٠٠٦، ومن ثم يمكن القول أن الصناعات التحويلية بالقطاع العام فى عام ٢٠٠٦ ولدت قيمة مضافة وخلقت فرص عمل بما يساوى نحو ٤١% من مثيلتهما فى قطاع الصناعات التحويلية للقطاع الخاص، وهى نسبة لا بأس بها .

ومن حيث هيكل العمالة فى الصناعات التحويلية بالقطاع العام، تحتل الصناعات الاستهلاكية المرتبة الأولى حيث تستوعب نحو ٤٧% من اجمالى العمالة بهذا القطاع، تليها الصناعات الوسيطة بنصيب نسبى نحو ٤٠,٩% ثم تحتل الصناعات الرأسمالية المرتبة الثالثة بنصيب نسبى يبلغ نحو ١١,٧% .

ويمكن تفسير التباين فى مساهمة الصناعات المختلفة فى القيمة المضافة والعمالة الى التباين فى درجات الكثافة الرأسمالية للاستثمار فى هذه الصناعات .

جدول رقم (١٥)

هيكل العمالة فى الصناعات التحويلية

القطاع العام / قطاع الأعمال العام

٢٠٠٧/٢٠٠٦

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	القيمة	نسبة منوية(*)
الصناعات الاستهلاكية :		
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٥٢٠٠٥	١٨,٢٤
الغزل والنسيج والملابس والجلود	٨١٩٣٠	٢٨,٧٣
الخشب والمنتجات الخسبية بما فيها الأثاث	٩١٣	٠,٣٢
الطباعة والنشر	٨٨	٠,٠٣
تحويلية أخرى	٣١٩	٠,١١
اجمالى	١٣٥٢٥٥	٤٧,٤٣
الصناعات الوسيطة :		
الورق ومنتجاته	٢٦٠٧	٠,٩١
المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدنن	٧٠٥٩٥	٢٤,٧٦
منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية	٧٥٨٢	٢,٦٦
المعدنية الأساسية	٣٥٧٩١	١٢,٥٥
اجمالى	١١٦٥٧٥	٤٠,٨٨
الصناعات الرأسمالية :		
منتجات المعادن المشكلة	٩١١٧	٣,٢٠
المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة ومعدات النقل	١٢٥١٦	٤,٣٩
آلات ومعدات	١١٦٩٠	٤,١٠
اجمالى	٣٣٣٢٣	١١,٦٩
اجمالى الصناعات التحويلية بالقطاع العام / قطاع الأعمال العام	٢٨٥١٥٣	١٠٠,٠٠

(*) احتسبت بواسطة الباحث

المصدر :المرجع السابق

القطاع الخاص

هيكل وتطور القيمة المضافة

حققت القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى القطاع الخاص زيادة متتالية خلال السنوات من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٦ ، وقد بلغت هذه الزيادة نحو ١٠٠% فى عام ٢٠٠٦ .

ولقد تفاوتت نسبة الزيادة المحققة فى القيمة المضافة فى عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٢ ، حيث بلغت نسبة هذه الزيادة ٦٦% فى الصناعات الاستهلاكية ، ٢١٠% فى الصناعات الوسيطة ، ١٨,٥% فى الصناعات الرأسمالية .

كما تفاوتت نسبة الزيادة فى القيمة المضافة للصناعات المختلفة فى عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٢ كما يلى :

- ٦٤,٦% فى صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، ٥١,٢% فى صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود ، ٨٤,٤% فى صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث ،
- ٢٠٠% فى صناعة الورق ومنتجاته ، ١٨٧,٥% فى صناعة المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدائن ، ١٢٥,٢% فى صناعة منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية ، ٥٢٩% فى صناعة المعادن الأساسية .
- ٩٦% فى صناعة منتجات المعادن المشكلة ، ٢٩,٢% فى صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة ومعدل النقل الأخرى ، ١٨,٥% فى صناعة الآلات والمعدات .

إن تواضع نسبة الزيادة فى القيمة المضافة التى حققتها مجموعة الصناعات الرأسمالية والصناعات الاستهلاكية مقارنة بما حققته الصناعات الوسيطة إنعكس على المساهمات النسبية لهذه الصناعات في القيمة المضافة ، يتضح ذلك من الجدول رقم (١٦) كما يلى :

- تدهور نصيب الصناعات الاستهلاكية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية باستمرار من ٤٢,٦% فى عام ٢٠٠٢ الى ٣١,٩% فى عام ٢٠٠٦ .
- تدهور النصيب النسبى للمواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، والغزل والنسيج والملابس والجلود من ١٥,٨٠% الى ١٧,٢٥% ، ومن ١٥,٨٠% الى ١١,٨٥% ، لهاتين الصناعتين فى العامين السابقين على التوالى .

- إن حالة التدهور الواضح فى المساهمة النسبية شملت أيضا الصناعات الرأسمالية ، فبالاضافة الى مساهمتها المتواضعة والتى بلغت نحو ٢١,٧% فى عام ٢٠٠٢ انخفضت بشدة الى نحو ١٣% فى عام ٢٠٠٦ .
- تدهور النصيب النسبى للقيمة المضافة لصناعة الآلات والمعدات وصناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة ، ومعدات النقل الأخرى من ١٤,٢١% الى ٧,٢٥% ، ومن ٤,٥٧% الى ٢,٩٣% لهتين الصناعتين فى عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ على التوالى .

جدول رقم (١٦)

هيكل القيمة المضافة وتطوره فى الصناعات التحويلية (قطاع خاص) ٢٠٠٢-٢٠٠٦

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصناعات الاستهلاكية :					
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٥٠١٠٧٥٣	٥٤٦٦١٤٤	٥٥٥١٨٦٧	٦٥٣٤٧٢٣	٨٢٤٨٩٦٣
الغزل والنسيج والملابس والجلود	٣٦٤٣٠٢٠	٤٥٠٣٠٤٦	٤٦٧٤٣٠٣	٤٦٤٤٠٩١	٥٥٠٧٨٦١
الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	١٧٦٠٨٥	٢٢٥٣٥٦	١٧٦٢٨٨	٢٥٧١٧٤	٣٢٤٠٠٦
الطباعة والنشر					
تحويلية أخرى	٩٦١٣٦٢	٣١٧٤٤٥	٤١٧٧٦٦	٤٩٨٧٤٧	٦٢٥٩٢١
	٣٠٥٩٨	٣٨٥٤٢	٧٧٩٠١	٦٦١٩٥	١١٦٧٨٤
اجمالى	٩٨٢١٨١٨	١٠٥٥٠٥٣٣	١٠٨٩١٢٥	١٢٠٠٠٩٣٠	١٤٨٢٣٥٣٥
الصناعات الوسيطة :					
الورق ومنتجاته	٥١٣٠٣١	٦١٨٣٩٠	٨٠١٧١٣	١٠٦٦٠٦٤	١٥٤٠١٧١
المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط	٣٥٥٢٤١٩	٦١٩٨٥٢٢	٧٠١٦٧٠٧	٩٩٥٩٧٩٢	١٠٢١٣٥٣٦
واللدائن					
منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية	٣٠٦١٦٦٩	٢٩٩٧٠٢٩	٢٨٣٣٣٥٦	٥٠٠٩٩٧٣	٦٨٩٥٧٩٠
المعدنية الأساسية					
	١١٠٤٩٦٦	٢٦٢٤٠٥٣	٤٤١٨٥٤٨	٦١٥٦٧٥٦	٦٩٥٠٥١٩
اجمالى	٨٢٣٢٠٨٥	١٢٤٣٧٩٩٤	١٥٠٧٠٣٢٤	٢٢١٩٢٥٨٥	٢٥٦٠٠٠١٦
الصناعات الرأسمالية :					
منتجات المعادن المشكلة	٦٧١٠٧٣	٧٤٤٥٥٤	١٠٤٨٧٢٣	١٠٥٣٩٠٤	١٣١٥٢٤٠
المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير	١٠٥٣٠١٨	٢٣٢٢٦٤٥	١٤٨٠٥٢٢	٨١١٧٧٠	١٣٦٠٥٩٤
المقطورة ومعدات النقل					
آلات ومعدات	٣٢٧٦٣٠٥	٢٩١٢١٧٣	٢٥١٣٣٣٨	٥٠٢٩٠٣٢	٣٣٦٩٠٧
اجمالى	٥١٠٠٣٩٦	٥٩٧٩٣٧٢	٥٠٤٢٥٨٣	٦٨٩٤٧٠٦	٦٠٤٣٧٤١
اجمالى الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص	٢٣٠٥٤٢٩٩	٢٨٩٦٧٨٩٩	٣١٠١١٠٣٢	٤١٠٨٨٢٢١	٤٦٤٦٧٢٩٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوى في منشآت القطاع الخاص ، السنوات من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٦.

وعلى عكس الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية حققت الصناعات الوسيطة تزيدا ملحوظا فـــى نصيبها النسبى من القيمة المضافة للصناعات التحويلية حيث ارتفع من ٣٥,٧% - أى نحـــو ثلث القيمة المضافة للصناعات التحويلية – فى عام ٢٠٠٢ ليصل الى ٥٥% فى عام ٢٠٠٦ ، أى أن أكثر من نصف القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية يأتى من الصناعات الوسيطة.

وعلى الرغم من ارتفاع النصيب النسبي لصناعة المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة واللدائن والمطاط من نحو ١٥,٤% فى عام ٢٠٠٢ الى نحو ٢٢% فى عـــام ٢٠٠٦ ، كمـــا ارتفع النصيب النسبي لمنتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية ١٣,٢٨% الى ١٤,٨٤% فى هذين العامين على التوالي. فإن صناعة المعادن الأساسية والتـــي تشـــمل الحديـــد والصـــلب والألمونيوم تعتبر اكبر الصناعات نمواً حققت زيادة كبيرة للغاية فى نصيبها النسبي الذي ارتفع من ٤,٧٩% فقط فى عام ٢٠٠٢ ليصل الى نحو ١٥% فى عام ٢٠٠٦

جدول رقم (١٧)

الهيكل النسبى للقيمة المضافة وتطوره فى الصناعات التحويلية (قطاع خاص)

٢٠٠٢-٢٠٠٦

(نسبة منوية)

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصناعات الاستهلاكية :					
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٢١,٧٣	١٨,٨٧	١٧,٩٠	١٥,٩٠	١٧,٢٥
الغزل والنسيج والملابس والجلود	١٥,٨٠	١٥,٥٤	١٥,٠٧	١١,٣٠	١١,٨٥
الخشب والمنتجات الخسبية بما فيها الأثاث	٠,٧٧	٠,٧٧	٠,٤٥	٠,٦٣	٠,٦٩
الطباعة والنشر	٤,١٧	١,١٠	١,٤٧	١,٢٢	١,٣٥
تحويلية أخرى	٠,١٣	٠,١٤	٠,٢٥	٠,١٦	٠,٧٦
اجمالى	٤٢,٦٠	٣٦,٤٢	٣٥,١٤	٢٩,٢٢	٣١,٩٠
الصناعات الوسيطة :					
الورق ومنتجاته	٢,٢٣	٢,١٣	٢,٥٩	٢,٥٩	٣,٣١
المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدائن	١٥,٤١	٢١,٤٠	٢٢,٦٣	٢٤,٢٤	٢١,٩٨
منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية	١٣,٢٨	١٠,٣٥	٩,١٣	١٢,١٩	١٤,٨٤
المعدنية الأساسية	٤,٧	٩,٠٦	١٤,٢٥	١٤,٩٨	١٤,٩٦
اجمالى	٣٥,٧١	٤٢,٩٤	٤٨,٦٠	٥٤,٠٠	٥٥,٠٩
الصناعات الرأسمالية :					
منتجات المعادن المشكلة	٢,٩١	٢,٥٧	٣,٣٩	٢,٥٦	٢,٨٣
المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة ومعدات النقل	٤,٥٧	٨,٠٢	٤,٧٧	١,٩٨	٢,٩٣
آلات ومعدات	١٤,٢١	١٠,٠٥	٨,١١	١٢,٢٤	٧,٢٥
اجمالى	٢١,٦٩	٢٠,٦٤	١٦,٢٦	١٦,٧٨	١٣,٠١
اجمالى الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : محسوب على اساس بيانات الجدول السابق .

إن تدهور مساهمة الصناعات الاستهلاكية فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية يمكن ارجاعه الى أنها تواجه العديد من المشكلات منها ما يتعلق بالحصول على الخامات وارتفاع أسعارها والمنافسة غير المشروعة من السلع المستوردة . ولقد أدى ذلك – على سبيل المثال – الى وجود طاقات انتاجية عاطلة فى صناعة المواد الغذائية والمشروعات ، كما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (١٨)

الطاقة الانتاجية العاطلة

فى بعض صناعات المواد الغذائية والمشروبات عام ٢٠٠٧

(بالطن)

المنتجات	الطاقة الانتاجية الكلية (*)	الانتاج الفعلى (*)	الطاقة العاطلة (%)
الجبنة البيضاء	١٠٧٧٠٧,٧٢	٦٧٥٧٣,٠٩	٣٧,٢٦
الزيوت	١٢٥٣٨٨٥,٢٠	٥٤٨٩٨٦,٩٩	٥٦,٢٢
المكرونة	٤٧٦٠٥٢,٠٠	٢٦٢٥٨٢,٣	٤٤,٨٤
الحلاوة الطحينية	٣٤١٨١,٢٠	١٦٨٧٩,٠٨	٥٠,٦٢
العصائر	٧٧٢٧١,٥٠	٤٨٧٧٣,٨٩	٣٦,٨٨
المربات	٢٠٦٥٠,٦٠	٩١٢٦,٩٣	٥٥,٨٠
الشربات	٣٨٩٥,٥٠	٢٧٩٤,٠٠	٢٨,٢٧
الخضر المجففة	٢٥١٩٥,٠٠	١٤٨٤٤,٣٠	٤١,٠٨
الفواكة المجففة	٩٢٠٠٠,٠٠	١١٤٧١,٠٠	٨٧,٥٣
المسلى	٧٢٤٤٦٣,٠٠	١٧٩٠٠٣,٢١	٧٥,٢٩
صلصة الطماطم	٥٤٧٤٨,٠٠	١٦٧٠٧,٨٨	٦٩,٤٨

(*) المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، دراسة عن أهم المؤشرات الاحصائية لمشروعات الأمن الغذائى عام ٢٠٠٧ ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

ومن ثم فإن الصناعات الاستهلاكية بما لم تعد جاذبة للاستثمار الخاص كما هو الحال بالنسبة للصناعات الوسيطة مثل الحديد والصلب ، الألمونيوم ، الأسمنت ، السيراميك ، الأسمدة وهى صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والتى تحظى بدعم كبير من الدولة من حيث توفير الغاز بأسعار تنافسية ، توافر الخامات بأسعار متدنية كما هو الحال فى صناعة الأسمنت ، وتواجد السوق المحلى والخارجى لها .

أما تواضع وتناقص مساهمة الصناعات الرأسمالية فى ناتج الصناعات التحويلية فيمكن إرجاعه الى أن هذه الصناعات في غالبيتها صناعات تجميعية كما هو الحال فى صناعة السيارات وغالبية الأجهزة الكهربائية والتى يطلق عليها البعض وبحق صناعات المفك وهى ذات قيمة مضافة منخفضة .

هيكل وتطور العمالة

شهدت الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٦ زيادة مستمرة فى العمالة بقطاع الصناعات التحويلية ، وبالمقارنة بعام ٢٠٠٢ بلغت هذه الزيادة نحو ١٥,٩٨% مقابل ٨,٧٠% فى الصناعات الاستهلاكية ، ٢٨,٧٠% فى الصناعات الوسيطة ، ٢١,٧٩% فى الصناعات الرأسمالية .

ولقد تفاوتت نسبة الزيادة فى عدد المشتغلين فى الصناعات المختلفة فى عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٢ كما يلى :

- ٩,٠٧% فى صناعة المواد الغذائية والمشروبات والبتغ ، ١١,٦٠% فى صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود ، ١٧,٩٧% فى صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث .
- ٢٢,٢٦% فى صناعة الورق ومنتجاته ، ٣٤,٨٠% فى صناعة المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدائن ، ٢٨,٦٦% فى صناعة منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية ، ٨,٠٧% فى صناعة المعادن الأساسية .
- ٩,٠٢% فى صناعة منتجات المعادن المشكلة ، -١,٥٨% فى صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة ومعدات النقل الأخرى ، ٣٧,١٤% فى صناعة الآلات والمعدات .

جدول رقم (١٩)

هيكل العمالة وتطوره فى الصناعات التحويلية (قطاع خاص)

٢٠٠٢-٢٠٠٦

(عدد)

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصناعات الاستهلاكية :					
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	١٥٣٣٨٤	١٥٤١١٥	١٥٠٦٦٩	١٥٩٤٣٣	١٦٧٢٩٨
الغزل والنسيج والملابس والجلود	١٦١٠٩٣	١٦٥١٣٤	١٦٨١٧١	١٥٨١٠٧	١٧٩٧٧٦
الخشب والمنتجات الخسبية بما فيها الأثاث	١٢٩٨٦	١٥٧٩٧	١٢٨٠٢	١٣٥٦٧	١٥٣١٩
الطباعة والنشر	٢٠٧٦٦	١٢٥٤٠	١٣٢٥٦	١٢٣١١	١٥٠٩٠
تحويلية أخرى	٢٠١٢	٢٧٦٤	٢٦٣٨	٢٣١٨	٣٣٩٦
اجمالى	٣٥٠٢٤١	٣٥٠٣٥٠	٣٤٧٥٣٦	٣٤٥٧٣٦	٣٨٠٨٧٩
الصناعات الوسيطة :					
الورق ومنتجاته	١٣٠١٢	١٤٠٤١	١٥٨١٥	١٥٧٣٢	١٥٩٠٩
المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدنن	٦٦٢٢٢	٧٤٩٩٨	٨١٣٦٤	٧٨٩٣٢	٨٩٢٧٠
منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية	٦٣٤٠٨	٥٨٧٩٠	٥٩١٤٦	٦١٤١٢	٨١٥٨٢
المعدنية الأساسية	١٥٢٨٨	١٦٠٢٠	١٥٥٧١	١٨٣٧٧	١٦٥٢٢
اجمالى	١٥٧٩٣٠	١٦٣٨٤٩	١٧١٨٩٦	١٧٤٤٥٣	٢٠٣٢٨٣
الصناعات الرأسمالية :					
منتجات المعادن المشكلة	٢٩١٣١	٢٣٠٥٤	٣٠٧٩٣	٣١٠٧٨	٣١٧٦٠
المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة ومعدات النقل	١٤٣٧٠	١٧٦٤٤	١٤١٦٠	١٤١٤٥	١٤١٤٣
آلات ومعدات	٤٦٠٩٠	٤٩٤٨١	٥٣٩٢٢	٦١١٦٦	٦٣٢١٠
اجمالى	٨٩٥٩١	٩٠١٧٩	٩٨٨٧٥	١٠٦٣٨٩	١٠٩١١٣
اجمالى الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص	٥٩٧٧٦٢	٦٠٤٣٧٨	٦١٨٣٠٧	٦٢٦٥٧٨	٦٩٣٢٧٥

المصدر : المرجع السابق

مما سبق يتضح أن صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة ومعدات النقل الأخرى كانت صناعة طاردة للعمالة، كما أن معدل الزيادة فى العمالة فى صناعة المعادن الأساسية يعتبر أقل معدلات الزيادة المحققة فى الصناعات التحويلية المختلفة .

وبتناولنا للمساهمات النسبية للصناعات المختلفة فى إجمالى العمالة فى الصناعات التحويلية يتضح من الجدول رقم (٢٠) ما يلى :

- على الرغم من انخفاض نصيب الصناعات الاستهلاكية من العمالة فى الصناعات التحويلية من ٥٨,٥٩% فى عام ٢٠٠٢ الى ٥٤,٩٤% فى عام ٢٠٠٦ ، تظل هذه الصناعات اللاعب الرئيسى فى استيعاب العمالة فى قطاع الصناعات التحويلية . كما انه على الرغم من انخفاض الأنصبة النسبية لصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، والغزل والنسيج والملابس الجاهزة فإن نصيب كلا منهما يتقارب مع نصيب مجمل الصناعات الوسيطة من العمالة فى الصناعات التحويلية .
- ارتفع نصيب الصناعات الوسيطة من العمالة فى الصناعات التحويلية من ٢٦,٤٢% فى عام ٢٠٠٢ الى ٢٩,٣٢% فى عام ٢٠٠٦ ، وأن ما يستدعى الانتباه هو تدنى مساهمة صناعة المعادن الأساسية فى استيعاب العمالة حيث استوعبت هذه الصناعة نحو ٢,٥٦% من العمالة فى الصناعات التحويلية فى عام ٢٠٠٢ ثم انخفضت المساهمة النسبية الى ٢,٣٨% فى عام ٢٠٠٦ .
- استوعبت الصناعات الرأسمالية ١٤,٩٩% من العمالة فى الصناعات التحويلية فى عام ٢٠٠٢ ، غير أنها حققت زيادة متواضعة فى نصيبها النسبى فى عام ٢٠٠٦ حيث بلغ ١٥,٧٤% وتعتبر صناعة الآلات والمعدات أكبر الصناعات استيعابا للعمالة فى مجموعة الصناعات الرأسمالية . وعلى النقيض من ذلك تتصف صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة ومعدات النقل أقل الصناعات من بين صناعات هذه المجموعة استيعابا للعمالة حيث بلغ نصيبها النسبى ٢,٤٠% فى عام ٢٠٠٢ ثم انخفض الى ٢,٠٤% فى عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٢٠)

الهيكل النسبى للعمالة وتطوره فى الصناعات التحويلية (قطاع خاص)

٢٠٠٢-٢٠٠٦

(نسبة مئوية)

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصناعات الاستهلاكية :					
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٢٥,٦٦	٢٥,٥٠	٢٤,٣٧	٢٥,٤٥	٢٤,١٣
الغزل والنسيج والملابس والجلود	٢٦,٩٥	٢٧,٣٢	٢٧,٢٠	٢٥,٢٣	٢٥,٩٣
الخشب والمنتجات الخسبية بما فيها الأثاث	٢,١٧	٢,٦١	٢,٠٧	٢,١٧	٢,٢١
الطباعة والنشر	٣,٤٧	٢,٠٧	٢,١٤	١,٩٦	٢,١٨
تحويلية أخرى	٠,٣٤	٠,٤٧	٠,٤٣	٠,٣٧	-
اجمالى	٥٨,٥٩	٥٧,٩٧	٥٦,٢١	٥٥,١٨	٥٤,٩٤
الصناعات الوسيطة :					
الورق ومنتجاته	٢,١٧	٢,٣٢	٢,٥٦	٢,٥١	٢,٢٩
المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدنن	١١,٠٨	١٢,٤١	١٣,١٦	١٢,٦٠	١٢,٨٨
منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية	١٠,٦١	٩,٧٣	٩,٥٦	٩,٨٠	١١,٧٧
المعدنية الأساسية	٢,٥٦	٢,٦٥	٢,٥٢	٢,٩٣	٢,٣٨
اجمالى	٢٦,٤٢	٢٧,١١	٢٧,٨٠	٢٧,٨٤	٢٩,٣٢
الصناعات الرأسمالية :					
منتجات المعادن المشكلة	٤,٨٩	٣,٨١	٤,٨٩	٤,٩٦	٤,٥٨
المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة ومعدات النقل	٢,٤٠	٢,٩٢	٢,٢٩	٢,٢٦	٢,٠٤
آلات ومعدات	٧,٧٠	٨,١٩	٨,٧٢	٩,٧٦	٩,١٢
اجمالى	١٤,٩٩	١٤,٩٢	١٥,٩٩	١٦,٩٨	١٥,٧٤
اجمالى الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : محسوب على اساس بيانات الجدول السابق .

مما سبق يمكن القول بأن قطاع الصناعة التحويلية في قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص لم يصل بعد الى مرحلة التقدم الصناعة حيث أنه يتكون فى غالبيته من صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والمواد الخام .

رؤية مستقبلية لتنمية قطاع الصناعات التحويلية

اتضح لنا من قبل تواضع مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى العمالة والقيمة المضافة ، كما أن هيكل قطاع الصناعات التحويلية فى قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص يتصف بالاختلال الهيكلى والمتمثل فى تدهور نصيب الصناعات الاستهلاكية والتدنى الشديد لنصيب الصناعات الرأسمالية من القيمة المضافة . وإستنادا على ذلك فإننا نرى بأهمية الأخذ بمفهوم تعميق التصنيع المحلى (*) والمتمثل فيما يلى:

- تقديم الدعم الفعال للصناعات الاستهلاكية حتى تحقق أعلى درجات الأمن الغذائى والكسائىلأفرادالمجتمع وذلك بدراسةالمشكلات التى تواجهها ووضع الحلول الفعالة لها.
- النظر الى قطاع الصناعات الرأسمالية على أنه القطاع القادر على احداث نقلة نوعية فى الصناعات التحويلية والاقتصاد القومى، ومن ثم العمل على تنميته بفاعلية . ولما كان تنمية هذا القطاع يحتاج الى رؤوس أموال كبيرة وينطوى على درجة عالية من المخاطرة لا يقوى القطاع الخاص على تحملها ، فإننا نرى أهمية إنشاء شركة قابضة عملاقة يساهم فيها القطاع العام ، رجال الأعمال ، والبنوك تتولى تنمية هذا القطاع ، وتحويل صناعات التجميع الى صناعات إنتاج .
- نظراً لتضاؤل دور الصناعات الاستهلاكية فى المساهمة بفاعلية فى خلق فرص عمالة، ومحدودية دور الصناعات الوسيطة للمساهمة بفاعلية فى هذا المجال، حيث أنها من الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، فإنه من الضرورى إعطاء أهمية كبيرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لكى تلعب دورا فاعلا فى تنمية الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية سواء كان ذلك مباشرة أو من خلال التعاقد مع الصناعات الكبيرة .
- النظر الى أن قوة مصر تكمن فى ثروتها البشرية وأن تحقيق مفهوم تعميق التصنيع المحلى يقتضى تحويل قوة العمل الى جيش فعال من العمالة الماهرة، الأمر الذى يتطلب تفعيل دور التعليم والتدريب بما يمكن من تحويل عرض العمل الكمى الى عرض عمل نوعى عالى المهارات .
- التأكيد على أن الانفاق على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى يعتبر ركيزة أساسية من ركائز التقدم الصناعى .

(*) أنظر : دائرة الحوار عن : " تعميق التصنيع المحلى" فى : المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، يونيو ٢٠٠٨ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

الفصل الخامس

الاختلال النوعي لقطاعىْ الأسمنت والحديد: دراسة تحليلية، من زاوية الميول الاحتكارية(*)

(*) أعد الجزءين الأول والثاني من الفصل كل من : د. ايهاب الدسوقى ، أ. أمانى عبد الوهاب ، أ. أحمد رشاد الشربينى، أما الجزء الثالث فقام بإعداده أ. صلاح العمروسى .